

مها مصطفى عقيل

المرأة السعودية في الإعلام



المرأة السعودية
في الإعلام
دراسة حول التجارب والدور والتأثير

مها مصطفى عقيل





الطبعة الأولى

1431 هـ - 2010 م

ردمك 978-614-02-0037-1



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص.ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

لتنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

إهداء

إلى والدي (رحمه الله)

ووالدتي

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر والعرفان لكل من ساندني وشجعني على إكمال هذا العمل وتقديمه للقراء الأعزاء الذين أتمنى أن يجدوا فيه مرجعاً مفيداً ومصدراً للمعلومات حول عمل المرأة السعودية في الإعلام، وخصوصاً أنني توخيت الدقة واتزان الطرح قدر المستطاع.

وأود أن أتقدم بعظيم الشكر وخالص العرفان بالجميل لمعالي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلى، على تشريفي بأن أكون أول سيدة تُعيَّن في المنظمة وفي منصب قيادي كمدير تحرير لمجلة المنظمة، وهو بذلك يؤكد دعمه لمسيرة المرأة في تنمية مجتمعها وخدمة أمتها الإسلامية، وأدعو الله أن أكون دائماً عند حسن ظنه وثقته بي.

وأتوجه كذلك بعميق الشكر لكل الإخوة والأخوات العاملين في المنظمة على ترحيبهم بي وحسن تعاونهم معي، وخصوصاً العاملين في إدارة الإعلام، إذ لولا تعاونهم ما كان لي أن أتمكن من إنجاز عملي في المجلة، لأن نجاح العمل فيها هو نتاج جهد جماعي أولاً وأخيراً.

ولن أنسى في هذا المقام أن أسدي جزيل الشكر لزملاء المهنة في الصحافة والإعلام السعودي على تجاوبهم معي لإتمام بحثي، ولاسيما زملائي في صحيفة عرب نيوز، وعلى رأسهم الأستاذ خالد المعينا رئيس تحرير الصحيفة الذي استرشدت بتوجيهاته عندما كنت أتلمس أولى خطواتي على درب العمل الصحفي، حيث يرجع لتشجيعه إياي الفضل في مواصلة المشوار وما تحقق لي من نجاح، وأخص بالشكر أيضاً الأستاذ محمود أحمد والأستاذة سمية جبرتي والأستاذة سمر فطاني على ما قدموه لي من مشورة ودعم دائم.

كما أشكر كل الذين تعاونوا معي في الإجابة عن أسئلة واستبيانات البحث بكل أريحية ورحابة صدر وكل من مدني بمعلومات وآراء حول موضوع البحث، ولا أنسى هنا بالذكر والشكر المشرفة على البحث، الدكتورة جانيس ديكين، من جامعة كالغري بكندا، قسم الدراسات الإعلامية والثقافية على ما قدمته لي من توجيهات.

وأخيراً وليس آخراً، كل الشكر والامتنان لأسرتي، وخصوصاً والدي رحمه الله ووالدتي وإخوتي ماجد وسهل ومروان وخالاتي على حبهم ودعمهم لمشواري العلمي والعملي، فالفضل بعد الله سبحانه وتعالى يعود لهم في أي تقدم أحرزه. والله ولي التوفيق.

مقدمة

بالرغم من التواجد الكبير للنساء العاملات في مجال الإعلام، إلا أن الدراسات أوضحت أن تأثيرهنَّ على المحتوى الإعلامي ما زال قليلاً، وأن دورهنَّ ضئيل في صنع القرار. وفي عصر المعلومات اليوم، يلعب الإعلام دورًا بارزًا في حياتنا الاجتماعية، ونتيجة للنقص الشديد في تأثير النساء وسلطتهن في الإعلام، فإن ذلك يقلل من جهودهن للوصول إلى تكافؤ الفرص والتمثيل العادل. وهذه قضية أساسية في كل مكان للنساء اللائي تتطلعن إلى إزالة الحواجز والصورة النمطية التي تحول دون تقدُّم النساء ليس فقط في مجال الإعلام ولكن في كل مجالات العمل الأخرى. وفي دولة كالمملكة العربية السعودية، حيث تواجه النساء قيودًا أخرى، يأخذ وضعها في الإعلام أهمية إضافية. فالنساء السعوديات محجوبات ومنفصلات عن الرجال في معظم التفاعلات العامة تقريبًا. فالإعلام – بخاصة الإعلام المكتوب – ربما يكون هو المجال الوحيد والمباشر للنساء للتعبير عن آرائهن ومناقشة قضاياهن. وعندما توضع حواجز وحدود للتقدم الوظيفي في هذا الطريق فإن هذا يعيق مقدرة النساء على المشاركة في التنمية الإعلامية وفي الندوات العامة للمجتمع.

في الجزء الأول من هذا الكتاب أقدِّم نتائج بحثي حول المرأة السعودية في الإعلام والذي أكملته نهاية عام 2003 وأجيز في يناير 2004 لنيل درجة الماجستير من جامعة كالجاري في كندا. عملية جمع المعلومات والنساء اللاتي قابلتهن والنتائج التي توصلت إليها كانت كلها مدهشة بالنسبة لي. كنت وقتها صحفية متعاونة (دوام جزئي) وللتو بدأت مشواري المهني إعلاميَّةً وبالتالي كان البحث شائقًا ويخصُّني مباشرةً. بعد أن أكملت البحث أردت أن أنشره ولكنني أجَّلت ذلك عدة مرات بسبب انشغالي بالتقدم في عملي صحفيةً بدوام كامل. ومع ذلك ظلت الفكرة تراودني وبعد أربع سنوات من إتمام البحث وجدت أن الوقت مناسب لنشره أخيرًا وإضافة جزءٍ ثانٍ عن ما حصل في الإعلام السعودي من تطورات وتغيّرات وخاصة بالنسبة للمرأة السعودية خلال هذه السنوات الأربع.

خلفية عن البحث:

إن الغرض من هذه الدراسة والمعنونة "بحث تجارب النساء السعوديات في الإعلام ورأيهن بوضعهن فيه، والعراقيل التي تواجههن والقضايا التي يتناولنها" هو النظر في واقع وضع المرأة السعودية في الإعلام الوطني ورؤيتهن لذلك الوضع وتطلعاتهن للمستقبل. إن الصحف والمجلات والإذاعة والتلفزيون هي أنواع جديدة نسبيًا من الإعلام في السعودية وقد شاركت النساء منذ البداية كاتباتٍ ومحررات في الإعلام المكتوب ومقدِّماتٍ برامج في الإذاعة والتلفزيون. هذه الأطروحة بحثت وضع النساء السعوديات عام 2003 في هذه الأنواع من الإعلام؛ كم عدد النساء السعوديات اللاتي يعملن فيها؟ وبأيّ مسمى وظيفي؟ وكنت مهتمة بالذات بمعرفة خبراتهن في الإعلام، كيف يدركن دورهن؟ ما الصعوبات التي يواجهنها؟ وكيف يساعدهن الإعلام أو يمنعهن من وضع قضايا المرأة في المقدمة؟ وفي سبيل إجابة هذه الأسئلة اعتمدت على الطريقة الكمية (الاستبيان) لجمع معلومات إحصائية والطريقة النوعية (مقابلات

شخصية) للتحليل الدقيق وعلى أساس الملاحظة والتجربة الشخصية بصفتي صحفيةً سعوديةً. وكانت دراستي قاصرة على الإعلام المعلوماتي فقط دون الإعلام المتخصص أو الإعلام الترفيهي عدا بعض الإشارات البسيطة لهما للمقارنة.

أجريت الاستبيان لمؤسسات النشر التي تنشر العشر صحف اليومية (اثنتان منها بالإنجليزيَّة) وكذلك للإذاعة والتلفزيون السعودي. وكان الاستبيان بغرض معرفة عدد النساء اللاتي يعملن في هذه الجهات الإعلامية ومناصبهن فيها. أما الجزء الأكبر من البحث فكان لقاءات مُعمَّقة مع ست إعلاميات سعوديات (اثنتان تعملان في الإذاعة، اثنتان في التلفزيون واثنتان في الصحافة). حاولت أن أختار ست نساء من خلفيات متنوعة ولكن نظرًا لضيق الوقت ومدى تعاون النساء فالستة اللواتي أجريت معهن اللقاء قد لا يعتبرن عينة تمثّل السعوديات العاملات في الإعلام. ولكن هذه لم تكن دراسة اجتماعية وإنما توثيق للمعوقات المشتركة وقضايا المرأة السعودية في الإعلام.

خلفية عن المشاركات في البحث:

النساء الست اللاتي شاركن في البحث لهن خبرة في العمل تتراوح بين 4 إلى 24 سنة ويشغلن مراكز مختلفة في السلم الوظيفي المتاح للنساء. وقد تُعتَبر ميزةً كونهن من الطبقة الوسطى إلى العالية في المجتمع وأنهن متعلمات تعليمًا جيدًا، حتى إن بعضهن قد درسن في الخارج. وعمومًا فإن مجتمعهن يعتبرهن متحررات أو شبه متحررات فقط لأنهن يعملن في الإعلام بغض النظر عن إمكانية كونهن متدينات ومحافظات من ناحية أخرى. وهن جميعًا يتمتعن بمساندة وتشجيع أسرهن في المضي قدمًا في حياتهن المهنية في الإعلام، وهذا أمر مهم جدًّا في المجتمع السعودي.

(إشارة: الأسماء المستخدمة ليست أسمائهن الحقيقية)

درست ساندرا الإذاعة والتلفزيون في الخارج بالرغم من الاعتراض الأوّلي من قبل أبيها، واستمرت لتكمل درجة الماجستير في الاتصالات. ولدى عودتها إلى السعودية، قبلت العمل في الإذاعة في منصب بسيط وبراتب منخفض لعدم وجود وظيفة ملائمة لشخص عالي المؤهلات مثلها. وهي تعمل في الإذاعة منذ عشرين عامًا تقريبًا، حصلت خلالها على سمعه مهنية محترمة في تقديم العديد من البرامج الناجحة.

بدأت جوليا حياتها المهنية في الإذاعة منذ أكثر من عشرين عامًا ونجحت في الوصول إلى منصب إداري رفيع. وهي تنحدر من أسرة تعمل في الإعلام. وقد بدأت في العمل الإذاعي وهي طفلة واستمرت أثناء دراستها في الجامعة ثم سافرت إلى الخارج للحصول على درجة الماجستير في الإذاعة والتلفزيون. عندما تمَّ تعيينها في الإذاعة، كان هناك ثلاث سيدات سعوديات يعملن هناك وقد تمَّ تعيينهن فقط بنظام الدوام الجزئي.

كانت جاين تبحث عن عمل بعد الانتهاء من دراستها الجامعية للآداب في الخارج وكذلك درجة الماجستير واعتقدت أن العمل في صحيفة سوف يكون شائقًا. وعندما بدأت منذ أكثر من أحد عشر عامًا محررةً، كان هناك سيدتان فقط في القسم. وقالت إن زملاءها من الرجال كانوا مهذبين وحذرين في التعامل معها لأنهم لم يعتادوا العمل مع النساء السعوديات ولكنها أوضحت أنها تريد أن تعمل مثل أي شخص

آخر. وقد أسندوا إليها مهام جديدة ومختلفة وفي السنوات الأخيرة أُسندت إليها مسؤوليات كبرى وأدوار لتلعبها في الجريدة.

أرادت باربرا أن تعمل صحفيةً بمجرد أن تخرجت في إحدى الكليات المحلية. وبدأت العمل فورًا متدرِّبةً في صحيفة ثم صحفيةً حرة أو صحفية بدوام جزئي، ثم أصبحت بعد ذلك محررة وكبيرةِ محرري مجلة، وقت إجراء الدراسة كانت تعمل مراسلة صحفية في جريدة بدوام كامل، وتحاول أن تسعى وراء قصص الأخبار التي لا يتوقع من امرأة أن تغطيها. وكانت تجاربها المختلفة في العمل بدوامين جزئي وكامل في المجلة وكذلك الجريدة تبصيرية.

تعمل إميلي في التلفزيون ووصلت إلى منصب إداري رفيع بعد سنوات من التدريب والخبرة. ولم يكن اختيارها العمل في التلفزيون في الوقت الذي بدأت فيه حياتها المهنية قرارًا سهلاً، فقد شهدت التقدم البطيء والتراجع واليوم تشهد انتعاش مسيرة تقدم المرأة في التلفزيون السعودي.

تقدم جنيفر برامج في التلفزيون. وكوجه جديد نسبيًا في التلفزيون، فإن لديها آمال في أن تكون للمرأة أدوار أكثر في البرامج المختلفة، فهي تؤمن بعملها بالرغم مما تعتبره رأيًا رافضًا لعملها من قبل المجتمع.

ملاحظات أخرى:

إلى جانب الاستبيان والمقابلات، فقد تابعت المناقشات في الصحف المحلية، والمجلات، والتلفزيون عن الوضع الحالي لوسائل الإعلام السعودي متضمِّنًا دور المرأة فيها. كما تحدثت مع عدة صحفيات أثناء القيام بالبحث ليكون لي فكرة أشمل وآراء مختلفة. بصفتي صحفية فقد سجلت أيضًا تجربتي وملاحظاتي الشخصية حول النقاشات والتغيّرات في وسائل الإعلام السعودية وخاصة بالنسبة لدور المرأة فيها. وقد تزايد مؤخَّرًا النقد المفتوح وطلب الإصلاح في وسائل الإعلام، وتمشيًّا مع هذه المناقشات فقد حدثت بعض التغيّرات في شكل ومحتوى وسائل الإعلام والتي سجلت ملاحظة عنها. فخلال عام 2003 وحده تمَّ إنشاء هيئة الصحفيين السعوديين، وفي أول شهر مايو وجزءًا من إعادة بناء الحكومة الشامل، أصبح كل من وكالة الصحافة السعودية والإذاعة والتلفزيون السعودي إدارتين مستقلتين مع تنصيب وزير الثقافة والإعلام رئيسًا لمجلس إدارتهما، كما تمَّ إلغاء المجلس الأعلى للإعلام الذي تشكل في 1981 الذي كان يُعنى بوضع السياسة والاستراتيجية الشاملة لوسائل الإعلام في السعودية ويشرف على نشاطها ويرأسه وزير الداخلية. هذه الأنواع من التغيّرات حدثت تدريجيًا بعد سنوات من الحوار والمناقشة المتوترة.

هناك نقطة أخيرة بخصوص الصعوبات التي واجهتها في إجراء هذا البحث نتيجة نقص المكتبات والمصادر المفيدة والكافية. فقد قمت بتكملة معظم المراجعات الأدبية لهذا البحث في كالجاري لأنني علمت بأنني لن أجد معظم المراجع في السعودية، أو على الأقل سوف أجد صعوبة في إيجادها أو استلامها في الوقت المحدد إذا اضطررت أن أطلب أي منها. وبالرغم من أنني وجدت بعض الكتب ومقالات الصحف عن الإعلام في السعودية، فإن التي ناقشت المرأة في وسائل الإعلام السعودية على وجه الخصوص كانت قليلة؛ وأغلبها لديه فقط بعض الإشارات لدورها وإنجازاتها. وقد كانت هناك مصادر

أكثر عن وسائل الإعلام في دول عربية أخرى خصوصًا عن مصر ولبنان، ولكن أيضًا القليل منها يتكلم عن قضايا المرأة. ومع ذلك، بعض هذه الدول العربية شهدت حركات نسائية، مما يعني أن هناك تغييرات عامة متسلسلة زمنيًا وموثقة في السياسات وأدوار المرأة في مختلف قطاعات المجتمع والتي انعكست في وضعها في وسائل الإعلام. ولكن نفس هذا الكلام غير صحيح في السعودية، مما يشرح ويوضِّح سبب نقص البحث والتركيز على المرأة وقضاياها بما فيها وضعها في وسائل الإعلام. وهي نقطة يتم شرحها وتوضيحها في الفصل الذي يتناول نتائج البحث والتحليل.

من منظور نسوي (المساواة بين الجنسين)، فإن هدف هذه الدراسة هو فهم أسباب النقص في تكافؤ الفرص وتمثيل النساء السعوديات في الإعلام وإعطاء تلك النسوة صوتًا للتعبير عن آرائهن في هذه المسألة. ولكن النظرية النسوية (المساواة بين الجنسين) يتم فهمها وتناولها بشكل مختلف في المملكة العربية السعودية، ولذلك فسوف يتم تطبيقها بما يتفق مع الخلفية الثقافية للمجتمع المسلم، حيث إن المفاهيم الغربية للمساواة بين الجنسين يمكن ألاّ تكون مناسبة كليًا. على الرغم من أن هذه الدراسة قائمة على النظرية النسوية إلا أنه كان واضحًا منذ البداية أن الفرق في منظور وتفسير مفهوم النسوية (المساواة بين الجنسين) بين المجتمع الغربي والشرق أوسطي، سوف ينتج مفهومًا جديدًا أكثر شمولاً للثقافات المختلفة ولكنه محدد برؤية إسلامية خاصة.

إن المجتمع السعودي، خاصة فيما يتعلق بالنساء، هو مجتمع خاص جدًا وتتم حراسته من باقي العالم. فالمبادئ الإسلامية والتقاليد السعودية لها تأثير كبير على العلاقة بين الرجال والنساء وعلى كل مناحي الحياة العامة والخاصة. وهناك أيضًا عوامل أخرى تؤثر على المجتمع السعودي وتتضمن التعليم والسياسة والاقتصاد. ولكي نفهم دور المرأة السعودية في الإعلام، لا بد أن يتم طرح القضية من خلال سياق المجتمع السعودي. وبينما توجد مناقشات ودراسات كثيرة عن عدم المساواة في التمثيل وعن صورة ومكانة المرأة في الإعلام في الغرب وبعض الدراسات في دول عربية وإسلامية أخرى، فإنه لا توجد أي دراسة عن المرأة السعودية ودورها وصورتها ومكانتها في الإعلام السعودي (حين تمَّ وضع هذا البحث).

هناك العديد من الحدود والقيود على الأماكن التي يمكن للمرأة أن تعمل بها والمناصب التي يمكن أن تتقلّدها والتي تتفرد بها السياسات السعودية. وهناك أيضًا بعض الحدود والمدركات الاجتماعية التي تعيق ترقيتهن. ويقدّم الإعلام مخرجًا عامًّا للمرأة كي تناقش هذه الحواجز وتتيح لها مجالاً لتقديم قضاياها من خلال رأيها الشخصي، ولكن إذا كانت المرأة تواجه حواجزَ وحدودًا في الإعلام فيما يتعلق بشروط التمثيل الملائم والنفوذ، إذن لن تكون لديها الفرصة لاستخدام الإعلام كمنصة لطرح قضاياها.

هذه هي مشكلة النساء السعوديات وهذه الأطروحة من أجلهن كي يُعَبِّرن عما يقلقهن فيما يخص وضعهن في الإعلام وكيفية استخدامهن الإعلام للتأثير على المناقشات الخاصة بمكان المرأة في الإعلام وفي المجتمع ككل.

الجزء الأول

دراسة حول
التجارب والدور والتأثير

الفصل الأول:

الإعلام و"النسوية"،
خاصة في العالم العربي

نظرية النسوية في العالم الثالث:

تمَّ تعريف النسوية أو المساواة بين الجنسين (feminism) على أنها "الدراسة النظرية لاضطهاد المرأة والطرق الاستراتيجية والسياسية التي نعمل كلنا من خلالها، بناء على تلك المعرفة النظرية والتاريخية، لإنهاء هذا الاضطهاد" (فالديفيا، 1995، ص 8). يمكن لاضطهاد النساء أن يأخذ أشكالاً مختلفة تعتمد على الطبقة الاجتماعية للمرأة، سلالتها، أصلها العرقي، بلدها، ديانتها، الخ. وفي بحثهم عن أسباب اضطهاد النساء، ركّز مؤيدو المساواة على البيئة الاجتماعية التي تعيش فيها المرأة سواء كانت رأسمالية، أبويَّة، أو مجتمعًا متحيّزًا للجنس. لذلك، فإن أحد أهم أوجه نظرية النسوية (المساواة بين الجنسين) هو الإقرار بأن الواقع يُبنى وفقًا لشروط المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، ومن المنظور المنادي بالمساواة، فإنه من الضروري إعادة تقييم الافتراضات الخاصة بعدم التحيّز والفصل التي تتبني عليها معايير النظام العلمي لأنه مهما كانت المعلومات التي يصل إليها الباحث فلا يمكن تجنّب أنها تأتي موضوعة في سياق خبراته أو خبراتها الشخصية.

وهناك ملمح آخر هام لنظرية النسوية (feminist theory) مشتق من وضع المعرفة ضمن بيئتها الاجتماعية وهو تقويض التعارض المزدوج بين الشقين العام والخاص. "يرفض متخصصو الإعلام المنادي بالمساواة الفصل بين القضايا الشخصية والسياسية، مفترضين أننا نحتاج إلى دراسة كلٍّ من شكلي الاضطهاد الفردي والمؤسسي مثلما ندرس القضايا العامة والخاصة" (فالديفيا، 1995، ص 13). والشق السائد لدى غالبية النساء في العالم هو الشق الخاص حيث تدور تعاملاتهن وقضاياهن حوله أو متأثرة بالحياة الخاصة سواء كن موظَّفات أو لا، يعشن في الشرق أو في الغرب وسواء كن متزوجات أو لا. وعلى ذلك فإنه من الضروري والمنطقي لمؤيدي المساواة التركيز على النواحي الخاصة والشخصية لحياة النساء وإعطاء هذه القضايا أهمية في الساحة السياسية، بدلاً من النظر للقضايا في النطاق الخاص باعتبارها جزءًا منفصلاً عن النطاق العام وبناء عليه سيبدو أقل أهمية، فمؤيدي المساواة يُدخلون الموضوعات الخاصة إلى قلب السياسة ويجعلونها عامة قابلة للتحليل والمناقشة.

والمتأصل في قضية الاضطهاد هي مسألة السُلطة. والسؤال بالنسبة لمؤيدي المساواة ليس عمن هو في مركز السُلطة، الرجل أم المرأة، بل بالأحرى ما هي علاقات السُلطة والهيكلة بينهما. طبقًا لما قالته فان زونان "القوة ونوع الجنس يصنعان مكونات نظرية النسوية" (ص 4)، نوع الجنس باعتباره مكوِّنًا للثقافة، والسلطة باعتبارها شكلاً من أشكال الهيكلة في المجتمع. ففهم الثقافة التي تعيش فيها النساء هام

بالنسبة لدراسات المساواة بين الرجل والمرأة لأن الثقافة هي حيث تُشَكّل وتُفَصّل المعاني الاجتماعية والقيم فيما بين الناس في تعاملاتهم اليومية. وهي مكان تشكيل عمليات التمثيل والترميز. هذه العمليات – طبقًا لما تقوله فان زونان – "تحدث في أشكال مؤسسية حيث يتعلق بها إنتاج واستقبال المعاني المعمول بها فيما بين الجماهير" (ص 6) وفي الحياة اليومية للناس من خلال التفاعلات الرمزية. والعملية كلها جزء من الثقافة. ولذلك، فمن أجل فهم صراعات المرأة في ثقافة معينة وأهم القضايا التي تتعلق بها، كان من الضروري للباحث أن يفهم الثقافة والظروف التي تعيش فيها المرأة قبل الإدلاء بتصريحات عامة أو مقارنات بين مجتمع وآخر كما لو كانت النساء كلهن مثل بعضهن فقط لمجرد أنهن نساء.

يقودنا ذلك إلى قضية التمثيل، وهي نقطة أساسية في الجدال والنزاع من أجل المساواة المعاصرة وخصوصًا في الدراسات الإعلامية النسوية والنضال المستمر من أجل السُلطة. يقول المنادون بالمساواة "نحن نحتاج إلى بحث التمثيل باعتبارها قضية سياسية ومشكلة خاصة بقضية المعرفة" (جانجولي، 19، ص 61). وسواء كان تمثيل المرأة في السياسة، أو المجتمع أو الإعلام، فإن مؤيدي المساواة يسألون السؤال الأساسي وهو من الذي يمثّل المرأة؟ كيف يمثّلها؟ وإلى أي مدى؟ بالنسبة لكيا جانجولي، هذه الأسئلة تنطبق حتى على المرأة عندما تدرس نساء أخريات من عرق مختلف وطبقة اجتماعية وثقافية مختلفة. فحجتها هي أن مؤيدي المساواة لا يجب أن يعتمدوا على المقارنات النسبية بين ثقافة وأخرى أسُسًا لبحث وتحليل موجهين بذكاء بل تحثّهم على فحص ودراسة الافتراضات والفئات وتأثيرات استنتاجاتهم (ص 65). وطبقًا لها، فقد حاول مؤيدو المساواة مراجعة بعض تفسيراتهم الضيقة للممارسات الثقافية، ومعرفة كيفية وضعها في إطارها الطبيعي في بعض الأوقات، فالمساواة الغربية قد تصبح جزءًا من البناء الاستبدادي لسيادة الرجل والإمبريالية الغربية (ص 70).

على الرغم من هذه الأهداف المثالية وأُطر البحث، فإن مؤيدي المساواة الغربيّين مُنتَقَدون من قبل مؤيديها من الثقافات الأخرى، خاصة من قِبل هؤلاء الذين ينتمون لما يُشار إليه بالدول النامية أو دول العالم الثالث لكون النسويَّة الغربيَّة متشدِّدة في نظرتها إلى الثقافات الأخرى وتطلق أحكامًا متحيّزة على أصحاب تلك الثقافات وطريقتهم في المعرفة. وقد طُلب من النسويين الغربيين أن يحترموا الثقافات المختلفة وأن يسمحوا لنساء هذه الثقافات أن يتكلمن عن أنفسهن وعما يعتبرنه مهمًّا بالنسبة لهن. "بينما من الواضح أن المساواة بين الجنسين هو الهدف الرئيسي الذي يتفق عليه كل النسويين، فالتفرقة على أساس الجنس ليست هي الموضع الوحيد ولا الأول لاضطهاد النساء في العالم الثالث" (أوديم، 1991، ص 315). بالنسبة لمعظم النساء غير الغربيات، يُعتبر الكفاح ضد العنصرية، والاستغلال الاقتصادي، والديكتاتورية من الأولويات وجزءًا من نضالهن النسوي. ولكن بسبب أن هؤلاء النسوة تنقصهن السُلطة اللازمة للمشاركة في تعريف المساواة ووضع برنامجهن على الساحة العالمية، فإن اهتماماتهن غير موصفة بشكل كافٍ وهن أنفسهن لسن ممثَّلات بشكل جيد. وذلك لأنَّه في كثير من الأحوال، ربما بلا قصد أو نية، يفترض النسويين الغربيون أنهم يتكلمون نيابة عن كل النساء. فبينما النساء في الدول المتقدمة، بصفة عامة، يمكن أن يكنَّ قد حقّقن أهدافهن السياسية والاقتصادية وانتقلن إلى نوع الجنس والهوية الجنسية باعتبارهما هدفين رئيسيين، فإن المرأة في الدول النامية والدول المتخلفة ما زالت تناضل من أجل كسب أبسط أساسيات حقوقها في السلطة السياسية والاقتصادية. ومن منظور النسوية في العالم الثالث، "تحرير المرأة وبالتالي عملية المساواة، مقيدة أساسًا بالتغيّر الاجتماعي الاقتصادي" (جيليام، 1991، ص 229).

في مقدمة كتابها "المرأة في العالم الثالث وسياسة النسوية" (1991)، كتبت شاندرا تالباد موهانتي، أن الباحثين يجعلون نساء العالم الثالث جزءًا من الفئات العامَّة التي حددوها – وهي الدول المتخلفة، والتقاليد المستبدة، والفقر في المدن والريف، والتعصُّب الديني، والزيادة الكبيرة في عدد السكَّان – وهذه الفئات تنطبق على الدول الآسيوية والأفريقية والشرق أوسطية ودول أميركا اللاتينية (ص 6) وهذه التحليلات كما تراها (شاندرا) "تجمّد نساء العالم الثالث في الزمان والمكان والتاريخ" (ص 6)، لأنها تمثّلهن كمجموعة موحدة بدون أي فروق اجتماعية، أو اقتصاديَّة، أو أيديولوجية. فالنساء اللائي يعشن في دول العالم الثالث يختلفن عن بعضهن البعض بطرق أساسية؛ فهناك فروق حتى بين النساء اللائي يعشن في نفس الدولة من دول العالم الثالث. وما هو مشترك فيما بينهن، كما توضحه موهانتي، هو كفاحهن ضد التعصب الجنسي والعنصري والبناء الإمبريالي بما فيه المساواة (ص 7)، فمصطلح المساواة نفسه يتم بحثه من قبل كثير من النساء في العالم الثالث. "فالحركات النسوية المطالبة بالمساواة قد تمَّ تحدّيها على أساس الإمبريالية الثقافية وقُصر النظر في تحديد معنى نوع الجنس من خلال الطبقة الوسطى وتجارب البيض ومن خلال العنصرية الداخلية، والطبقيَّة، والخوف من المثليين (الهوموفوبيا homophobia)" (موهانتي، ص 7).

وتنتقد موهانتي معظم النسويين الغربيين من حيث إنهم يفترضون ضمنيًّا أن كل النساء سيوافقن على أولوية قضاياهن المشتركة. هذه الفرضيات تميّز مجموعة معيّنة باعتبارها معيارًا أو مرجعًا (موهانتي، ص 55، 56). كما حددت موهانتي أيضًا ست طرقٍ تكون فيها "المرأة كفئة للتحليل تُستخدم في حديث النسويين في الغرب عن النساء في العالم الثالث (ص 57): النساء باعتبارهنَّ ضحايا للعنف الذكري، النساء باعتبارهنَّ تابعات، النساء المتزوِّجات باعتبارهنَّ ضحايا للعملية الاستعمارية، النساء والنظام العائلي الظالم، النساء والأيديولوجيات الدينية والنساء وعملية التنمية.

النسويون في الغرب، يتجاهلون أحيانًا تعددية أبعاد النسوية ويطرحون قضايا كالإنجاب وتوزيع العمل بناء على الجنس، الأسرة، الزواج، الواجبات المنزلية، السُلطة الأبوية... الخ. دون الرجوع إلى البيئة الثقافية المحلية والتاريخية. وتقول موهانتي "إن مجرد وجود توزيع للعمل على أساس الجنس يؤخذ برهانًا لاضطهاد النساء في المجتمعات المختلفة" (ص 68). بالإضافة إلى تصنيفها "كامرأة مضطهدة" لمجرد أنها امرأة، فقد نُسب إليها أيضًا صفات أخرى؛ لأنها "امرأة من العالم الثالث". ونساء العالم الثالث باعتبارهنَّ مجموعةً أو فئةً يُعرَّفن آليًّا وبالضرورة بأنهن متدينات، بمعنى أنهن "غير تقدميات"؛ توجههنَّ أسريٌّ، بمعنى أنهن "تقليديات"؛ قاصرات أمام القانون، بمعنى "أنهن ما زلن غير مدركات لحقوقهن"؛ أميات، أو "جاهلات"؛ يكرسن أنفسهن للحياة المنزلية؛ أي إنهنَّ رجعيات؛ وأحيانًا ثوريات، "إنَّ بلادهنَّ في حالة حرب، لا بد لهن من القتال" (موهانتي، ص 72). هذا النوع من التصنيف والنظرة الضيقة لنساء العالم الثالث، يُغضب معظم النساء ويَفصِلهن وقائداتهن عن الحركة النسوية في الغرب. ومع ذلك، فمن أجل هدف هذه الدراسة والرغبة في التبسيط سوف استخدم اصطلاح (النسوية أو نصير المساواة) لكل هؤلاء الأفراد اللذين تجمعهم الرغبة في مساواة المرأة بغضّ النظر عن ألقابهم ودون أن يتضمن كلامي أنهم جميعًا يتشاركون في نفس الرأي أو حتى يتفقون على معنى المساواة للمرأة.

النسوية الإسلامية والمرأة العربية:

"صورة المرأة العربية لدى معظم الغربيين هي صورة شائعة لا تنتمي إلا في القليل إلى حياة

المرأة العربية الحقيقية" (صباغ، 1996، ص 6). فكما هو الأمر مع كل نساء العالم الثالث، فقد وجدت المرأة العربية أن تحليل المستشرقين والباحثين الآخرين في الشرق ساذج، مجحف، متحامل ومشوّه، وهذا أقل ما يقال. "نادرًا ما يؤخذ في الاعتبار أن هؤلاء النساء يعشن في ثقافات مختلفة ويمكن أن يكون لديهن جدول أعمال مختلف إلى حدٍّ ما أو طرق لتحقيق أهدافهن" (صباغ، ص 13). هناك مفهوم سائد لدى سكان الشرق الأوسط أن النتيجة التي وصل إليها هؤلاء الباحثون تخدم في الأغلب "تكوين التفوق الموقعي للكُتّاب ومن خلالهم بالتفويض المرأة الغربية". الموضوع في نظرهم هو عن "إقامة سيادة غربية وليس عن تحرير المرأة المسلمة" (صباغ، ص 13). ولذلك فإن نظرية كالنسوية يُنظر إليها بشك. وبينما يتقبل الرجل العربي أن ينتهج طرقًا غربية عصرية، إلا "أن محاولات المرأة لتأنيث الحديث عن العصرية، يُنظر إليها عامة على أنها مرتبطة بالغرب الإمبريالي بشكل مدمر والذي يقصد تقويض القيم الإسلامية الأساسية خصوصًا فيما يتعلق بالأسرة والنطاق الخاص" (أفسارودين، 1999، ص 22). لذلك، فعبء المحافظة على التقاليد والقيم الإسلامية يقع على عاتق المرأة؛ لأنها مركز الأسرة، ولكن مهمة الرجل أن يتأكد أنها مطيعة ومتجاوبة وأنها غير متأثرة بأي مؤثرات خارجية، وذلك يعني أن هدف المرأة المسلمة هو إثبات أنها تستطيع الاعتناء بنفسها بمساندة الرجل وليس بالاعتماد عليه.

تقول سها صباغ إنه على الرغم من ذلك "فإن كل الثقافات مُعرَّضة لأشكال داخلية من الاضطهاد، وإنَّه من الضروريّ ألاّ نحكم على ثقافات أخرى من خلال معايير الثقافة التي نعيش فيها" (ص 14). وهذه نقطة طرحها كثير من النسويين في الغرب، كما أوضحنا آنفًا، ولكن بالنسبة للمرأة العربية وخاصة المسلمة ليست القضية فقط هي التعرف على الفروق بين الثقافات، لكنها أيضًا التعرف على الفرق في إدراك وتفسير التاريخ والبيئة. بينما يركّز الغرب على أسباب التمييز ضد المرأة باعتباره نتيجةً لثقافة سيادة الذكور. كتبت سها صباغ "أنه في العالم الثالث تقول المرأة إن كفاحها لا يمكن اعتباره خارج نطاق القضايا الإقليمية السياسية والتنموية" (ص 24). وهي تُصرِّح بأنه كما أن "النسوية الغربية تعتمد على الفكر والقيم والأيديولوجيات الغربية، كذلك فإن كفاح المرأة العربية يعتمد بنفس الدرجة على المعايير الدينية، والثقافيَّة والسياسية للعالم العربي" (ص 24)، هذا الكفاح لا يمكن أن يُقام على أساس المفاهيم الغربية ولا يمكن أن يُحاكي المنهج الغربي. وتوضح تيريز صليبا أن كفاح النساء العربيات من أجل نيل حقوقهن يجب أن يجري ضمن إطار مجتمعهن كي تحافظن على الهوية الأصلية والتي هي جزء من الثقافة العامة التي لا يجب أن تبدو متأثرة بالأيديولوجيات الأجنبية (2000، ص 2).

في مقالها "التحديات التي تواجه المرأة الشرق أوسطية في القرن الحادي والعشرين" (2000)، ألقت إليزابث فرناي نظرة على الوضع الحالي الذي تواجهه المرأة في العالم العربي. "إن المرأة تمثّل اليوم نصف عدد السكان في الشرق الأوسط"، وعلى الرغم من الصورة السلبية التي لدى الغربيين عن النساء في الشرق الأوسط، فتؤكد فرناي "هنَّ لم يعدن يتقبلن بسلبية الوضع الحالي للأيديولوجية التي تقول إن الرجال مسؤولون عن النساء" (ص 186). فهي تتكلم عن مشاركتهن وكفاحهن لتحسين مستوى معيشتهن وتحسين فرصهن على كافة المستويات في الوظائف والترقيات والنفوذ السياسي. وبالطبع تختلف إنجازاتهن من دولة إلى أخرى ولكن مع ذلك فإن المرأة في كل بلد عربي في كسب مستمر. وفي الوظائف "التقليدية" بصفة عامة كالتدريس والعمل الاجتماعي تمثّل المرأة أغلبية العاملين. وبالإضافة إلى ذلك تشير فرناي إلى أن المرأة تقتحم وتنجح في وظائف كانت من قبل مغلقة أمامها كالطب والقانون والهندسة والصحافة والتلفزيون والإعلان. "وكان التعليم وما زال، الحافز لنشاط المرأة ومشاركتها في الحياة العامة وذلك متَّحدًا

مع الحاجة الاقتصادية لأنواع جديدة من العمال الماهرين" (فرناي، ص 189). والتغيير الثاني الكبير في مجتمع الشرق الأوسط – كما تقول فرناي – هو التحول من القرية إلى المدينة ومن الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي (ص 189). إلا أنَّه – وعلى النقيض من المنظور الشعبي في الغرب – "في نطاق الإحياء الديني نرى لأول مرة حركة نسائية تخطت، منذ بدايتها، الفكر الطبقي وأصبحت مهتمة بقضايا سياسية واجتماعية أشمل" (ص 190). وعلى الرغم من أن المرأة المتدينة لم تتقلّد بعد المناصب القيادية في هذه الحركة الإسلامية، إلا أن مناقشتهن العقلانية وفهمهن الواعي لمكانة المرأة اليوم كما أوضحه القرآن الكريم قد أعطاهن مصداقيَّةً وتأثيرًا. وباستثناء بعض الآيات الواضحة والمحددة في القرآن الكريم، فإن مكانة المرأة في المجتمع الإسلامي كما ذُكرت في تعاليم الإسلام مفتوحة للتحليل والتفسير ويمكن أن تستجيب للمتغيّرات والظروف في كل مجتمع. ولكن في دولة كالسعودية "حيث يسمح الثراء الشديد للدولة أن تفرض أيديولوجيتها على كل المواطنين، خاصة النساء، وأن تضبط التطبيق بلا مرونة" (فرناي، ص 190) ما زالت المرأة تجد صعوبة في التعبير عن آرائها وأن تتحدّى الوضع الراهن. ولذلك، "على الرغم من أن المشاركة الجديدة للمرأة ضرورية في التعليم وفي القوى العاملة والدين، فما زالت غير مؤثرة في الحياة السياسية" (فرناي، ص 190). لكن فرناي لا تعتبر انتخاب المرأة لشغل المناصب العامة ضروريًّا، وإنما "تغيير وتحويل كل الافتراضات التي طالما احتُرِمَت عن الذكر وسلطته هو المهم"، وهي تقول إن هذا قد بدأ يحدث بالفعل في الشرق الأوسط (ص 192).

ومن ناحية أخرى تبعًا لما قالته صباغ، إن المرأة العربية التي تتطلع إلى مزيد من الحقوق وإلى أدوار أكبر، يُنظر إليها نظرة خاطئة على أنها قد تبنَّت وتقبَّلت المفاهيم الغربية عن العالم العربي، بينما في الحقيقة قضايا نوع الجنس وأدوار المرأة قد شغلت الكُتّاب العرب في كل دولة لعدة قرون (1996، ص 22). ومع عملية المعاصرة التي شهدها الشرق الأوسط والتي تتضمن التمدُّن، والتصنيع، وتغيُّرات الثقافة الاجتماعيَّة، ومحو الأميَّة، والاتصالات فإنه قد حدث أيضًا تغيير في دور المرأة ووضعها. فقضية النساء في الشرق الأوسط، على حدّ ما يشغل الرجال والنساء العرب، هي إذا ما كانوا يستطيعون الموازنة بين المحافظة على قيم وتقاليد الثقافة العربية الإسلامية والمشاركة في التقدم الوطني للتحديث أم لا (اللاغي والمانع، 1984، ص 15). ولكن هذا التعارض الثنائي لفصل العالم إلى نطاقات تقليدية وأخرى حديثة بحيث "يجسِّد العالم الثالث التقاليد والأمم الصناعية الغربية تجسّد المعاصرة" (فالديفيا، 1995، ص 15) يعمل ضد فهم كفاح المرأة العربية. فعلى سبيل المثال، في معظم الحالات وخاصة في العقدين الماضيين يُلاحَظ أنَّ المرأة العربية ترتدي الحجاب ليس فقط لأنه من الدين والتقاليد ولكن أيضًا "كرمز للتمرد على السياسة الغربية في المنطقة" (صباغ، 1996، ص 24). وهذا يجعل من الحجاب خَيارًا سياسيًّا وليس شكلاً للقهر. علاوة على ذلك، "فالمعاصرة والتنمية يمكن أن يقلِّلا من مكانة المرأة، خصوصًا المرأة في المناطق الريفية وفي الأحياء الفقيرة في المدن" (اللاغي والمانع، ص 17)؛ إذ يتمُّ تهميش طريقة معيشة هؤلاء النساء وكفاحهنَّ الذي يعتمد على منتجاتهن المصنَّعة يدويًّا.

وهناك تعارض ثنائي آخر يتحدّاه النسويون في العالم العربي الإسلامي وهو النطاق الخاص (العالم الأنثوي) والنطاق العام (العالم الرجالي) ولكن ذلك لسبب آخر غير النسويّين في الغرب. وتبعًا لما تقوله أسماء أوفسارودين "يتحدّى النسويون الإسلاميون فكرة الانفصال التام وغير القابل للاختراق بين منطقة الرجل وأماكن تواجد المرأة" (1999، ص 3). وهي تجادل بقولها إن تقاليد البيئة الإسلامية التي تحصر تواجد المرأة في النطاق الخاص أو المنزلي وتعزلها عن الرجل، لم تمنعها من المشاركة في الحياة

العامة واكتساب ما هو مناسب لها من المؤسسات العامة. إنما "القصور في معرفة السُبل الموجودة للمطالبة بالإصلاح الاجتماعي وعدم القدرة على استغلال هذه السُبل من قبل المرأة قد أدت دائمًا إلى حرمانها من حقوقها"، (أوفسارودين، ص 6). وهذا يجعل هذه المتغيّرات، كالطبقة الاجتماعية والحالة الاقتصادية والتعليم، وسائل مهمة تستطيع من خلالها المرأة تحسين وضعها بينما تبدو لبعض الأعين كما لو كانت تعمل في النطاق الخاص. تستكمل أمل رسام نفس المنهج في المناقشة بذكر أن "التقسيم الثنائي المطلق العام/الذكوري والخاص/الأنثوي هو افتراض أن السُلطة؛ إذ ينظر إليها كأنها تنتمي إلى الميدان السياسي العام، هي حكر على الرجل، وأن المرأة، بما أنها محصورة في النطاق المنزلي، فهي بالتالي معدومة السُلطات"، (1984، ص 124). وهي ترفض فكرة أن النساء ليس لهن أية سُلطات أو تأثير من أي نوع على المجتمع لمجرد أنه يعوزهن السُلطة الرسمية والظهور. وفي رأيها "فإنه يجب ألاّ يُنظر لـ "سُلطة الرجال و"سُلطة النساء" كأن لأحدهما تأثيرًا على الآخر بل بالأحرى فإن كليهما يتشاركان في "التأثير المتبادل" (ص 124) بمعنى أنهما يمكنهما العمل "من خلال دوائر مختلفة ولكن متكاملة ومتساوية في الأهمية" (ص 125). إنه هيكل العلاقة الذي يقرّ بأهمية وتأثير السُلطة غير الرسمية الموجودة في الخفاء. وهذا الرأي في السُلطة "يغيّر تركيز البحث من هيكل اجتماعي إلى عملية اجتماعية"، (رسام، ص 125) ولهذا فهي تعيد التقييم والاستفهام عن الفصل والعزل كشكل من أشكال اضطهاد المرأة وتبعيتها. ففي العالم العربي تكون مكانة المرأة في المنزل مُقدَّرة ومُحترمة بشكل كبير، والشرع الإسلامي يعطي المرأة حقوقها الكاملة وسُلطتها الجديرة بالاعتبار داخل البيت وخارجه. المشكلة بالنسبة للمرأة المسلمة هي نقص التعليم وعدم معرفة حقوقها وحدود سُلطاتها.

جزء من الحديث عن القضايا الداخلية – الخارجية من خلال الإسلام يتحدث عن حجاب المرأة. إن طريقة حكم وتفسير الغرب الضيق للحجاب، يجعلهم يعتبرونه دليلاً على الضعف وعدم الاستقلالية بينما السفور إلى درجة ارتداء الحد الأدنى من الملابس وحتى العري مرتبط باستقلالية وحرية النساء. ولكن في العالم الإسلامي، حتى في الدوائر الإسلامية المعاصرة، يرتبط الحجاب بالأخلاق والأصالة الثقافية والسياسية وسمو شأن المرأة وأسرتها وترفّعهم أمام تجاوزات الغرب" (أفسارودين، 1999، ص 8). هذا يعطي مثالاً يوضح كيف أن الفرق في الإدراك والفهم تجاه قضية ثقافية يمكن أن يؤثر على التفسيرات والاستنتاجات التي تمَّ الوصول إليها. وهذا يجعل من الضروري أنه عندما ندرس أحوال المرأة العربية ألاّ نتبنى مفاهيم النسويين الغربيين بل نظريات النسويين المحليين.

أثناء تطلُّعات الوطنيين وكفاحهم من أجل الاستقلال عن الاحتلال الغربي في العالم العربي، "شكَّلت النسوية – خصوصًا في مراحل نشاطها الفعلي المفتوح – تحديات غير مريحة لتسابق الذكوريين في التحكم في إقامة الحياة العصرية" (بدران، 1999، ص 159) وفي عصر الاستعمار، لم تكن المرأة العربية مقهورة من قِبَل بعض جوانب تقاليدها المحلية فحسب ولكن أيضًا من قِبَل القوى الأجنبية المحتلة. أما بعد الاستقلال، فقد قام بعض – إن لم يكن كل الأنظمة السياسيَّة التي أتت إلى السلطة – بتقييد أهداف النسويين أو تأجيل الحديث عنها لأنها لم تكن تُعتبر مهمة بنفس قدر أهمية التنمية القومية للبنية السياسية، والاقتصاديَّة، والعسكريَّة. فالحركات النسوية في تلك الفترة فشلت في التقدم والنمو لأنها بدت متحررة جدًّا ومقترنة بالثقافة الغربية إلى حدّ كبير. وبدلاً منها – وأثناء النهضة العامَّة للحركة الإسلاميَّة – "قامت الحركة النسائية الإسلامية في كافة أنحاء العالم العربي تحدَّى ما يُفترض عن الحركة النسوية بأنها علمانية ومتحررة بالتركيز بداية على القراءة التقدمية للنصوص الإسلامية من أجل إيجاد الحجة اللازمة

لإيجاد تقاليد إسلامية تنادي بالمساواة وممَّا يعزِّز حقوق المرأة" (صليبا، 2000، ص 3). وعلى ذلك، فبدلاً من وضع الإسلام في تعارض مع العصرية وحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة كما يحاول بعضهم أن يفعل، فقد استخدم النسويون المسلمون – وسوف يظلون يستخدمون – مبادئ وتعاليم الإسلام لتدعيم أهدافهم ومناشدة المرأة العربية المعاصرة بشكل واضح المعاني. "في العقود الأخيرة من القرن العشرين طبَّقت المرأة العربية ذات التعليم العالي اتّحادًا بين المنهجيات التاريخية، واللغويَّة، والتفسيريَّة، والنقد الأدبي، والتحليل الأدبي، والرمزيَّة، والنسويَّة في إعادة قراءة النصوص المقدسة والدفع بالاجتهاد إلى حدود جديدة" (بدران، ص 180) بتوسيع حدود هذه المنهجيات، وإعادة تعريف المقصود بفئات مثل: المستشرقين، والإسلاميين، وحتى النسويين، فقد جعلتها النساء المسلمات أكثر شمولاً وأقل تهديدًا للثقافات المحلية.

النسوية والإعلام:

تبنى دراسة النسوية النظرية عن البحث الاجتماعي على فهم تأثير التقسيمات الجنسية والعلاقات على الحياة الاجتماعية. لذا فإن البحث عن المرأة في الإعلام سوف ينظر إلى كيفية تأثير علاقات السُلطة وتقسيم العمل بين الرجل والمرأة في الإعلام على مكانة المرأة وصورتها وتمثيلها في الإعلام. وعلى أساس فرضية أن الإعلام العام يساهم في نُظُم التمثيل الذي يشكل ويؤثر في العملية الأيديولوجية في المجتمع، فقد تركزت دراسات النسوية منذ البداية على تمثيل الإعلام المنحاز وغير الملائم للمرأة كوسيلة تعريف وتحكم في العلاقات المتعلقة بنوع الجنس. كان ثمَّة جدل يدور حول أنَّ إهمال إظهار المرأة أو تصويرها بشكل تقليدي يجعل الإعلام يعزِّز قيم المجتمع التي تُسيِّد الرجل وتقلِّل من شأن المرأة بشكل رمزي، وذلك يمنع الفتيات والسيدات من أن يكون لهن مَثل أعلى يقلِّدنه وبناء عليه يحد من تطورهن. ولكن في هذه النظرية "يُصوَّر الجمهور على أنه جماعة سلبية، مجرد مستهلك للرسائل الإعلامية" (فان زونان، 1994 ص 18) ومُتقبِّل لها، بينما في الحقيقة يمكن أن يكون لهذه الرسائل تأثير عكسي يدفع المرأة إلى التغيير أو التأثير في القيم الاجتماعية.

تحدد فان زونان قضية أساسية أخرى في دراسات الإعلام النسوي وهي "العلاقة بين سيادة الرجل وسط متخصصي الإعلام والخطاب الذكوري في النصوص الإعلامية" (ص 7). يُقال إن سيادة الرجل مذيعًا وصحفيًّا في القطاع تعطيه السُلطة لتعريف وتفسير قيم المجتمع تبعًا لمعايير الرجال كما لو كانوا هم الأساس الذي يقاس عليه. وتشير فان زونان إلى استعمال جرامشي (Gramsci) لمصطلح السيطرة (hegemony) في الكلام عن "العملية التي من خلالها نسعى وراء الموافقة العامة لتفسيرات الطبقة الحاكمة" (ص 24). والطبقة الحاكمة في الإعلام هي الرجال. ثم أصبحت هذه التفسيرات هي الأيديولوجية السائدة ولا يمكن تحديها (كالطريقة التي يجب أن تكون عليها الأشياء) وتُقبل ظاهريًّا من الجميع كأنها (الحس السليم) أو الفطرة السليمة. يؤمن النسويون والعديد من أصحاب النظريات الآخرين أن "الإعلام هو الوسيط المعاصر للسيطرة والسؤال هو كيف؟ ولمصلحة من؟" (فان زونان، ص 24). بمعنى آخر "يُعتقد أن الإعلام يرسل قيم التعصب الجنسي والأبوية والرأسمالية ليساهم في صيانة النظام الاجتماعي" (ص 27) وعمومًا فهو يخدم مصالح وتصورات الرجال. ومرة أخرى، يفترض النسويون أن المعنى في النص الإعلامي "ثابت نسبيًّا وغير متناقض" (فان زونان، ص 27). ولكن فان زونان تشير إلى أنَّ هذا المفهوم دائمًا ما يُناقش ويُعارض، وقد فشلت الأبحاث في إيضاح علاقة سببية بين التعرض

للإعلام والسلوك المتعصب للجنس. وبدلاً من ذلك، فقد وجدت الأبحاث أن تأثيرات الإعلام يتم توسيطها بواسطة متغيّرات أخرى كالعمر والطبقة والجنس والتعليم (ص 23). وهي تستنتج أن العلاقة بين نوع الجنس والإعلام هي بالتالي أولاً علاقة ثقافية تعتمد الطريقة التي تُستَقبل وتُفسَّر بها النصوص الإعلامية على متغيّرات فردية وبيئية. من ناحية أخرى، فهي تجد أن الدور الذي يلعبه الإعلام في بناء الحديث المستمر عن نوع الجنس يعتمد على بنيته الاقتصادية (الإعلام العام ضد التجاري) وعلى صفاته المحددة (المطبوع ضد المذاع) وعلى أنواعه الخاصة (الأخبار ضد المسلسلات الإذاعية أو التلفزيونية) وأيضًا على المستمع الذي يُوجَّه إليه الخطاب.. الخ (ص 41). ومع ذلك، فهي ما زالت تقرّ بأن "معظم النصوص تقدم قراءة أو معنى مُفضَّلاً وهي – مع معرفة الوضع الأيديولوجي والاقتصادي لمعظم وسائل الإعلام – تميل إلى إعادة بناء القيم السائدة" (ص 42).

وبينما من المنطقي أن نقول بأن هناك عوامل كثيرة تؤثر في كيفية تفسير الجمهور ومعالجته للمعنى في النصوص الإعلامية، فهذا لا يلغي الرأي الذي يقول إن الكيفية التي وضعت بها الرسالة في السياق وكيفية تهيئتها وتقديمها، يرسل بالفعل صورًا أو معاني مُعينة سواء كانت صريحة أو ضمنية (لاشعورية). بتحليل محتوى الإعلام الأميركي، تجد كاثرين سركسينا أنه "موضوع بشكل عدائي للمرأة" (1989، ص 48). إن معظم البرامج التلفزيونية التي تُستهلك بشكل عام، تعزز سيادة الذكور واختفاء النساء. فالمحتوى الموجّه للمرأة يتم تقديمه، وتحديد مواعيده، ويُنظر إليه بطريقة تدل على أنه أقل أهمية من البرامج الموجهة للذكور (سركسينا، ص 49).

إن الافتراض الضمني لهذه الحجج هو أنه لو تمَّ توظيف المزيد من النساء في الإعلام، خصوصًا في مراكز صنع القرار فسوف يكون هناك تمثيل أفضل للنساء ومناقشة لقضاياهنَّ في الإعلام وبالتالي في المجتمع. لذا فإن أهم ما يشغلنا في توظيف المرأة في الإعلام العام هو إزالة العقبات أمام مشاركتهن العادلة والسماح لهن بالتعبير عن قيمهن وتفسيراتهن الخاصة. "إن التحدي ليس فقط لتأكيد أن كل القوة العاملة في الإعلام تعكس توازنًا عادلاً بين الموظفين الرجال والنساء" – تبعًا لما تقوله مارجريت جالاجر – "إن الهدف الأقصى لا بد وأن يكون التمثيل المتساوي للرجال والنساء في كل أنواع الوظائف بما فيها مناصب صنع السياسة والقرار" (1987، ص 12). وفي كتابها (الفرص غير المتكافئة: قضية المرأة في الإعلام) (1981) تبحث جالاجر الأنماط المختلفة للتوزيع وطريقة الوصول للإعلام عند كلٍّ من الرجل والمرأة في العديد من الدول حول العالم، فهي تجد أن "أوجه علاقة الإعلام العام بالمرأة من خلال التصوير والتوظيف تتجاوز الحدود الثقافية والطبقية" (ص 28). المرأة تقريبًا غائبة تمامًا عن الوظائف التقنية وعن الإدارة العليا للإعلام، ولكن هناك تواجدًا كبيرًا للمرأة في التقديم والإذاعة. وهذا يُشار إليه باعتبارها تفرقة رأسية. وهناك أيضًا تفرقة أفقية في الفصل في صنع البرامج إذ إن عدد النساء اللائي أعطين مسؤولية برامج التعليم وبرامج الأطفال أكثر من هؤلاء في برامج الأحداث الجارية والأخبار (جالاجر، 1987، ص 13). حتى "المتطلبات التشريعية للدول المختلفة بخصوص الرواتب المتساوية والمعاملة المتساوية للرجل والمرأة، تخبئ مدى كاملاً من المواقف، والمعتقدات، والإجراءات المنظمة والتي هي في مجموعها تمييز غير مباشر ضد المرأة" (جالاجر، 1987، ص 14). وهي تستنتج أن التمييز يبدأ في عقل الرجل، "الحواجز غير المرئية – المواقف، والتحيّزات، والفرضيات المسبقة – والتي غالبًا لا تدركها حتى المرأة نفسها على أنها تفرقة وتمييز" (1987، ص 15) وهو ما يقف في طريق المرأة. وبناء عليه، فإنه لا يكفي فقط أن نفتح باب العمل في الإعلام للنساء ونتوقع أن المشكلة سوف تجد حلاً، ولكن

أيضًا يجب تغيير موقف الرجل وتغيير رؤية المرأة لنفسها. ومن ناحية أخرى، تجد جالاجر أنه رغم أن المعتقدات المهنية التي يُساء فهمها والتي صاغها الرجال يمكن أن تحطّ من قدر المرأة واهتماماتها، فإن النساء اللاتي لديهن طموح وظيفي ويسعين إلى مناصب عليا من غير المستحب بالنسبة لهن أن يجازفن بصورتهن وبمستقبلهن الوظيفي بربط أنفسهن بقضايا المرأة التي يَنظر إليها أصحاب السيادة المهنية من الرجال على أنها اهتمامات هامشية أو قضايا ضئيلة الأهمية. "طالما أنهن يعملن من خلال هيكل وظيفي يكون اتخاذ قرار التحرير والكتابة الأخير فيه للرجال، فسوف يتم الحكم على اهتماماتهن بأنها ثانوية أو سطحية" (جالاجر، 1981، ص 112).

إن تغيير هيكل الإعلام والمجتمع السائد ليس مسألة هينة. والافتراض أن النساء بأنفسهن قادرات على تغيير المخرجات الإعلامية حتى لو كان الكثير منهن في المجال "يتجاهل تمامًا السياق التنظيمي حيث تتم عملية الإنتاج الإعلامي" (فان زونان، 1994، ص 64). الجنس ليس هو المتغيّر الوحيد الذي يجب وضعه في الاعتبار عند تغيير المخرجات الإعلامية تبعًا لما قالته فان زونان. "يبيّن التحليل السياسي الاقتصادي العام للإعلام، أن صناعة الربح والاهتمامات التجارية والنفوذ الذي يتخطّى الحدود الوطنية، تميل لمساندة القيم المحافظة والمتفقة بالنسبة لموضوع الجنس وقضايا أخرى" (ص 60). هناك أيضًا توقعات اجتماعية وثقافية من المرأة التي تعمل في مجال الإعلام. فالمرأة مقيّدة بصورة معينة للأنوثة في حين أنه يُطلب منها أن تصل إلى معايير الاحتراف، المعايير التي وضعها الرجال والتي لا تكون بالضرورة متعارضة مع طبيعة المرأة الأنثوية. وتُكلَّف بالعمل في مجالات الإعلام التي يمكن أن تعتبر امتدادًا لدورهن المفترض في الرعاية الاجتماعية، والتربويَّة والإنسانية. هذه القواعد والتوقعات غير المعلنة تبدأ عند مستوى التعليم؛ إذ "تميل عملية تعديل الطبيعة المهنية إلى إعادة تأكيد الوضع الحالي المحافظ كما هو" (فان زونان، ص 57) ليس عن طريق تعليمات صريحة ولكن على شكل رسائل غير مباشرة عن "الصحافة المحترفة" التي تسفر عن الرقابة الذاتية عند الصحفيين. وتدريجيًّا "هذه العوائق (مواقف الزملاء، ومفاهيم المستمعين والسياق الاجتماعي السياسي) تأخذ مكانة موضوعية وتصبح بديهيًّا جزءًا من النظام أو الروتين الطبيعي المرغوب" (فان زونان، ص 58).

بينما يسيطر الرجال على قطاع الإعلام، نجد بعض مجالات الإعلام التي تبدو وكأنها أصبحت مجال المرأة، كنشر المجلات في الدول الصناعية. وتفسير هذا قد يكمن في أنَّ وضع المجال نفسه والذي يختلف من دولة لأخرى. وتبعًا لما قالته فان زونان، ففي دول غربية كثيرة، خسرت الإذاعة الوطنية مستمعيها الذين اتجهوا للتلفزيون مما نشأ عنه فقدانها لشهرتها واحترامها، وعليه فقد اتجه الرجال للتلفزيون تاركين الإذاعة للنساء حيث يمثلن الأغلبية فيها الآن (ص 50). ومن ناحية أخرى، ففي كثير من الدول النامية، تُعتبر الإذاعة مجالاً إعلاميًّا حيويًّا للجماهير وبالتالي فما زال يسودها الرجال. "وهناك مؤشر آخر لأهمية وضع وسيلة الإعلام بالنسبة لتوظيف المرأة وهو حقيقة أنه يتمُّ في الإعلام المحلي (الأقل شهرة) غالبًا وبشكل غير متغيّر توظيف مزيد من النساء أكثر من وسائل الإعلام الوطنية (الأكثر شهرة واحترامًا)" (فان زونان، ص 50).

تعكس أنظمة الإعلام الجماهيري توزيع السلطة والتحكم كما أنها محدَّدة بالمؤشرات السياسية، والاقتصاديَّة، والثقافية للمجتمع الذي يميل إلى استبعاد أو تقليل وضع ودور المرأة. حدّدت جالاجر مفهومين للتعامل مع توظيف المرأة في مجال الإعلام معتمدة على الهيكل الاجتماعي وأنظمة الإعلام في الدولة. "في تلك الدول أو الأقاليم حيث أنشئت أنظمة الإعلام وطُوِّرت هياكل معينة في الوقت الذي لم

تكن فيه احتياجات المرأة قد وضحت بعد، تكون المشكلة الرئيسية هي إصلاح هيكلي لعكس التغييرات في دور ومكانة المرأة" (جالاجر، 1981، ص 29). ولذا، يجب على المرأة أن تغيّر البناء السياسي والاقتصادي وأن تحدِّد الآليات والمواقف والقيم التي تحتاج إلى تطوير أو تغيير في الإعلام من أجل أن تعكس التغييرات في النظام الاجتماعي العام. المفهوم الثاني تبعًا لجالاجر، هو التأكيد على الحاجة لبحث الطرق التي يمكن استخدام الإعلام فيها لتحسين وضع المرأة. وهو مفهوم يشدِّد على التنمية والفرص في الدول التي لم ينهض فيها الإعلام بعد أو حيث يكون للحكومة تحكّم صارم فيها (1981، ص 22). وهذا المفهوم الثاني يمكن أن يكون هو المستخدم في السعودية.

في عام 1995 قامت جالاجر بدراسة من خلال الأمم المتحدة عن توظيف النساء في الإعلام في دول مختلفة من العالم. وتضمنت النتائج الكلية لبحثها الآتي:

1. إدراك مدى تمثيل المرأة في المناصب العليا ليس بالضرورة متوافقًا مع الحقائق الإحصائية.

2. للنساء حضور ملحوظ في الشاشة وعلى الهواء في الإعلام الإذاعي.

3. نطاق الوظائف الإعلامية التي تشغلها المرأة ما يزال محدودًا للغاية.

4. البديل "للإحالة إلى صفحة المرأة" هو أن تصبح "أحد الرجال"؛ أي القبول بمجموعة خاصة من الأولويات عمَّن وما هو المهم، وهذه الأولويات عادة يحددها الرجال.

5. النسبة المئوية للنساء في كليات الصحافة والإعلام الجماهيري في ارتفاع.

6. نسبة النساء اللائي وجدن فرصة عمل في الإعلام الجماهيري لا تتناسب مع نصيبهن من التدريب.

7. احتمال دخول الرجال في مجال الإعلام من أبواب أخرى غير تلك التي تُفتَح عن طريق التعليم والتدريب أكبر منه بالنسبة للنساء.

8. يكثر أن يكون محترفو مهنة الإعلام من الرجال أقل تأهيلاً من الناحية التعليمية عن نظيراتهم من النساء.

9. بالنسبة للخريجين المتساويين في المؤهل تكون فرص النساء أقل من فرص الرجال في إيجاد فرص عمل في الإعلام.

10. هناك تفرقة وتمييز ضد النساء في مرحلة الاستخدام والتوظيف.

11. توجه المرأة إلى أنواع معينة من العمل الإعلامي.

12. المواقف والمعتقدات عن ميول المرأة واستعداداتها "الطبيعية" تلعب دورًا في تحديد القضايا والمجالات التي وُظِّفَت للعمل فيها.

13. على الرغم من أن المؤسسات التعليمية والتدريبية للصحافة والإعلام لها قائمة كبيرة من الدارسات، تلعب المرأة دورًا صغيرًا نسبيًّا في تحديد برامج لهذه المناهج الدراسية.

14. تلعب الحواجز الثقافية والمعتقدات الخاصة بالتقاليد دورًا في المستقبل الوظيفي للمرأة في الإعلام.

15. أكثر اللاتي يعملن في المجال الإعلامي إمَّا أنهنَّ يشغلن وظائف مؤقَّتة أو يعملن وفق دوام جزئي.

16. التوظيف في القوة العاملة في الإعلام بشكل مؤقت أو بدوام جزئي نادرًا ما يقدِّم فرصًا للترقي أو احتلال مراكز صنع القرار.

17. هناك ميل إلى حصر المرأة في أنواع معينة من الأعمال (إدارية وليست إنتاجية/تحريريَّة) وعلى مستوى معيّن من التسلسل الهرمي (المستوى المنخفض كالسكرتارية والوظائف الإدارية الدنيا) وتعيينها في مجالات إعلامية معينة غير الأخرى (نسبة أعلى في الإذاعة أكثر من الصحافة) والعمل التقني غالبًا محفوظ حصريًّا للرجال.

18. نقص التدريب المناسب هو إعاقة حادة للمرأة.

19. قليل من المدراء في الإعلام نساء.

20. لا يوجد تمييز واضح ولكن (حواجز غير مرئيَّة): مواقف تقليدية، والفرق في الأجور، والقيم، والأولويات، وظروف العمل.

وتُعَدّ نشرات الأخبار مثالاً واضحًا على كيفية تجاهل قضايا واهتمامات المرأة أو تقديمها على أنها قليلة الأهمية. تبعًا لكارولين بيرلي، "إنَّ الأخبار في كل أشكالها المختلفة قد مثلت المرأة تاريخيًّا تمثيلاً خاطئًا ومقللاً لشأنها" (1995، ص 108). بما أنها ليست هي من يضبط معايير فقرات الأخبار، فإن النساء وقضاياهن وحكاياتهن، قد استمر توصيفها بأنها أشياء غير جديرة بالذكر في الأخبار، وعندما تضمها الأخبار، يكون تقديمها مقصورًا على قضايا جنسية أو المواضيع المرتبطة بالنطاق الخاص للمنزل. تقترح بيرلي أن الصحفيات "يستطعن المساهمة في تعزيز جنسهن وذلك بتضمين آراء النساء وإنجازاتهن في المواد الإخبارية" (ص 110). ولكن الأبحاث الأخيرة عن نشرات الأخبار من وعن الدول النامية تُظهر أنه – في المجمل – ما زالت المرأة غير ذات أهمية من ناحية عدد النساء بصفتهنَّ كاتبات وموضوعات للمواد الإخبارية. وبالنسبة للدول المتقدمة نستطيع أن "نرى" العديد من النساء يعملن محرِّراتٍ وصانعات للأخبار، لكن "عملية جمع وتحديد الأنباء لم تتغيّر بصفة أساسية" (كريدون، 1993، ص 13). تضع باميلا ج. كريدون ثلاثة تفسيرات ممكنة:

1. الإعلام الجماهيري هو عمل يسعى للربح، مدعم بواسطة الإعلان، والمرأة في هذا المجال لم تكتسب السُلطة الكافية للتأثير على المحتوى الإخباري.

2. النساء اللائي يدخلن صناعة الأخبار يجدن أن محددي الأخبار يظلون الذكور البيض بشكل

سائد وهم بصفتهم رؤساء تحرير ومُلاَّك يتحكمون في قرارات التعيين والفصل.

3. معايير وقيم أماكن العمل المحددة سلفًا، تجبر المراسلين أن يقبلوا الواقع بدلاً من أن يحاولوا القيام بأي تغيير (ص 13).

وتبعًا لليسلي ستيفز، لم تذكر أية دولة لديها معلومات متاحة أن أكثر من 20% من أنبائها الإعلامية كانت عن المرأة. وإنَّ معظم الأخبار الحالية عن النساء كانت تافهة ومرتبطة بالحالة العائلية والمظهر. وعندما تُذكر نشاطات المرأة المهمة فإنها غالبًا ما تكون مقوّضة أو مقلَّلاً من شأنها (1993، ص 41). ومن أجل تغيير هذا وتحسين المحتوى الإعلامي عن المرأة، تقترح ستيفز استخدام الإعلام في القضايا التنموية المتعلقة بالمرأة. وهناك اقتراح آخر، فبدلاً من الإبقاء على الـمُخرَجات الإعلامية متمركزة في المدينة، يمكن أن يكون هناك المزيد منها في المجتمعات المحلية حيث يكون احتمال مشاركة النساء أكثر في صنع القرار (ص 42). والاقتراح الثالث يشير إلى أنه يجب على المرأة من أجل أن تحصل على قوة اقتصادية أن تصبح مُنَظَّمة سياسيًا وتستخدم التكنولوجيا الحديثة للمعلومات (ص 52).

يتكلم مقال ديبورا رودس (صور الإعلام، قضايا النسوية) (1995) عن العلاقة بين الفجوات في التمثيل النسائي وتغطية قضايا المرأة في الإعلام الأميركي. فالكاتبة تصنع رابطًا بين التمثيل النسائي غير الكافي في صنع القرار الإعلامي والتمثيل الإعلامي غير الكافي لقضايا واهتمامات المرأة. وحتى عندما يتكلم الإعلام عن قضايا المرأة لا يشرك المرأة في المناقشة. وتستمر ديبورا في تحليلها للإعلام وكيف أثَّرت وسائله على دور المرأة وصورتها في المجتمع، بالتركيز على الصور المجحفة والنمطية الشائعة لها. ونفس النقطة أثارها محمد عايش نقلاً عن دراسة لعواطف عبد الرحمن في 1994 تحت عنوان (صورة المرأة العربية في الإعلام الجماهيري وفنون التعبير)؛ إذ وجد الباحث أن وسائل الإعلام العربي تعطي القليل من الانتباه للمرأة على الرغم من كل إنجازاتها، وفي المقابل تركز على الصور التقليدية الشائعة وتعززها (عايش، 2001، ص 127). وبالتركيز على ملمح محدود لحياة المرأة في المنزل، وقطاع محدَّد من النساء في المجتمع ووظائف النساء التقليدية، فالإعلام العربي يتجاهل بإصرار دور المرأة العربية، وإنجازاتها، وكفاحها في المجالات المختلفة وبالتالي يقدم صورة ناقصة وغير متزنة للمرأة العربية.

الفصل الثاني:

مكانة المرأة في الإعلام العربي، خاصة في المملكة العربية السعودية

عدد قليل جدًّا من الدراسات قد أجريت عن المرأة العربية في الإعلام. إحدى هذه الدراسات أجرتها فوزية فهيم في عام 1981 في مصر، مركز صناعة الإعلام العربي نتيجة لقدرتها الإنتاجية الكبيرة إذا ما قورنت بالدول العربية الأخرى. وتبعًا لهذه الدراسة البحثية، ليس هناك تمييز صريح ضد المرأة، ولكنه موجود في موقف الرجل تجاه المرأة. فمثلاً، يقول رئيس القطاع الهندسي في التلفزيون المصري إن سبب قلة عدد النساء في الهندسة كونها وظيفة صعبة بالنسبة للمرأة، على الرغم أن المرأة أثبتت كفاءة عالية في العمل بالأستوديو (ص 85). وهناك مثال آخر وهو تقييم العمل. فأداء الرجال يقدّر بشكل أعلى من قِبل المدراء الكبار الذكور. ووجدت فوزية فهيم أن "عدد المذيعات ومقدمات البرامج من النساء يزيد على عدد الرجال خصوصًا في التلفزيون" لكنَّ "سيطرة الرجال على كتابة النصوص والإنتاج في كل من الراديو والتلفزيون تعني أن المرأة قد مُثِّلت بشكل غير ملائم في الدراما التلفزيونية والإذاعية والإعلان" (ص 88). والعقبة الرئيسية في طريق التقدم المهني للمرأة للوصول إلى المناصب الإدارية العُليا – وفقًا لما يراه كل من الرجال والنساء في الإدارة العليا الذين أجرت فوزيَّة فهيم معهم المقابلات – هو "ميل النساء صغيرات السن إلى الغياب عن العمل بسبب إجازات الوضع أو لأسباب عائلية" (ص 89). فالالتزامات العائلية وتربية الأطفال هي أكبر العقبات أمام النساء لأن الرجال لا يساهمون فيها.

في السعودية، معظم الأبحاث التي قُدِّمت عن الإعلام كانت عن آثار الإعلام على المجتمع، والنمط السلوكي للشعب تجاه الإعلام وكيفية استخدامه في التنمية الاجتماعية. الدراسة الوحيدة التي تمت عن المرأة في الإعلام حتى وقت كتابة بحثي كانت بحثًا متمِّمًا للماجستير من تقديم عبد الله الجحلان ومحمد الربيعان في 1984، وكانت دراسة مقارنة بين صحيفتي الرياض والجزيرة فيما يخصُّ النشاط الصحفي للمرأة السعودية (الشبيلي، 2000، ص 41). في السنوات الأخيرة شاركت النساء السعوديات اللاتي تعملن في وسائل الإعلام في مؤتمرات وندوات دولية، متحدثات عن العقبات والحواجز التي يواجهنها (أحمد، 2002، ص 50). وأكدن على الحاجة إلى تغيير ثقافة المجتمع نحو المرأة بتغيير التشريعات التي تساند حقوق المرأة، وزيادة مشاركة المرأة وتقدّمها في مختلف الإدارات واتباع سياسة الاحتواء بدلاً من الفصل.

المملكة العربية السعودية وإعلامها:

كما سبق أن أشرت، فإن معالجة الدراسات النسائية في المملكة العربية السعودية من منظور

النسوية يتطلب مراعاة عوامل مُعَيَّنة أهمُّها الإسلام والثقافة والتقاليد المحلية. ولن يكون معقولاً أو عمليًّا أن نطبّق نفس مفاهيم ومعايير المساواة الغربية على الشرق الأوسط وخاصة السعودية. وعلى ذلك، فإنه لا بد من تطبيق تغيير نموذجي في نظرية ومفهوم النسوية لاحتواء ودمج الثقافة المحلية؛ وهذا التغيير يُطلق عليه بعض العلماء والناشطين المسلمين مصطلح النسوية الإسلامية. على الرغم من عدم وجود حركة نسوية حقيقية في السعودية كما هو في باقي الدول العربية، إلا أن المفاهيم العامة للنسوية – المساواة، التمثيل، القهر – قد تمت مناقشتها والتفكير فيها من قبل الرجال والنساء في السعودية عبر السنين. وعلى خلاف أغلب البلدان العربية، لم تقع السعودية تحت طائلة الاستعمار الغربي. لذا، لم تتعرّض للاحتكاك المباشر أو التأثر بطريقة الحياة الغربية والأيديولوجيَّة التابعة لها، كما لم تتعرَّض لأي تدخُّل سياسي أو اجتماعي في تاريخها ومسيرة تنميتها. ويضاف إلى هذا مكانتها الخاصَّة بالنسبة للعالم الإسلامي لوجود المدينتين المقدستين مكة المكرمة والمدينة المنورة بها، ولأنَّ ميلاد الإسلام كان في رحابها. وبما أنها قلب الإسلام وواحدة من أكثر الدول الإسلامية المحافظة في المنطقة العربية، فإن السعودية ونساءها تواجه تحدِّيًا كبيرًا في وضع الإسلام جنبًا إلى جنب مع المعاصرة. حتى بعد أن أصبحت دولة حديثة نتيجة الثراء بسبب إنتاج البترول، فما زال المجتمع السعودي محافظًا ومتديِّنًا.

تأسست المملكة العربية السعودية على يد الملك عبد العزيز بن سعود (رحمه الله) عام 1932 (رامبال، 1994، ص 254). فكان الحكم ملكيًا عائليًّا مطلقًا بلا دستور أو مجلس منتخب. فكل السلطة أساسًا منوطة بالملك وهو أيضًا القائد الديني للدولة. لا يوجد أحزاب سياسية، ويتم التشريع بواسطة مرسوم ملكي. ويحكم الملك بما يتفق مع الشريعة الإسلامية. وبالنسبة لاتِّخاذ القرارات فإنه يستشير كبار أفراد العائلة المالكة ومجلس العلماء المكون من كبار العلماء المسلمين في الدولة. وهو يعيّن ويرأس مجلس الوزراء الذي يخدم باعتباره أداةً للسلطة الملكية في كل من الأمور التشريعية والتنفيذية. ويتم اتخاذ القرارات بأغلبية الأصوات ولكنها تتطلب تصديقًا ملكيًّا. وقد أصدر الملك السابق فهد بن عبد العزيز – رحمه الله – مرسومًا في أول شهر مارس 1992 ينص على تكوين مجلس شورى يتكون من ستين (60) عضوًا بنهاية سبتمبر 1992. ويتم تعيين الستين عضوًا كل أربع سنوات و"يختارهم الملك من بين العلماء ورجال المعرفة والخبرة" (رامبال، ص 245). وقد حدّد المرسوم الملكي النطاق الذي "يُعبِّر المجلس فيه عن الآراء" والتي تشمل الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتقارير السنوية المقدمة من الوزارات، والقوانين الدولية والمعاهدات، وتفسيرات القوانين. وقد ارتفع عدد الأعضاء إلى 120 عضوًا في الأعوام القليلة السابقة وتمَّ اختيار بعض النساء ليعطين المشورة فيما يتعلق بأمور المرأة، ولكنهن لا يشاركن في الاجتماعات. وهناك مرسوم آخر في أول مارس 1992 وضع من أجل دستور مكتوب ينص على أنه "يدين المواطنون بالولاء للملك بما يتفق مع القرآن الكريم والسُنَّة النبوية" (رامبال، ص 245).

على الرغم من أن الملكية الخاصة للصحافة مسموح بها في السعودية، إلا أن الإصدارات يجب أن يتم نشرها عن طريق المؤسسات الصحفية الأهلية (رامبال، ص 246). وهذه المؤسَّسات تولَّت أمر صحافة الأفراد الصغيرة تبعًا للمرسوم الملكي الصادر في عام 1964. ويمثِّل أعضاء مجلس إداراتها شرائح المجتمع بالعدد الذي تراه الدولة، وهؤلاء الأعضاء بدورهم يعينون الأفراد ذوي الخبرة في تحرير وإدارة الصحف واللذين توافق عليهم وزارة الإعلام (الشبيلي، 2000، ص 129). وهذا التغيير في ملكية وتركيب الصحافة تمَّ تشكيله لتحسين عمليات ترخيص وإنشاء الصحيفة بالإضافة إلى تنظيم الإدارة والمحتوى التحريري (الشبيلي، ص 130). في عام 1993 كان هناك عشر مؤسسات صحفية في الدولة

تنشر مختلف الجرائد والمجلات الدورية (رامبال، ص 246). كما تنشر الحكومة أيضًا العديد من الدوريات. وكل الصحف لا بد أن تكون مرخصة، تبعًا لنظام المطبوعات والنشر لعام 1982 وتقوم لجنة المراقبة بمراجعة ومراقبة كل الإصدارات الوطنية والأجنبية تبعًا لسياسات الدولة (هذه اللجنة قد تمت إزالتها منذ سنوات قليلة وبدلاً منها تمَّ إعطاء المحررين تعليمات لتطبيق الرقابة الذاتية). وبحسب النظام يمكن للحكومة أن تلغي ترخيصًا أو تمنع إصدار جريدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قرار السياسة الإعلامية للحكومة السعودية الصادر عام 1982 يطلب من الإعلام السعودي الالتزام بتعاليم الإسلام في كل ما يصدر عنه والعمل على خدمة سياسة المملكة والاهتمام داخليًّا وخارجيًّا بإبراز شخصية المملكة الفريدة المتميزة، مما قد يفهم منه أنه يطلب أن تمتنع كل الصحف عن نقد الحكومة، والعائلة المالكة أو رجال الدين (في السنوات الأخيرة سُمح ببعض الحرية للصحافة من ناحية نقد الحكومة ورجال الدين ولكن ليس العائلة المالكة). يعتبر رؤساء التحرير الذين يتم تعيينهم بواسطة الحكومة من خلال وزارة الإعلام مسؤولين عن كل ما ينشر في جرائدهم، ويعاقب كل من يخالف أحكام نظام المطبوعات والنشر بالسجن لمدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة مالية لا تتجاوز ثلاثين ألف ريال أو بكلتا العقوبتين. ونادرًا ما يسجن الصحفيون ورؤساء التحرير بسبب كتاباتهم أو محتوى صحفهم. ولكنهم عادة يوقفون عن العمل لفترة معينة أو يفصلون بلا محاكمة. ومعظم الصحف يموّلها أفراد من العائلة المالكة، لأنه على الرغم من أن المنشأة الصحفية تحت الملكية الخاصة، إلا أن معظمها يرتبط ارتباطًا وثيقًا أو مملوك جزئيًا للعائلة المالكة. والحكومة أيضًا تقدِّم ورق الصحف بأسعار مدعمة. كما أن الإعلان والتوزيع يمثلان مصدرين آخرين للدخل (رامبال، ص 254).

من الأربع عشرة صحيفة يومية في السعودية، إحدى عشرة صحيفة منها تصدر باللغة العربية وثلاث باللغة الإنجليزيَّة (رامبال، ص 246). إحدى هذه الصحف الإنجليزيَّة – وهي رياض دايلي – Riyadh Daily – أعلنت في مارس 2003 أنها سوف تغلق نتيجة لصعوبات مالية، وهناك اثنتان من الصحف العربية قد تعرضتا للإفلاس ومستقبلهما غير مؤكد. أربع من الصحف العربية اليومية يصدر في جدة التي تُعدُّ المركز التجاري للملكة؛ واثنتان في الرياض وهي العاصمة الإداريَّة وواحدة في كل من مكة، والدمام (المنطقة الشرقية) وأبها (منطقة الشمالي الغربي). وهناك صحيفة هامة تصدر باللغة العربية وهي الشرق الأوسط (رامبال، ص 246). وهي تصدر من لندن، كما يتم إصدارها أيضًا من نيويورك، وباريس، ومرسيليا، والقاهرة، والدار البيضاء، والرياض، وجدَّة، والظهران. فهي تُنشَر بواسطة الشركة السعودية للأبحاث والنشر وهي مؤسسة صحفية يملكها أفراد من العائلة المالكة السعودية. وهي مقروءة في جميع أنحاء العالم العربي. والشركة السعودية للأبحاث والنشر تنشر أيضًا الجريدة اليومية الرائدة باللغة الإنجليزيَّة، عرب نيوز (Arab News). الجريدتان الأخريان الصادرتان بالإنجليزيَّة هما سعودي جازيت ورياض دايلي (Saudi Gazette, Riyadh Daily). والصحيفة العربية المهمة الأخرى والمنافسة للشرق الأوسط هي الحياة وتصدر أيضًا من لندن. وقد أُسِّست من قِبل عائلة لبنانية عام 1946 ثم انتقلت إلى لندن أثناء الحرب الأهلية اللبنانية ومنذ سنوات قليلة اشترى أمير سعودي الحصة الأكبر من الصحيفة، وهي الآن تصدر نسخة سعودية تركّز على الأخبار المحلية من خلال مكاتبها في السعودية.

وكما هو الحال مع الصحف، فمعظم المجلات الدورية يُنشر بواسطة المؤسسات الصحفية (رامبال، ص 247). خمسة وعشرون مجلة، ومجلاَّت أخرى دوريَّة تهتم بمختلف الأذواق في القراءة تُنتج بواسطة هذه المؤسسات، بالإضافة إلى عدد من المجلات الدورية التي تُنشر بواسطة الحكومة وشركة

أرامكو (الشركة العربية الأميركية للبترول) – وهي شركة البترول الرئيسية في السعودية وتقع في المنطقة الشرقية – ويتم توزيعها – أي المجلات – مجَّانًا. وهذا يجعل العدد الكلي للمجلات الدورية ثمانٍ وخمسين مجلَّةً. وقد ازداد عدد المجلات إلى حدٍّ كبير منذ 1994 وليس من السهل تحديد العدد الدقيق لها.

معظم الأخبار في السعودية يتم تجميعها وتوزيعها من قِبل وكالة الأنباء السعودية (واس SPA) وهي حكومية أُنشئت عام 1970 (رامبال، ص 257). وهي تعمل في نطاق سلطة وزارة الإعلام، ووظيفتها الأساسية هي مَركزة وتوزيع الأخبار الإقليمية والوطنية إلى قنوات الإعلام المختلفة داخل وخارج الدولة. وتعطي وكالة الأنباء السعودية الأخبار والتفاصيل بالعربية والإنجليزيَّة لمؤسسات الصحافة والإذاعة في الدولة. أما بالنسبة للأنباء العالمية، فإن الإعلام يعتمد كذلك على الوكالات العربية والدولية الأخرى، على الرغم من أن نسخها تخضع للرقابة لتتواءم مع نظام الإعلام والنشر السعودي. ووكالة الأنباء الإسلامية هي ثاني الوكالات الإخبارية في السعودية وهي تركّز على الأحداث والقضايا الإسلامية في الدول الإسلامية. والتوافق مع رغبات العائلة المالكة ومطالب رجال الدين هو الاعتبار الأساسي لأي صحيفة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الصحف تتلقى بانتظام خطوطًا إرشادية من قبل وزارتي الإعلام والداخلية عن مواقف الحكومة من القضايا المثيرة للجدل. ومن أجل أسباب كهذه صنَّف ويليام روج (1979) الصحافة السعودية بأنها "موالية" (رامبال، ص 258).

بدأت الخدمات الإذاعية منذ الثلاثينيات، ولكن البرنامج المحلي الأول لم يبدأ حتى عام 1949 (رامبال، ص 248). وقد عارض رجال الدين المتشددون بشدة دخول الراديو إلى المملكة، إلاّ أنَّ الملك عبد العزيز بن سعود – مؤسس المملكة – أقنعهم بفائدته في العشرينيات من القرن الماضي ببثِّ إرسال ثنائي الاتجاه لقراءات من القرآن الكريم بين مكة والرياض. والإذاعة السعودية اليوم مجهزة بمعدات من الدرجة الأولى. والخدمة الإذاعية المملوكة للدولة (BSSA) – وهي إدارة ضمن وزارة الإعلام – تحتكر الإذاعة العامة. وتقوم الخدمة الإذاعية المملوكة للدولة بتشغيل خمس شبكات إذاعية تقدِّم خدمتين إذاعيتين عامتين باللغة العربية (تصدران من الرياض وجدة)، وخدمتين إذاعيتين دينيتين (من مكة وجدة) وخدمة إذاعية باللغة الأجنبية الإنجليزيَّة والفرنسية (تذاع من الدمام وجدة). وتصل كل هذه الخدمات إلى جميع أنحاء المملكة.

وكما هي الحال بالنسبة للراديو، كانت هناك مقاومة من قِبل قادة الدين المسلمين ضد إدخال التلفزيون إلى المملكة (رامبال، ص 249). إلاّ أنَّ الملك فيصل – رحمه الله – اعتبر التلفزيون أداة مهمَّة وضرورية تساعد في التصدي للدعاوى والشائعات (البروباجاندا) القادمة من دول الجوار بالإضافة إلى دوره في مساندة التنمية الوطنية. وقد بدأ بث التلفزيون العربي السعودي في 17 يوليو 1965. وكانت شركة أرامكو (العربية الأميركية لإنتاج البترول) قد أصدرت خدمة تلفزيونية لموظفيها في الظهران عام . ويعمل التلفزيون العربي السعودي (SATV) الذي تديره الحكومة على شبكة من 140 محطة تتضمن 6 محطات رئيسية في الرياض، وجدة، والمدينة، والدمَّام، والقصيم (في المنطقة الوسطى) وأبها. ويقوم التلفزيون العربي السعودي بتشغيل قناة تلفزيونية ثانية بالإنجليزيَّة والفرنسيَّة بدأت في 1983 (رامبال، (ص 250). أما القناة الثالثة فقد أُطلقت في 2002 بصفتها قناةً للشباب بالعربية والرابعة قناة للأخبار وقد بدأ بثها في بداية عام 2003. وتستورد السعودية كمًّا ضخمًا من البرامج من الدول الأخرى الناطقة باللغة العربية وخاصة مصر، ولبنان، والأردن، وسوريا، والكويت، والبرامج الغربية من الولايات المتَّحدة، وبريطانيا، وفرنسا (رامبال، ص 250). وكثير من البرامج المستوردة حتى تلك المستوردة من بلدان عربية

تتحدّى القيم التقليدية وتثير اعتراضات وانتقادات كثيرة من قِبل رجال الدين. وقد كان هناك جهد مستمر لإشراك القدرات المحلية والإقليمية، –بما فيها المرأة – في تنمية الإنتاج المحلي مع تحسّن ونجاح ملحوظين في السنوات الأخيرة. وفيما عدا راديو وتلفزيون أرامكو في منطقة الظهران، فإن الحكومة تحتكر الإذاعة. وبناء على ذلك، فإن كل تكاليف التشغيل في الإذاعات التي تمتلكها الحكومة تأتي من الحكومة مع أن الموقف قد تغيّر بعض الشيء بالنسبة للتلفزيون. ففي 1986 سمحت الحكومة السعودية بالإعلان في محطات التلفزيون. ومع ذلك، فإن دخل الإعلانات يغطي جزءًا صغيرًا جدًّا من تكاليف نظام التشغيل. وقد استمرت الحكومة في إعطاء أغلب التمويل. ولا يوجد إعلان في الراديو ويتم تمويله كليًّا من قِبل الحكومة (رامبال، ص 254).

والسياسة الحالية للحكومة السعودية لا تسمح بتلفزيون الكايبل في البلاد، وكذلك فإن الاستقبال الخاص للبرامج التلفزيونية عن طريق أطباق الأقمار الصناعية غير قانوني (رامبال، ص 251)، ومع ذلك، فقد انتشرت أطباق الأقمار الصناعية على أسطح أغلب المنازل انتشار النار في الهشيم، على الرغم من أن استيراد وبيع هذه المعدات للاستعمال الشخصي يُفترض أنه غير قانوني. ولا يوجد شركات تجارية لإنتاج الأفلام في السعودية ولا يوجد دور للسينما كذلك في السعودية لأن الحكومة تمنع عرض الأفلام جماهيريًّا، إلاّ أنَّه يتم السماح بعرض الأفلام بعد عرضها على الرقابة في المجمعات الكبيرة للمغتربين مثل الشركة العربية الأميركية لإنتاج البترول (ARAMCO) (رامبال، ص 253).

وفي مجال الاتصالات استثمرت السعودية الغنية بالبترول في أحدث التقنيات المتاحة وأخذت المبادرة في توثيق الصلات بين الدول العربية عن طريق القمر الصناعي للاتصالات (رامبال، ص 252). فقد ساهمت بالنصيب الأكبر في تكاليف نظام القمر الصناعي الإقليمي (عربسات) الذي أُطلق عام 1985م بما يعادل (25%) من التكلفة بمبلغ مليون دولار ليخدم أعضاء جامعة الدول العربية. ويتم تشغيل القمر بواسطة العربسات (ARABSAT) وهو مؤسسة متعددة الجنسيات تأسست في الرياض. والسعودية أيضًا هي تاسع أكبر مستثمر صاحب أسهم في المؤسسة الدولية للأقمار الصناعية للاتصالات (INTELSAT) وهي تقدِّم نخبة من خدمات الاتصال عبر الأقمار الصناعية للمستخدمين حول العالم.

المرأة السعودية والإعلام:

تُظهر الدراسات في العالم العربي "اعترافًا ضمنيًّا أو صريحًا أن المرأة في المجتمع العربي تَشغل مرتبة ثانوية وأدنى من تلك التي يشغلها الرجل" (رسام، 1984، ص 2). والحجج المستندة على الاختلافات الفطرية المحسوسة بين الرجل والمرأة وعلى الدور المفترض للمرأة في تأكيد تماسك وبقاء مجموعات عشائر الرجال، هي أساس حصر وجود المرأة داخل الدائرة المنزلية الخاصة. ثمة أبحاث عن المرأة في منطقة الخليج توضح أن "العادات والقيم ومواقف الذكور – وهي متغيِّرات ذات أهمية في شرح عدم مساواة المرأة – تتجه إلى أن تكون مُشرَّعة دينيًا" (رسام، ص 5)، حتى ولو لم يكن هناك دعم فعلي لها في النص الإسلامي. فمثلاً، يعتقد الكثيرون أن غطاء الوجه هو نتاج حياة اجتماعية بدلاً من كونه أمرًا دينيًّا (اللاغي والمانع، ص 29).

في منطقة الخليج، قامت المعاصرة بتحسين حياة كثير من النساء، خصوصًا فيما يتعلق بتوفير التعليم وفرص العمل. وقد بدأ التعليم العام للمرأة في السعودية رسميًّا في عام 1960، إلا أن معدلات

الأمية ظلت مرتفعة بين النساء وبدرجة أكبر في المجتمعات الريفية والمنعزلة. وقد كانت نسبة معرفة القراءة والكتابة في السعودية تبلغ 73% بالنسبة للرجال، و48% بالنسبة للنساء في عام 1990 مقارنة ب. 15% للرجال و2% للنساء في عام 1970 (فرنيا، 2000، ص 189). وطبقًا للبحث الـمُقدَّم من فريدة اللاغي وعائشة المانع (1984)، فإن الصعوبات التي تواجه المرأة العاملة في السعودية تتضمن: القيود العائلية، نقص وسائل المواصلات (لا يُسمح للنساء بقيادة السيارات)، والخوف من الشائعات (إذا كانت المرأة تعمل مع رجال)، والفرص المحدودة، ونقص مؤسسات رعاية الطفل، ونقص الحافز الاقتصادي (لأن الإسلام يطالب الرجل برعاية المرأة من الناحية المادية، وبعض العائلات لا تحتاج إلى الدخل الإضافي)، والتراث الثقافي الذي يصرّ على تقسيم العمل بين الجنسين (ص 25 و26). وبشكل عام تمارس المرأة سلطة غير رسمية في المجتمع العربي خصوصًا في العائلات الراقية على الرغم من أن البدويات متحركات ومكافحات أكثر من نظيراتهن من ساكنات المدن. ولكن تظل "المرأة الخليجية لا تشعر بأنها قد أُعطيت الفرص للمساهمة المتكافئة في تنمية بلدها (اللاغي والمانع، ص 31).

وتذكر نستا رامزاني "أنه لا يوجد مكان في العالم الإسلامي يتضح فيه الصراع بين التقاليد القديمة والقيم الحديثة أكثر مما هو في حياة المرأة السعودية المتعلمة، المحترفة في مهنتها" (1985، ص 267). وطبقًا لها، فإن هؤلاء النساء السعوديات يعشن في عالمين منفصلين. فهن محترفات، نشيطات، عضوات مساهمات في المجتمع، ولكنهن أيضًا إناث تتم حمايتهن، مقيدات بالتقاليد، محجوبات في الأماكن العامة، منهيات عن قيادة السيارات والسفر إلا بصحبة رجل محرم. ومع ذلك، فالكثيرات من نفس هؤلاء النساء يدافعن بقوة عن القيود المحكمة المفروضة عليهن باسم الإسلام ويرفضن نوع الحرية التي تتمتع بها المرأة الغربيَّة؛ لأنهنَّ يعتبرنها مُستغِلَّة ومُحِطَّة للكرامة. والفرص التعليمية الـمُقدِّمة للمرأة السعودية قد فُتِحَت وما زالت تَفتح أبوابًا لوظائف مخصَّصة لهن. "والفصل التام بين الجنسين في مكان العمل يعطي النساء ميزة مهنية لأنهن لسن في منافسة مع الرجل من أجل وظائفهن"، وتبعًا لرامزاني "كثير من النساء اللاتي يعملن يفعلن ذلك من منطلق الإحساس بالالتزام نحو تقدم الأمة، ولكي يشعرن بالإنجاز والقيمة الشخصية لا لأنَّ العمل ضرورة اقتصاديَّة" (ص 268). وقد وجَدَت أنَّ كثيرًا من النساء يعملن صحفيَّات، وقد نوقشت قضية مكانة المرأة ودورها في المجتمع السعودي في الصحافة بحرارة، مما قادها لتستنتج أنه "يوجد الكثير من التشويش على القيم في المجتمع السعودي" (ص 270). ونقطة الجدل الأساسية هي العواقب المحتملة نتيجة منح النساء حرية العمل خارج المنزل والتهديد الـمُحتمَل لاستقرار الأسرة، والذي يمكن أن يقوِّض سيادة الرجل التقليدية. وقد استشهد كثير من هؤلاء الذين عارضوا توظيف المرأة بالدراسات التي تربط بين تعليم المرأة ومشاركتها في القوة العاملة بارتفاع معدلات الطلاق، على الرغم من أن معظم الدراسات تشير إلى عوامل أخرى منها العنف والمشاكل المادية. وحتى المحافظون الذين يوافقون على الحاجة إلى تعليم المرأة ويسمحون لها بالعمل، يختلفون مع الليبراليين في مدى ونطاق المهن والمسؤوليات التي يُسمح للمرأة بالحصول عليها. فمثلاً، يُصر المحافظون على حصر المرأة في "أعمال النساء" مثل التدريس والرعاية الصحية، وألا توضع المرأة في مجال تعامل مع الرجال وألا يراها العامة. "على الرغم من إصرار المواقف التقليدية على أن مكان المرأة هو المنزل، إلا أننا نرى المزيد والمزيد من الشباب السعودي يقبلون وحتى يشجعون مهنية زوجاتهم" (رامزاني، 1985، ص 272).

كل من المناطق الثلاث الرئيسية في السعودية (الغربية، والوسطى، والشرقية) مختلفة في تاريخها، وثقافتها، وتقاليدها، وفي ملامحها السياسية، والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة. فالمنطقة الغربية بشكل

عام تُعتَبر متفتحة أكثر من المنطقة الشرقية، والمنطقة الوسطى منطقة محافظة جدًّا وهي منطقة وجود الحكومة. وبالتالي فأي تغيّر أو تقدّم جديد – كفتح المدارس للبنات، أو عمل منشآت إعلاميَّة، أو استحداث وسائل مواصلات – لا بد وأن تُقدَّم تدريجيًّا، مراعاةً للخلفيات الدينية والثقافية لكل منطقة. وتعيين المرأة في الإعلام كان وما يزال قضية مثيرة للجدل. ومع ذلك، فإن كثيرًا من المفكرين السعوديين يعتقدون أنه "أصبح من الصعب على وسائل الإعلام أن تؤدي وظيفتها كاملة، دون أن تساهم فيها المرأة بما لا يتنافى مع القيم" (الشبيلي، 2000، ص 40). وقد بدأت النساء الكتابة في الصحف في الخمسينيات من القرن الماضي، تحت أسماء مستعارة أحيانًا. وبالتدريج أصبح لديهن أعمدتهن وصفحاتهن المنتظمة، ولكنهن لم يصلن إلى مستوى الصحافة المتخصصة ولم تُنشَر صورهن في جريدة أو مجلة حتى عهد قريب. "ظلت الصحافة السعودية – على الرغم من تقدم تقنية إصداراتها المتخصصة في مجالات الأدب والثقافة والعلوم الاقتصادية والتربية والإدارة – عاجزة عن الإتيان بصحافة متفوقة، تخدم الأسرة والمرأة والطفل" (الشبيلي، ص 145). وقد ازدهرت في الخارج الصحافة السعودية المتخصصة في المرأة، ولكنها لا تطرح قضايا خاصة بالمجتمع السعودي بل تناقش كلِّ النساء العرب. وفي بداية الستينيات استطاعت المرأة السعودية الوصول إلى المناصب العليا ابتداءً من الإشراف على صفحة المرأة وانتهاءً بإدارة التحرير في جريدة ما. وقد كان هناك أيضًا التجربة الرائدة لامرأة سعودية في إصدار مجلتها الخاصة في السبعينيات، ولكنها تأسست خارج السعودية (الشبيلي، ص 41). ومع ذلك، فقد شهدت الثمانينيات تراجعًا في تقدم المرأة في الصحافة نتيجة لضغوط المحافظين.

وقد حدث نفس الشيء في التلفزيون. ففي بادئ الأمر لم يكن ظهور صورة المرأة مسموحًا به، ولكن سُمح للنساء غير السعوديات بتقديم البرامج بشكل محدود، وبعد ذلك سُمح فقط لصوت المرأة السعودية. ولم يتم السماح للمرأة السعودية بتقديم البرامج وقراءة الأخبار حتى فترة السبعينيات (الشبيلي، ص 41، 42). ولكن هذا التقدم البطيء توقف كذلك في الثمانينيات، إلا أنه منذ منتصف التسعينيات شهد التلفزيون السعودي عودة النساء السعوديات مقدِّماتٍ للبرامج، ومحرِّراتٍ، ومخرجاتٍ.

وقد كان أداء النساء السعوديات أفضل في الإذاعة، فقد بدأن العمل معدَّاتٍ ومقدمات لبرامج المرأة والطفل بعد إنشاء وزارة الإعلام عام 1963. وبمساندة المجتمع ووزارة الإعلام عملن في برامج أخرى كذلك. وحتى عام 1975 عملت المرأة في الإذاعة بدوام جزئي وليس بصفتها موظَّفةً رسمية. ومع ذلك، فقد تحسّنت الأمور بعدها لصالح النساء. وفي عام 1981، تمَّ إنشاء قسم برامج المرأة في الإذاعة (الراديو) وتمَّ تعيين امرأة مديرةً لهذه الإدارة، بينما عُيِّنت امرأة أخرى مسؤولةً عن برامج الأطفال. وفي منتصف الثمانينيات تمَّ توظيف النساء تقنيَّاتٍ (فنيات) وكذلك تمَّ تعيين أول مخرجة سعودية. ومع تزايد عدد النساء السعوديات اللائي يعملن في الإذاعة تمَّ تأسيس قسم إداري نسائي كامل عام 1996 ليتعامل مع كل جوانب برامج المرأة والطفل. وكما عُيِّنت امرأة أيضًا في منصب رئيس قسم البرامج الإنجليزيَّة.

لا يوجد أقسام للإعلام والاتصالات أو الصحافة في أي جامعة أو كلية نسائية في السعودية حتى وقت إعداد دراستي. واللائي درسن الإعلام أو الصحافة، فعلن ذلك في الخارج. والقليل جدًّا من النساء يعملن في وكالة الأنباء السعودية وفي الأغلب بدوام جزئي.

هذه المراجعة العامة عن وسائل الإعلام السعودي ودور المرأة فيها في إطار الحدود الثقافية للمجتمع السعودي، وضعت الأساس لدراستي والتي ركزت على منظور المرأة وتفسيرها لوضعها الحالي

وإمكاناتها في المستقبل في وسائل الإعلام.

الفصل الثالث:

نتائج البحث

برزت ثلاث أفكار رئيسية في اللقاءات مع الإعلاميات الست. هذه الأفكار يمكن أن تُصنَّف على أنَّها القضايا المحورية التي تهمّ المشاركات، والتي يندرج تحتها العديد من القضايا المتعلقة بها والعوائق والمشكلات التي تواجهها الإعلاميَّات في حياتهن المهنية في وسائل الإعلام. ولكي لا نغالي في التصنيف أو تبسيط آراء المشاركات، سوف أتركهن يتحدثن عن أنفسهن – طبقًا لقواعد منهج بحث النسوية – ثم أقوم بعد ذلك بالتحليل ومحاولة تفسير معاني ومضامين كلماتهن كما فهمتها.

العوامل الثقافية والظرفية:

القيود الاجتماعية:

طبقًا لما تقوله جوليا، فالمجتمع السعودي الآن أكثر تفتحًا ويتقبّل النساء العاملات في وسائل الإعلام والمشاركات في التغطية الإعلامية للأحداث والقضايا. وقد وصل ذلك إلى حدّ أن النساء من العامة يلاحقن وسائل الإعلام رغبة في الدعاية أو لعرض مشكلة ما. إلاّ أنَّ النساء العاملات في مجال الإعلام ما زلن يواجهن حواجز وقيود اجتماعية. تقول جوليا "إن العمل في الإعلام يتطلب الكثير، ولكن إذا أحبّت المرأة عملها، سوف تستطيع موازنة ذلك مع واجباتها باعتبارها زوجةً وأم، وهذه هي قضية المرأة في جميع أنحاء العالم، فلولا مساعدة أمي لي في رعاية أولادي لما استطعت أن أكمل مشواري بلا عقبات". وتلعب الأسرة دورًا كبيرًا في حياة المرأة السعودية ومستقبلها المهني. فإذا لم يكن مقبولاً لدى العائلة أن تعمل الابنة أو الزوجة في مجال الإعلام، أو أيِّ مجال آخر، فلن يكون لها مستقبل مهني فيه. وتقول جوليا "إن العمل في الإعلام يتطلب مرونة في الوقت والاستمرار بعد ساعات العمل الرسمية. كما يتطلب أيضًا الحركة لأن معظم العمل يمكن أن يكون ميدانيًّا ويتطلب مقابلة الكثير من الناس بمن فيهم الرجال. وبدون مساندة الأسرة وتفهمها لن تستطيع المرأة السعودية الوفاء بمتطلبات عملها". ثمة قضية عائلية أخرى ذات تأثير مباشر على الحياة المهنية للنساء السعوديات في وسائل الإعلام وهي الأطفال. فلا يوجد في أي مؤسسة من المؤسسات الإعلامية مركزٌ لرعاية الأطفال أثناء النهار، وإذا لم يكن هناك فردٌ كبيرٌ في العائلة أو جليسة ترعى الأطفال في المنزل – خصوصًا أثناء سنوات الطفولة المبكرة – فلا بد للأم أن تترك العمل أو تقلِّل ساعات عملها. وبيّنت ساندرا أن بعض النساء تركن عملهن في الإعلام أو قلَّصن من مشاركتهن بعد أن تزوجن، ربما بسبب ضغط من أزواجهن الذين قد يعتبرون أن الحياة المهنية في الإعلام غير ملائمة للمرأة السعوديَّة المسلمة. والاحتفاظ بحياة وظيفية في أي مجال بالنسبة لبعض النساء السعوديات يعني أحيانًا الاختيار بين العمل وبين الحياة الزوجيَّة، وهذا ما حدث فعلاً مع بعض النساء اللاتي حاورتهنَّ. وقد أقَرَّت ساندرا أنها قد ضحت بإنشاء أسرة من أجل حياتها الوظيفية في

الإعلام.

النساء في التلفزيون هن الأكثر تأثُّرًا بهذا المفهوم السلبي. "هناك بعض التحفظات الخاصة بظهور النساء في التلفزيون لأن وجوههن مكشوفة"، كما قالت جوليا. ومعظم القطاعات المحافظة في المجتمع لا تنظر إليهن بشكل إيجابي لهذا السبب على الرغم من أن النساء يغطين شعورهنَّ ويحتشمن في ملابسهنَّ. وتقول إميلي "إن العقبة الوحيدة أمام عملي في التلفزيون هي نظرة الرجال لأنه بيئة عمل مختلطة". وهذه النظرة تحدّ من مشاركة النساء وتقلِّص دورهنَّ في التلفزيون لأن الإدارة العليا لا ترغب في إثارة المزيد من عداء الجمهور بسبب إعطاء النساء صلاحيَّات أكثر، أو وقتًا أطول على الهواء، أو اختيارات أكثر تنوُّعًا. تقول جنيفر "إن فهم وإدراك المجتمع لعملنا مشكلة، لأنَّ كثيرًا منهم لا يعتبر ما نفعله مهمًّا. وهذا يؤثر علينا نفسيًّا ويحد من دورنا". إنه عقبة أمام حافزهن ومستوى إنتاجهن.

معظم المؤسسات الإعلامية تحاول فصل النساء والرجال، طبقًا للأنظمة في كل أماكن العمل حيث يكون ذلك ممكنًا. إذ يؤخذ في الاعتبار استحالة الفصل في المستشفيات وكذلك الحال في الإذاعة والتلفزيون فلا مجال لفصل الرجال عن النساء، وهذه مشكلة بالنسبة للنساء اللاتي يعملن هناك أو اللاتي يردن العمل هناك لأن بعض القطاعات الأكثر محافظة في المجتمع ضد أماكن العمل المختلطة. وتقول إميلي "تظل نظرة المجتمع للمهنة ومكان العمل هي المشكلة الرئيسية بالنسبة للنساء في التلفزيون". وفي الإذاعة "لا يوجد نساء كُثر يتقدمن للعمل لأنه مكان عمل مختلط ولا يوجد أي طريقة لفصل الرجال عن النساء"، كما تقول ساندرا. وتقول أيضًا: "كان المجال مفتوحًا بالنسبة لنا. ولم أكن مقيدة لأنني امرأة، ولكن بعد ذلك مرّت بنا فترة مُنعنا خلالها من إجراء اللقاءات والحوارات مع الرجال كما تمَّ الحدُّ من نشاطنا بأشكال أخرى. والآن قد سمحوا لنا مرة أخرى". وفي شركات النشر، تكون درجة الفصل مختلفة من شركة لأخرى. ففي إحدى الشركات توجد النساء في غرفة منفصلة ولكن يوجد تعامل منتظم ومباشر بينهنَّ وبين زملائهن من الرجال ويؤذَن لهن بالدخول على رؤسائهنَّ. أمَّا في أغلب الشركات فيتمُّ فصل النساء في طابق منفصل أو مبنى منفصل والاتصال الوحيد بينهن وبين زملائهن ورؤسائهن من الرجال يكون عبر الهاتف، والفاكس، والبريد الإلكتروني. تقول جاين "إن عائلتي مساندة لي في عملي ولكن بعض أفرادها لا تعجبه فكرة مكان العمل المختلط" وتقول أيضًا "نحن نختلف هنا" – تعني في مكان عملها – "ولكن في صحف محلية أخرى، النساء معزولات ولا يتم إسناد أي مسؤوليات لهن". سلوى خميس تعمل صحفية في جريدة عكاظ تقول في تحقيق كتبته عن قضايا المرأة في وسائل الإعلام، "لأن قسمنا منفصل عن أقسام الرجال، فلنا مشاكلنا بالإضافة إلى المشاكل المشتركة بيننا وبين الرجال. ذلك لأنَّ وجودنا في قسم منفصل فذلك يجعلنا بعيدات عن مراكز صنع القرار، وبعيدات عن المحررين، وبعيدات عن الاجتماعات اليومية للصحفيين مما يزيد من الصعوبات والحواجز التي نواجهها" (عقيل، 2003، ص 2).

وهناك قيد اجتماعي آخر، تقول باربرا "إذا احتاجت المرأة للسفر بسبب عملها فمعظم العائلات يمكن أن تعارض سفرها بمفردها". وفي الحقيقة، تحتاج المرأة لإذن من ولي أمرها – سواء كان أبًا، أو زوجًا، أو أخًا، أو عمًّا أو خالاً – لكي تسافر خارج السعودية. وتقول ساندرا: "حتى السفر الداخلي بين مدن السعودية واجهت فيه بعض المشكلات، ليس من قبل أسرتي ولكن في الحصول على الإذن من عملي وتغطية نفقات السفر". وعدم السماح للمرأة بالقيادة يشكل أيضًا عقبة كبيرة في طريق المرأة. وتقول جاين وهي محبطة: "إن القيادة مشكلة. فأنا أعتمد على السائق". وهذا يقيّد تحركاتهن، والعمل في وسائل الإعلام يتطلب حركة غير مقيّدة. وكذلك، "هناك مشكلة في دخول المؤسسات الحكومية وتغطية

المناسبات الرسمية للدولة، وربما يتغيّر هذا قليلاً لوجود المزيد من النساء الصحفيات ولا بد أن يؤخذن بجدية"، كما تقول جاين. وتقول باربرا "أنا أتصل بالناس عبر الهاتف والكثير منهم متفهمون، ولكن الاتصال بالمسؤولين الكبار، والذهاب إلى المؤتمرات الصحفية، وإجراء المقابلات، مشكلة. فمن الصعب جدًّا بالنسبة لي الذهاب إلى الإدارات العامة ومقابلة الوزراء والمسؤولين". فالنساء السعوديات ممنوعات من دخول بعض المباني الحكومية. وتصوغ باربرا المشكلة بهذه الطريقة: "كنت سأعمل قصة خبرية بشكل أسرع لو كنت رجلاً".

حواجز غير مرئية:

تقول باربرا، "إن المشكلة الكبيرة التي لدينا هي أنه حتى النساء اللاتي يعملن في الإعلام لا يشعرن أو يدركن مشكلة الطريقة التي يُعاملن أو يُوصَفن بها لأن هذا ممنوع اجتماعيًّا"، بمعنى أنه ليس من الحكمة مناقشة هذه الأمور على الملأ. وعلى سبيل المثال، فإنها تشعر أن المرأة تُصوَّر في الكاريكاتير كمتهمة بطريقة مهينة تحطّ من شأنها. وهي تحث النساء وكل شخص يعمل في الإعلام أن يوقف الرقابة الذاتية وأن يكون أكثر شجاعة في التعبير عن وجهات نظره. والمفاجأة، أنه على الرغم من ذلك، فإن كل المشاركات قلن إنهن لا يشعرن أن زملاءهن ورؤساءهن من الرجال يسيئون معاملتهن، ولكن هذا لا يعني أنهن لا يشعرن بأن هناك تمييزًا ضدهن. تقول باربرا: "إن كل رؤسائي – خصوصًا السعوديّين – كانوا مساندين لي". وتقول "إن السوق السعودي يحتاج إلى مراسلات من النساء وهناك العديد من المراسلات غير السعوديات". وهي هنا تتكلم عن مساندة رئيسها لها باعتبارها مراسلة صحفية سعودية تحل محل المراسلات الأجنبيات، وليس محلَّ مراسل رجل سواء أكان سعوديًّا أم أجنبيًّا. وتشعر المشاركات أنهن يعاملن باحترام من قِبَل زملائهن من الرجال ويتمتعن بعلاقات عمل طيبة معهم. تقول ساندرا: "إن المشرفين والمديرين الرجال الذين نعمل معهم متفتحون ويؤمنون بعمل المرأة". وهن يلمن الموقف العام للمجتمع تجاه المرأة ونقص اهتمام ورغبة بعض مسؤولي الإدارة العليا لتحسين دور المرأة في الإعلام. وتعلّق جوليا: "لقد كانت هناك مشكلات في بادئ الأمر من قِبَل المجتمع العامّ وليس من جهة زملائنا الرجال، فهم يشجعوننا ولم يخامرني أي شعور بأنَّني أُعامل بصفتي امرأة بل زميلةً". ومع ذلك فإن بعضهن – كما أشرنا آنفًا – يعبِّرن عن إحساس بقلة التقدير من قِبَل المديرين الرجال ونقص الاحترام من قِبَل بعض أفراد المجتمع تجاه النساء العاملات في وسائل الإعلام. وتقول ساندرا: "أتمنّى لو أن هناك مزيدًا من التقدير لعمل المرأة بصفة عامة ولعملها في الإعلام بصفة خاصة". وتقول جاين، "إن التغيير لن يأتي بوجود المزيد من النساء اللائي يعملن في الإعلام، بل بقرار من الإدارة العليا، ولقد أثبتنا أننا قادرات مثل الرجال على القيام بنفس العمل. ويجب أن يوثق بنا أكثر من ذلك، ويجب إعطاؤنا مسؤوليات أكبر، ووظائف ومهام أكبر، وظهورًا أكثر". وتضيف: "إن الرجال مناطقيين فلا بد أن يأتوا في المقدمة ومن بعدهم النساء. وهم ليسوا مهتمين بقضايا المرأة، فهم الذين يضعون معايير الأشياء الهامة".

التعليم والتدريب:

لا يوجد قسم للإعلام أو كلية للصحافة في أي من كليات وجامعات البنات في السعودية حتى وقت كتابة دراستي، ولكن يوجد فقط مادة إعلام واتصالات إلزامية تُدَرَّس لطلبة السنة الأولى في كليات الدراسات الإنسانية. ومن تخصَّصن في الإذاعة والتلفزيون والصحافة فعلن ذلك في الخارج. لذا فكل

النساء اللاتي يتقدمن بطلبات التحاق بعمل إعلاميٍّ يُعتبرن غير مؤهلات إلى أن يحصلن على التدريب الكافي. تقول باربرا: "أنا لا أعتقد أن التعليم – وهي تشير إلى تعليم جامعي للاتِّصالات – يمثِّل مشكلة، فأنا أعتقد أنَّ هذه – أي قدرة الشخص على العمل في الإعلام – موهبة". وتقول أيضًا: "من المهم أن تحصل على درجة علمية تُفيد بأنك شخص حسن المعرفة والاطلاع. وإنَّه من المهمِّ أن تحصل على تدريب قبل أو عند بداية الالتحاق بالعمل". وتفكر ساندرا بشكل مختلف؛ إذ تقول: "أعتقد أن عدم توفر كلية للاتصالات والإعلام للنساء يُعتبر مشكلة لأنَّ كثيرًا من النساء العاملات في مجال الإعلام اليوم حاصلات على تعليم إعدادي أو ثانوي، وحتى اللاتي لديهن درجة جامعية بعيدات عن مجال الإعلام، فالإعلام لا يعتمد على الوجه الجميل أو الصوت الجيِّد بل على الفكر، والذكاء، والشخصيَّة وبصفتي مستمعة لا أحب أن أُضيِّع وقتي في حوار لا معنى له، فلا بد لنا من احترام عقلية المستمع". تعتقد جوليا وساندرا أن الدرجة الجامعية في الاتصالات قد ساعدتهن في تحسين موهبتهن وأعطتهن المعرفة والخبرة المطلوبة. وتقول إميلي: "إن هناك عددًا مقبولاً من النساء يعملن في الإعلام ولكن تنقصهن الخبرة والتعليم الكافي الخاص بالاتصالات ونحن لا نمدّهنَّ بهذا في كلياتنا". وتشعر جنيفر أنَّ نقص مدارس الاتصالات أو برامج التدريب مشكلة بالنسبة للنساء السعوديَّات. تقول: "نحن نحتاج إلى تدريب متخصص في الإخراج، والكتابة، والتقديم، وفي مجالات أخرى". ومن ناحية أخرى، تقول جاين: "أنا لا أعتقد أنه من الضروري أن يكون لدينا كليات للإعلام، ولكننا نحتاج إلى المزيد من التدريب العملي على المهنة، وتعلُّم أشياء جديدة، والذهاب إلى دول أخرى للتدريب. لقد حظيْت فقط بتدريب أساسي وتعلمت بالمحاولة والخطأ".

واللاتي ليس لديهنَّ درجة علمية في الاتصالات أو أي نوع من التدريب يتم تعيينهن متدرِّبات لفترة غير محددة يمكن أن تمتد من أشهر قليلة إلى ما يزيد عن عام. لا يوجد برامج تدريب نوعية لهن في أي مؤسسة من المؤسسات الإعلامية فيما عدا الإذاعة التي تعطي فترة تتراوح ما بين ثلاثة وستة أشهر من التمرين. وبينما اختلفت آراء المشاركات في مدى الحاجة إلى درجة علمية في الاتصالات، فقد أجمعت آراؤهنَّ على أنه يجب على النساء اللاتي يعملن في وسائل الإعلام أن يكون لديهن أي نوع من الشهادات الجامعية، فإذا كان من المقبول منذ عشرين عامًا أن يتم تعيين المرأة بشهادة الثانوية العامة فإنه لا يجب أن تكون هذه هي الحال الآن. إن الرأي العام للمشاركات والنساء اللاتي تحدثن في ندوة وسائل الإعلام التي حضرتها هو أنه يوجد اليوم نساء مؤهلات أكثر من ذي قبل. وحقيقة أن بعض النساء ليس لديهن درجة علمية في الاتصالات تُستخدم سببًا في وصفهن بأنهن غير محترفات – وبالتالي – أقل مستوًى من الرجال، وعليه، فإن النساء اللاتي حاورتهن يعتقدن أنه لا بد أن يكون هناك مقياس أو معيار لتعيين النساء في وسائل الإعلام. وقد شعرت ساندرا بالأسف والغضب تجاه النساء العاملات في الإعلام وهنَّ غير مؤهَّلات بل غير محترفات بالفعل. تقول: "يجب علينا رفع مستوى مقياس قبول المتقدمات للعمل. فبالإضافة إلى التعليم، أنا أعتقد أن أحد أهم متطلبات تعيين المرأة يجب أن يكون أخلاقها المهنية وشخصيتها. كثير من الشابات لا يأخذن عملهن في الإعلام بجدية ويتركنه بعد أن يتزوجن، مما يقلل من الدافع لتدريب المرأة. فلا بد أن يكون هناك التزام، واهتمام، ورغبة في الاستمرار، وإحساس بالمسؤوليَّة، وهذا شيء ينقصهن". ولقد شعرَت أن انخفاض مستوى بعض النساء اللائي يعملن في الإعلام وموقفهن تجاه العمل يؤذي صورة النساء الأخريات اللائي يعملن في نفس المجال (الإعلام) ويؤثِّر على إمكانيَّة تقدُّمهنَّ. ومن المهم جدًّا بالنسبة لها أن تكون النساء اللواتي يعملن في الإعلام ملتزمات بعملهن وجادات فيه ولا ينظرن إليه على أنه شيء مؤقت أو طريقة لكسب الشهرة أو الحصول على زوج. وهي هنا تضع

بوضوح بعض مسؤوليَّة تدنِّي مكانة النساء وتقييد تقدُّمهنَّ في العمل في وسائل الإعلام على عاتق المرأة. ولتعويض النقص في الدرجة العلمية في الاتصالات، تعتقد باربرا وجاين أنه لا بد من وجود نظام تدريبي على العمل أفضل بالنسبة للمرأة ومزيد من ورش العمل والمؤتمرات التي تُقدَّم لهنَّ عن طريق المؤسسات. كما تعتقد باربرا وساندرا كذلك أن الصحفيات ومقدمات البرامج لا بد أن يحاولن التخصص في مجال معين كالاقتصاد أو الصحة وما شبه ذلك، بدلاً من تغطية كل شيء بدون كسب خبرة في أي شيء.

البنية التنظيمية:

محددات التقدم الوظيفي:

طبقًا للاستطلاع الذي قُمت به، لم تَقُم أي جريدة بتعيين النساء في أقسامها الإدارية أو الفنية والإنتاجية؛ فكل الموظفات إما أنهن مراسلات أو محررات باستثناء سكرتيرة ومصوّرة قسم المرأة. وأعلى منصب يمكن أن تأمل المرأة في أن ترقى إليه هو رئيسة إدارة أو مديرة تحرير في أقسام المرأة بالإضافة إلى عملها مراسلةً، وهذه المسؤولية الإضافية لن تُترجَم بالضرورة إلى زيادة كبيرة أو إلى أي نوع من الزيادة في الراتب. وتبعًا لمعلوماتي الإحصائية، فالنساء العاملات في أي صحيفة في السعودية يُشكلن أقل من 10% من المجموع الكلي للموظفين (أنظر جدول 1)، والسبب – تبعًا لما تقوله صحفية تحدَّثت إليها – "أن جريدتي لا تستطيع أن تؤوي المزيد من النساء". ولكن حتى هذه النسبة البسيطة لا تعطي الصورة الكاملة. فبعض الصحف لا تحتوي على قسم للمرأة وكل موظفاتها من النساء متعاونات يعملن من منازلهن (أنظر جدول 2). ونفس الصحفية تقول إن سياسات كل جريدة تكون طبقًا لسياسة الإعلام الكلية في الدولة. تقول جوليا: "أيًّا كانت التغيّرات التي تحدث في الإعلام فهي جزء من سياسة الحكومة واستراتيجياتها العامة". وتوافقها جاين قائلةً: "أعتقد أنها سياسة الحكومة أنه يجب أن يكون كل الرؤساء من الرجال". كل هذه العوامل وغيرها تساهم في ضياع موهبة المرأة التي تتخلى عن الصحافة بسبب الإحباط واليأس، كما تقول الكثيرات من الصحفيات النساء. وقد اختارت بعضهن طريقة أخرى لقول كلمتهن وهي الإنترنت، إذ يصمّمن مواقعهن الخاصة أو يرسلن مقالاتهن إلى مواقع متاحة تفرض قيودًا أقلَّ على آرائهن وتحقيقاتهن الصحفية (باسويد، 2002، ص 52). "إنها ليست فقط بيئة أو هيئة العمل، أحيانًا تكون الأسرة لرفضها أماكن العمل المختلطة والسفر، كما أنه ليس هناك مقابل مغرٍ أو مكافأة مقابل العمل. لم تصل أي امرأة إلى القمة، إنهن لا يتقدمن"، كما تقول باربرا. وتضيف: "طالما أنك لا تعملين في مجلة نسائية فلا مجال للتقدم إلا إذا لفَتِّ الأنظار باعتبارك مراسلة"، ولكن لماذا؟ توضح باربرا: "لأنَّه عمل يسوده الرجال".

وفي الحقيقة، فإن الموقف ليس أفضل في المجلات. فمكان إصدار ومقرَّات المجلات النسائية السعودية واسعة الانتشار يقع خارج السعودية. وهذه المجلات توزّع في كل الدول العربية ودوليًّا، ومن ثمَّ بؤرة تركيزها ليست محلية. ولهذه المجلات طاقم عمل كبير من النساء في كلِّ المستويات من ضمنهن رئيسة التحرير ولكن كلهن غير سعوديات. وقد كان هناك استثناءان لهذا الوضع. أحدهما في بداية الثمانينيات عندما عُينَت امرأة سعودية رئيسة تحرير لمجلة (سيدتي) وهي إحدى إصدارات الشركة السعودية للأبحاث والنشر. ولكن منذ ذلك الوقت، احتلت نساء غير سعوديات ورجال سعوديين منصب رئيس تحرير المجلة. والاستثناء الثاني هو مجلة "الشرقية" والتي أنشأتها سيدة سعودية في نهاية السبعينيات، وبعد وفاتها تولت ابنتها رئاسة التحرير واستمرت في إصدارها إلى يومنا هذا. ومن الجدير

بالإشارة أن شركة الشرقية للنشر بدأت في إصدار جريدة جديدة طاقمها كله من النساء وهي "دنيا" التي تجاهر بكونها أول جريدة تحررها النساء إلى النساء. هناك أيضًا العديد من المجلات الموجهة عالميًّا تناقش موضوعات ذات اهتمام عام تملكها شركات نشر سعودية تأسست أيضًا خارج السعودية وتُعيّن النساء مراسلات ومحررات. معظم هذه المجلات السعودية الموجودة خارج البلاد لديها مكاتب في السعودية حيث تعمل لديهن مراسلات صحفيات محليات. والقليل من النساء السعوديات اللائي يعملن في هذه المكاتب يُعتَبرن من طاقم العمل في المكتب. فعادةً يكنَّ متعاونات (أنظر جدول 3). وإذا لم تكنْ هؤلاء النساء قادرات على العمل في المراكز الرئيسية بالخارج، فيمكن أن يعملن لسنوات بدون أي تحسن في الراتب أو الوضع وأعلى منصب يمكنهن الوصول إليه هو مدير إداري للمكتب النسائي.

وتجد المرأة السعودية فرصًا أفضل في المجلات المحلية التي تصدر في السعودية كأن تصبح مديرة أو رئيسة تحرير. لكنَّ هذه المجلاَّت متخصِّصة في شؤون المرأة، والأسرة، والطفل. ولا تزال معظم النساء العاملات فيها تحت إشراف الرجال وإدارتهم العامة (أنظر جدول 3). يتم تعيين النساء السعوديات مراسلاتٍ ومحررات في المجلات المتخصصة في الأعمال، والاقتصاد، والصحة، والتعليم، والدين، والسياسة، والرياضة، والكمبيوتر، وموضوعات أخرى عديدة. تقوم بإصدار ونشر هذه المجلات شركات نشر، ووزارات حكومية عديدة، كوزارتي الصحة والتعليم، وكذلك الغرف التجارية، والمؤسسات الخيرية، والمؤسسات الخاصة. وتبعًا للنساء اللاتي تحدثت معهن، فإن شركات النشر التي لديها إصدارات متعددة، تقوم أحيانًا بتعيين نفس الصحفيات والكاتبات ليكتبن لأكثر من إصدار بدون أجر إضافي. وبالنسبة للمجلات التي تصدرها هيئات حكومية أو مؤسسات خيرية، فأحيانًا يتطوع طاقم العمل المنتظم لهذه المؤسسات أو الهيئات للكتابة والتحرير وإدارة هذه المجلات. والمجموع الكلي لهذه المجلات في السوق مستمر في التغيّر كل عام إذ تظهر وتؤسس مجلات جديدة، ويتوقف إصدار أخرى لأسباب مختلفة تكون في الغالب ماديَّةً. وطالما يستمر عدد المجلات في الازدياد – بما في ذلك النشرات والإصدارات الداخلية – فسوف تزداد الحاجة إلى الكاتبات والصحفيات. ولكن اذا لم يسمح لهن إلا بدور محدود بلا منافع مادية فلن تتحسن حالتهن كثيرًا.

تتفق المشاركات على أنه هناك حاجة إلى المزيد من النساء للعمل في مجال الإعلام ولكن يجب أن يكن مؤهلات. فتقول ساندرا: "من الأفضل أن يكون هناك مزيدٌ من النساء في الإعلام، لإدخال دم جديد بطاقة جديدة وأفكار جديدة، ولكنهن لا بد أن يتمتعن بالمؤهلات الصحيحة والاستعداد للعمل مع الرجال". وتقول جوليا إن هناك المزيد من النساء اللاتي يتقدَّمن بطلبات للالتحاق بوظائف في الإذاعة حاليًّا بشكل أكبر ممَّا كان يحدث في السنوات السابقة ولكن لسوء حظهن لا يوجد كثير من الفرص المتوفرة. وتقول: "لا يوجد تمييز ضد تعيين المرأة، فكل المتقدمين بطلبات للالتحاق بالعمل رجالاً كانوا أو نساءً يتم تعيينهم بناءًا على مؤهلاتهم واختباراتهم الشفهية". ولكن لعدم وجود درجة علمية أو تدريب في الكليات الخاصة بالنساء يكنَّ في موقع ضعف مقارنة بالرجل. ومن ناحية أخرى، يبدو أنَّ النساء العاملات في الإذاعة في السعوديَّة – كما في دول أخرى – لديهن فرصة جيدة للتقدم في حياتهن الوظيفية ما أن تطأ أقدامهنَّ المكان حتَّى أنَّ بعضهن قد نجحن في الانتقال إلى محطات الإذاعة العربية الدولية. وقد قالت ساندرا: "أنا لا أعتقد أن هناك حواجز فعلية بالنسبة للمرأة تمنعها من أن تصل إلى المناصب الإدارية والقيادية طالما أن لديها المعرفة والقدرة"، وكأنها تُلمِّح إلى أن ما يمنع المرأة من التقدم هو حائط غير مرئي لا يستطعن اجتيازه أو التغلب عليه. فقد كان للنساء السعوديات دور طويل مثمر في الإذاعة

وقد تمكّن من الوصول إلى مستويات إدارية عليا في المراكز المحلية دونًا عن المستويات الوطنية التنفيذية العليا. وحاليًّا في إذاعة جدَّة – على سبيل المثال – مدير برامج المرأة والأسرة امرأة ومدير البرامج الإنجليزيَّة امرأة. وسابقًا، كان مدير البرامج الفرنسية امرأة. وتقول جوليا إنهن يشاركن في كل القرارات الإدارية والاستراتيجية بالإضافة إلى كونهن في لجنة التدريب وتعيين الموظفين الجدد.

في قسم المرأة في محطة تلفزيون بالرياض يوجد مخرجة ومساعدة مخرجة بالإضافة إلى العديد من منتِجات البرامج والمشرفات بالإضافة إلى مقدمات البرامج. وهناك أيضًا القليل من النساء اللاتي يعملن في مجال تجهيز الأستوديو والديكور. وتبعًا لما تراه جنيفر، فعلى الرغم من أنهن لديهن قسمهن وميزانيتهن الخاصة فما زال ينقصهن بعض المعدات والموظفات المتخصصات المتدربات تدريبًا جيّدًا. إلا أنه على الرغم من كل الحدود والعقبات فهن يشعرن أنهن قد أثبتن أنفسهن ويردن الفرصة ليفعلن المزيد.

إن هيئة الإذاعة والتلفزيون تقع تحت إدارة وزارة الثقافة والإعلام، وبالنظر إلى عدد السعوديات اللاتي يعملن فيها، نجد أنهن يمثلن حوالى 5% من العدد الكلي للموظفين في الوزارة (أنظر جدول 4). على الرغم من الفرص الوظيفية الجيدة المتاحة للنساء في الإذاعة، فما زلن قلة قليلة لأنهن على الأغلب يعملن مقدمات برامج ومعدات ولا يعملن في الأقسام الإدارية والتنفيذية في الوزارة. والوضع أسوأ بالنسبة للمرأة في التلفزيون. فتقول جنيفر: "لم تحدث أي تغيّرات في مكان عملي أو بالنسبة لي شخصيًّا منذ بدأت العمل بالتلفزيون منذ بضع سنوات". وعلى العكس من ذلك، ترى إميلي أنه إنجاز بالنسبة لهن أن يكون لديهن إدارتهن حيث يكنّ مسؤولات عن كل برامج النساء والأطفال مع إمكانية المشاركة في برامج أخرى.

ولأنه لا توجد فرص عمل كافية للنساء في وسائل الإعلام ولأن فرصهن في الترقي ضئيلة، فالكثير من السعوديات لا يعتبرن أنه اختيار جيد للحياة الوظيفية. ومعظم النساء اللاتي أجريت معهن المقابلات – كما هو مشار إليه في المعلومات عن خلفياتهن – اخترن هذا المجال لأنهنَّ يحببنه. وثمَّة أخريات دخلن بطريق الصدفة، أو لأنهن لم يجدن فرصة عمل أخرى متاحة بالنسبة لهن، ولكنهنَّ استمتعن بالعمل بمجرَّد تعيينهنَّ. وبعدما يزيد على العشر سنوات من عملها محرّرةً، تلخص جاين مشاعرها بهذه الطريقة: "هناك شيء واحد يبعث الضيق في عملي وهو أنني لا زلت أعمل نفس الشيء. ربما يحاولون تجربة أشياء جديدة معي وأنا أتعلم الكثير، ولكني لا أتقدم في حياتي الوظيفية ولا أصل إلى شيء وأنا لا أتوقع أن يتغيّر ذلك".

نقص التمثيل:

لا يوجد حاليًّا مؤسسة نسائية في السعودية تمثل النساء أثناء المحادثات على مستوى الحكومة أو في المجتمع أو مكان العمل. تقول جوليا: "لا توجد مؤسسة أو حركة نسائية تطالب بتحسين وضع المرأة، ولكننا نحاول أن نتحدث عن قضايا المرأة ومشكلاتها في الإعلام بقدر المستطاع وتقديم برامج التوعية الصحية والتعليمية، ومناقشة المشاكل الاجتماعيَّة، وتنظيم الندوات والمناقشات على الهواء للنصح بالشكل الذي يساعدنا بصفتنا أمَّةً ناميةً". وتقول ساندرا: "لا يوجد مؤسسات أو اتحاد نسائي ولكن هذا لا يعني أننا لا نستطيع التحرك إلى الأمام وأن نتقدم بالجهود الشخصية". هناك كثير من أصوات الرجال والنساء الفردية التي تطالب بإصلاحات، ولكن التغيّرات تحدث ببطء في السعودية. وقد أعلن وزير الإعلام في فبراير 2003 أن هناك هيئة للصحفيين السعوديين سوف يتم إنشاؤها قريبًا، وأنه في مارس سوف يَعقد

كل رؤساء تحرير الصحف وبعض المجلات– كلهم رجال – أول اجتماع للجنة التأسيسية لهذه الهيئة. وفي هذا الاجتماع، تمَّ تحديد مفهوم العضوية بمستوياته ورسوم العضوية وشكِّلت لجنة لمتابعة آليات التنفيذ لعقد الجمعية العمومية من إعداد استمارة العضوية وفتح حساب بنكي بالتنسيق مع وزارة الإعلام (عكاظ، 2003، ص 7). وقد تمَّ السماح للنساء بعضوية الهيئة وتمَّ وعدهن بأن يعاملن بشكل مساوٍ للرجال.

دور الهيئة سوف يتمحور حول الدفاع عن حقوق الصحفيين داخل مؤسساتهم أو القطاعات الحكومية الأخرى، وسوف تعمل أيضًا على تطوير مستوى المؤسسات الإعلامية في السعودية وحماية العاملين من أي إجراءات قد تضرّ بمصالحهم. وقد عبَّرَت بعض الصحفيات عن قلقهن من عدم مشاركتهن في عملية إنشاء الهيئة، متخوفات من أنه مهما تكن الأدوار والحقوق التي يمكن أن تُعطى لهن فسوف تكون مفروضة لا عن اقتناع (عقيل، 2003، ص 2). فهن يعتقدن بحاجتهن إلى وجود ممثلات لهن يتكلمن بالنيابة عنهن أثناء كل مناقشات التأسيس وطوال وجود الهيئة، وكذلك يرين أهمية وجود لجنة خاصة بهن أو نادٍ حيث يمكنهن مقابلة بعضهنَّ بعضًا بشكل منتظم. وهن يعتقدون بوجود حاجة إلى أن يكون لديهن مستشارًا قانونيًّا يستطيع تمثيلهن في أي دعوى مرفوعة ضدهن أو من قبلهن. وهناك أمر مهم آخر هو ما إذا كانت الهيئة سوف يكون لها أية سلطة أو تأثير على المؤسسات الإعلامية فيما يخص تغيير سياساتها.

أنماط نوع الجنس:

المحتوى الإعلامي:

تتفق معظم المشاركات على أنه لا توجد مناقشة كافية لقضايا المرأة في الإعلام ولكنهن يحاولن تغيير هذا حسب قدرتهن الخاصة. تقول جاين: "لا توجد مناقشة كافية لقضايا المرأة على الرغم من أن كثيرًا من المقالات قد تمَّت كتابتها عن عمل وتوظيف المرأة وتعليمها والقضايا الاجتماعية، فلم تناقش أيٌّ منها النساءَ باعتبارهنَّ من المجتمع ولا بد أن يشاركن في عملية التنمية الشاملة". وتضيف: "نريد أن نُخَاطب باعتبارنا صاحبات عقول مفكّرة وصاحبات نشاط وثقافة لا مجرَّد ربات بيوت". وتنتقد باربرا أيضًا الطريقة التي تمت الكتابة بها عن قضايا المرأة. "هناك كثير من المناقشات عن قضايا المرأة الآن ولكن لا يعجبني أن معظمها يأخذ شكل الوعظ وأنها نمطية. وقضية المرأة الوحيدة الكبيرة في وسائل الإعلام هي تغيير السياسات من أجل رواتب المدرّسات والبدلات والتقاعد لأن الأقرباء من الرجال هم الذين سيتأثرون أيضًا بأي تغيّر في دخل الأسرة. فهم لا يهتمون حقيقة بمشاكل المرأة... وتتحدث الصفحات الاجتماعية بسلبية عن المرأة كأنها المشكلة الوحيدة"، كما أضافت باربرا مشيرة إلى تصغير صورة المرأة والفشل في رؤية الصورة الأكبر. إلا أنَّ هناك أمل في التغيير. فتقول باربرا: "في السابق، كانت المرأة تُكلَّف فقط بقصص النساء وبعمل مكتبي، ولكن الآن لديَّ الفرصة لكي أعمل خارج المكتب". وتقول جوليا: "اعتادت النساء تقديم برامج خاصة بالمرأة والطفل عند بداية عملهن في الإذاعة. وقد كان جزء من المجتمع متوجِّسًا من عملهن وكان الآخر متحمِّسًا. ومع مرور الوقت بدأت النساء المشاركة في الأعمال الدرامية وتقريبًا في كل البرامج الأخرى".

معظم الصحفيات مقيدات بصفحة المرأة، أي بصفحات تمثل 2% من مواد الصحيفة – كما

تقول باربرا – وبالتالي فهي ليست بحيوية. ومن المُسَلَّم به أن هذه الصفحات تغطي القضايا الصحية، والقضايا الاقتصاديَّة، والقضايا الدولية المتعلقة بالمرأة إلى جانب مواد الموضة والجمال المعتادة، ولكن طول الموضوع يخضع للاختصار معتمدًا على كم "الموضوعات الأكثر أهمية" التي تتم طباعتها في نفس اليوم. العديد من الصحفيات اللاتي تحدثت معهن يشعرن أن أقسام المرأة في الصحف واجهة مهذبة لإثبات ادعاءات الإدارة بمساندة تعيين المرأة وتفعيل دورها في المجتمع، وبأن هذه الأقسام قد أُنشئت زخرفةً للواجهة لأن الصحف الأخرى لديها قسم للمرأة، وأنهن يُستخدمن مصدرًا للقصص "الناعمة" لملء الصفحات. وتقول جاين: "على الرغم من أن بعض الصحف تثق في مراسلاتها الإناث لتغطية الانتخابات والأحداث الدولية بالخارج، إلا أنها ما زالت تفضل الاعتماد على المراسلين الذكور للقصص "الجادة" والمهمَّة، خاصة المحلية منها". وربما كان للمجتمع السعودي نفسه علاقة بهذه التفرقة لأنَّه لا يفضِّل امرأة لتغطية قصة جادة أو أنه لا يأخذ قصة ما بجدية إذا كان من يقدم التقرير عنها امرأة.

أكثرية الصحف لم يعد لديها صفحات يُشار إليها بأنَّها صفحات المرأة – تسعة من أصل اثنتي عشرة صحيفة يومية باللغة العربية والإنجليزيَّة – وهي تسمح لصحافياتها والمتعاونات بالكتابة عن أية موضوعات أو قضايا يردنها. ولكن ما زال من النادر أن تقوم امرأة بتغطية الرياضة أو السياسة. والاتِّجاه السائد هو أن يُسنَد إليهن قصصٌ متعلقة بالمرأة. تحدَّثت إلى إحدى الصحفيات في جريدة الوطن – وهي منال الشريف – وقد بيَّنت أنه بسبب الفصل في المجتمع واعتراض بعض النساء أو عدم ارتياحهن لاقتراب المراسلين الصحفيين الذكور منهن تحتاج الصحف إلى الصحفيَّات لتغطية الأحداث الخاصة بالنساء، والتحقيق في قضايا المرأة والذهاب إلى الإدارات والمؤسسات الخاصة بالنساء فقط. وتبذل بعض الصحف جهدًا لتوسيع دور النساء بإشراكهن في الاجتماعات والمناقشات المنتظمة. والمثال على ذلك هو صحيفة عرب نيوز التي كانت الصحيفة الوحيدة التي عَيَّنت امرأة محررةً لصفحتها على الإنترنت. ثمة صحف أخرى تفتتح أقسامًا جديدة للنساء مثل صحيفة عكاظ التي افتتحت للنساء إدارة للتسويق والإعلان، كما عَيَّنت رسامة للكاريكاتير، كما كانت من الصحف الرائدة في ترقية امرأة لتشغل منصب مدير تحرير في الستينيات من القرن الماضي. وعلى الرغم من أن كل الصحفيات اللاتي تحدثت إليهن عبَّرن عن انزعاجهن من عملهنَّ، إلا أن مستوى الانزعاج اختلف من مكان إصدار للآخر تبعًا لكم الحرية والحقوق والمشاركة في صنع القرار التي ترى النساء أنهن يحصلن عليها في مكان عملهن مقارنة بالأماكن الأخرى.

وتريد باربرا المزيد من الأشخاص المتعلمين أصحاب العقول المتفتحة – رجالاً ونساء – ليديروا الصحيفة وأن تتغيّر الطريقة التي تُدار بها الصحف لكي تتخلص من أسلوب الإدارة المركزيَّة القديم. وهي تقول: "أعتقد أننا في حاجة إلى المزيد من النساء الذكيات ليلتحقن بالعمل في وسائل الإعلام، وإلى إعطائهن فرصًا أكثر وإلى مزيد من الناس الذين يولونهن الاهتمام". ومع الارتفاع في عدد الصحفيات سواء كن من طاقم العمل أو من المتعاونات يوجد أمل في إمكانية أن ينعمن بمكانة أفضل ودور أكبر ليلعبنه في المستقبل إذا أُعطين التدريب المناسب وتخلصّن من الحواجز غير المرئية: الراتب المنخفض، والموقف الذي يقلل من شأنهن، والضغط الديني والاجتماعي.

باربرا وجاين، مشاركتان تمثلان المرأة في الصحف، لديهما العديد من الشكاوى عن الصحف السعودية عامة وعن وضع المرأة وقضاياها فيها. فهما تحبذان أن تكون أكثر جدية وأقل إثارة. تقول جاين: "إنَّه حتى الصحف الرئيسية تكون مثيرة إلى حد ما". وتقول باربرا: "نحن لا نكتب عن القصص

والموضوعات الكبيرة، فقط نغطي نشاطات ومؤتمرات صغيرة وسخيفة". وتُثير باربرا نقاطًا أخرى بالقول: "يجب أن تتم معالجة الموضوعات بطريقة أكثر واقعية، يجب أن يكف الكتّاب عن وعظ الناس فيما يخص تصرُّفاتهم وما يجب أن يكون عليه سلوكهم، ويجب على المراسلين ألا يخلطوا الآراء الشخصية بقصص الأخبار"، ولقد أثارت باربرا هذه النقاط بالإضافة إلى الحواجز والرقابة الذاتية المفروضة على الموضوعات. والنساء الأخريات اللائي يعملن في الصحف لديهن شكاوى أخرى تشير كذلك إلى أنماط نوع الجنس الموجود في مكان عملهن (شيخ، 2002، ص 46). فمثلاً، حينما تكون هناك حاجة إلى تقليل عدد العاملين، فعادة تكون المرأة هي التي يتم تسريحها من العمل أولاً. وبالفعل نجد أن العقود الخاصَّة بالنساء في بعض المؤسسات ليست دائمًا واضحة فيما يتعلق بحقوقهن والتزاماتهن. فأحيانًا يتم تعيين المرأة بدون إعطائها اسمًا أو وصفًا وظيفيًّا معيّنًا. وهذا يعني أنه قد يتم إعطاؤها مسؤوليات إضافية عندما تقتضي الحاجة ذلك، فتكون مراسلة، ومحررة، ومحررة صفحة، ومصورة، وإدارية، ومدربة للموظفين المستجَدين – بدون أي زيادة في الراتب. وفي نفس الوقت، لم تكن النساء اللاتي أجريت المقابلات معهن غير مدركات للمشكلات داخل قسم المرأة بين النساء أنفسهن. فيمكن أن تكون هناك منافسة خفية غير شريفة، وألفاظ نابية، واعتماد على صلات الأسرة، والسلوك غير المقبول مع المشرفين الرجال من أجل الترقي. كل هذا يزيد من المعنويات المتدنية والإحباط الشديد في العمل. هذا الجو غير الصحي في قسم المرأة ليس بمفاجئ عندما يكون هناك فرص عمل وإمكانيات محدودة للحياة المهنية للمرأة والقليل من السلطة على الإدارة.

في يونيو 2003 أعلنت الصحف السعودية أن العدد الأول من أول صحيفة سعودية طاقم عملها مكوّن من نساء سعوديات قد صدر، ومقرها في المنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية ولها مكاتب في كل المدن الأخرى (الحربي وأبو الجدايل، 2003، ص 2). هذه الصحيفة "دنيا" هي الصحيفة النسائية الأولى في السعودية التي وجهت للمرأة العربية وتقوم النساء بتحريرها بالكامل طبقًا لتفاصيل الخبر. و"دنيا" جريدة أسبوعية الآن ولكن سوف تصبح يوميَّة خلال أشهر قليلة عندما تكتمل كل الاستعدادات، وسوف "تتخصص في القضايا النسائية بكافة صورها وستبتعد عن الأحداث السياسية العالمية والمحلية ما لم تكن لها علاقة مباشرة بالمرأة" (النويصر، 2003، ص 35). وأعتقد أن الرؤية السائدة لقضايا المرأة هي أنها ما زالت منفصلة ومختلفة عن باقي المجتمع المحلي والمجتمع الدولي لأن النساء مقيدات بالدوائر الخاصة المنزلية حتى لو كن متعلمات وموظفات. هناك أيضًا رأي يفترض أنَّ النساء لا تهتم بالسياسة بطبيعتهنَّ، أو ربما هن لا يفهمن السياسة ولذا فلا يجب عليهن المشاركة فيها. وتفاصيل الخبر تفيد أنَّ الإشراف على عملية التحرير يتم من قِبل فريق كامل من الصحفيات السعوديات وأن دور الرجال ينحصر في منصب "رئيس التحرير أو المشرف العام ومدير التحرير والإخراج الفني، إضافة إلى جهاز الصف والتنفيذ" (النويصر، ص 35). وعلى أي حال، سوف يتم تدريب سعوديات لتولي هذه المناصب في آخر الأمر حتى يصبح كل الفريق مكوَّنًا من سيدات. ولو كان هذا صحيحًا، فسوف يترك للمرأة بعض المساحة لكي تتولى زمام الأمر بدون المنافسة مع الرجل، وإلا فلن يتحقق أي شيء هنا. ومن ناحية أخرى، فأنا لا أعتقد أن النساء سوف يتعلمن ويتقدمن في المجتمع باعتبارهنَّ نساء إذا لم يستطعن التعامل وتبادل الخبرات والآراء مع الرجال. ومع ذلك فإن ثمة إنجاز واحد ل. (دنيا) وهو توظيفها لخمسين صحفية ومحررة سعودية، وهو أكبر عدد للعمالة النسائية في أي صحيفة سعودية.

وبالمقارنة بالصحف، فالنساء اللائي يعملن في الإذاعة منخرطات أكثر في السياسات وفي صنع

القرار. "فالنساء اللاتي تعملن في الراديو لهن سيطرة كبيرة على برامجهن" كما تقول ساندرا. فهن يستطعن صنع برامجهن الخاصة، وإنتاجها، وتحريرها، وكتابة النص واتخاذ القرار في مواضيعها وأسلوب تقديمها. وهن يقدمن برامج عديدة تغطي مساحة واسعة من الموضوعات وخاصة التي تعنى بالمرأة والتنمية الاجتماعية والتوعية الصحية والتعليم في كل ساعات اليوم بما فيها ساعات الذروة. ولكنهن لا يُقدِّمن برامج رياضية على الرغم من أن ساندرا قالت إن المرأة قادرة على تقديم هذه البرامج، وأن المستمعين سوف يتقبلونهن إذا كان لديهن الخلفيات المناسبة من المعلومات عن الرياضة ولديهن أيضًا المؤهلات والتدريب لمعالجة هذه البرامج. والنساء أيضًا لا يُقدِّمن الأخبار بالعربية – مع أنهن كن يقدمنها في السبعينيات والثمانينيات. وتقول جوليا "لقد كنا نقرأ نشرة الأخبار ونقدم البرامج السياسية ولكن السياسات قد تغيّرت في منتصف الثمانينيات". وقد استمرت النساء في قراءة الأخبار بالإنجليزيَّة والفرنسية. وتفسير ذلك أن لدى صناع القرار مفهوم بأن المستمع السعودي العادي لن يُقدِّر المرأة مُقدمة الأخبار أو البرامج الرياضية، ولكن بما أن مستمعي البرامج الإنجليزيَّة والفرنسية إما أجانب أو سعوديين قد عاشوا بالخارج، فربما يكونون أكثر تفتحًا. وأوضحت جوليا أنه ربما يكون للنساء فرص لحياة مهنية أفضل وخيارات أفضل للبرامج إذا أصبحت المحطات الإذاعية ملكيات خاصة وإذا وُجِدَت محطات محلية أكثر في كل المدن. وعلَّقت ساندرا: "وبعد العمل الجاد واثبات الذات، بَنَت المرأة نفسها وتَقبَّل المجتمع المرأة العاملة؛ ولكن لم يُسمح لنا بعد بقراءة الأخبار لأنه قد قيل لنا إن الفترة الإخبارية المسائية هي وقت متأخر جدًّا في اليوم بالنسبة للنساء، كما لو كان ليس هناك أوقات أخرى من اليوم للفترة الإخبارية". وهي تُشير هنا إلى النقد والمعاملة التي يمكن أن تتلقاها المرأة والإدارة من المجتمع إذا عملت المرأة في الفترة المسائية التي تُعتبر غير لائقة بالنسبة للمرأة.

كان هناك شبه إجماع بين المشاركات على أنه لا يوجد فرق مهني بين الرجال والنساء في معالجتهم لتغطية أو تقديم أخبار أو مواضيع وأن الاختلافات الشخصية تعتمد على خلفية، وتعليم، وشخصية الفرد. وتقول جوليا إنه يمكن أن يكون هناك تأكيد على البعد الإنساني أو الملامح الشعورية للقصة عندما تعالجها امرأة، وهذا شيء ليس سلبيًّا. فمثلاً، بعد هجمات 11 سبتمبر الإرهابية في الولايات المتحدة كان هناك برنامج إذاعي تقدمه امرأة عن كيفية استطاعة الأُسَر أن تُلاحظ تغيّر سلوك أبنائها وكيف يمكنها أن تجعلهم قادرين على اتخاذ القرار الصحيح وعدم التأثر بالآخرين عن طريق الحوار والمرونة في التربية.

وبينما النساء اللاتي يعملن في الإذاعة والصحافة يُبدِين بعض السلطة والسيطرة على عملهن، ما زالت النساء اللائي يعملن في التلفزيون مقيَّدات. هناك قسم للمرأة في محطة تلفزيون الرياض ولكن لا يوجد في جدة قسم مماثل رغم أن هناك نساء يعملن في محطة تلفزيون جدة ولكنهن جميعًا متعاونات. قسم المرأة في الرياض لديه موظفاته وإدارياته الخاصات به. وهن مسؤولات عن برامج المرأة والطفل ولكنهن لم يقتصرن على هذه البرامج. "هناك تمثيل مناسب لبرامج المرأة ولكننا نحتاج إلى أدوار أكبر" كما تقول إميلي. ولكن ساندرا تعتقد أن برامج المرأة في التلفزيون تنقصها الجدية وتنوع الفكر، على عكس برامج الإذاعة. وأعتقد أن إميلي وساندرا تقولان نفس الشيء ولكن كل واحدة منهما تُركِّز على جزءِ مختلف من الموضوع وهو أن المرأة في التلفزيون ليس لها إسهامات أو سيطرة بشكل كاف على أنواع البرامج التي تُقدِّمها لأنَّه ليس لديها السلطة الكافية. وتبعًا لما تراه جنيفر فللنساء بعض السيطرة على برامجهن ولكن الرجال يقومون بالتحرير. بمعنى أن النساء لسن مسؤولات في المستويات العليا لصنع القرار فيما يتعلق

بعمل البرامج وأيضًا ليس لديهن صلاحيات التصرف في الإعداد النهائي للبرامج كما سيظهر ويُقدَّم؛ فهن يستطعن إعداد برنامج، وتقديمه، وإخراجه ولكنهن لا يقررن كيف سيظهر حتى ولو عبَّرن عن آرائهن فيه. وبالنسبة للأخبار، فنكرِّر ما سبق أن ذكرناه من أن المرأة قد اعتادت أن تقدم الأخبار بالعربية في السبعينيات وبداية الثمانينيات وبعد ذلك تمَّ إيقافهن بعد الهجوم على الحرم المكي عام 1979 على يد متعصبين إسلاميين مسببين تغييرًا في سياسة الإعلام، ولكن استمرت النساء في تقديم الأخبار بالإنجليزيَّة والفرنسية على القناة الثانية. ونادرًا ما تُذكَر أخبار النساء السعوديات، وإنجازاتهن، ومشاكلهن، وآراؤهن، ونشاطاتهن... الخ. وحتى لو ذُكِرَت، فتكون بلا صور. وعندما يكون هناك افتتاح لأي مرفق نسائي أو تخرّج طالبات مدرسة أو كلية، فيمكن أن تكون هناك تغطية لهذه الأحداث بدون إظهار النساء. نادرًا ما يكون هناك فقرة إخبارية رسمية عن المرأة السعودية باسمها أو حتى بظهور امرأة سعودية في المادة الفيلمية للأخبار. والموقف بوضوح، وعلى عكس الحالة في دول أخرى، هو أن المرأة السعودية لا يتم تمثيلها بشكل مناسب في التلفزيون سواء أمام الكاميرا أو خلفها وذلك بسبب الثقافة والتقاليد الفريدة في السعودية والتي تؤكِّد بشدة على عدم الكشف عن المرأة في التلفزيون على الرغم من كل الجهود التي تبذلها المرأة العاملة في التلفزيون لكي تراعي الأنظمة المحافظة في الملبس والتصرف. وليست الحالة كذلك مع القنوات الفضائية العربية، والتي بالفعل تُظهِر الكثير من النساء أمام الكاميرا ولكن ليس بالضرورة أن يكون لديها خلف الكاميرا عدد مماثل من النساء. وعلى الرغم من أن معظم البرامج التي تقدمها النساء في المحطات الفضائية العربية تركّز على الجمال والموضة والترفيه، فإن الكثير من مقدمات البرامج ذكيَّات ومطَّلِعات ويتحدثن في موضوعات اجتماعية، وثقافية، وعلمية، واقتصادية، وسياسية.

الراتب:

كل محطات الإذاعة والتلفزيون إدارات حكومية، وكل الرجال والنساء العاملين فيها تُدفَع أجورهم بالتساوي على أساس سُلَّم موحد للراتب. ويتم ترقيتهم مع زيادة الراتب تبعًا للوائح النظامية. وتقول جوليا: "أنا أتنافس مع الرجال من أجل الترقي والرواتب متساوية. والنساء أيضًا يحصلن على شهرين إجازة وضع". أما بالنسبة لقطاع النشر فهو قطاع خاص ولذلك لديه نظام يختلف عن الإذاعة والتلفزيون في التوظيف والرواتب. فالترقيات والزيادة في الراتب ترجع للإدارة؛ ولوائح ترقية الموظفين لا يتم تنفيذها دائمًا. وهذا على وجه الخصوص ضارٍ جدًا بالنسبة للمرأة لأن بعض المدراء يرون أن عمل النساء، ومساهماتهنَّ، وإدارتهن عمومًا شيئًا غير ضروري. تقول جاين بصراحة "النساء لا يتقاضين راتبًا مساويًا للرجال مقابل قيامهن بنفس الأعمال التي يقوم بها الرجال". وتُعلِّق باربرا: "يحصل الرجال دائمًا على النصيب الأكبر على كل المستويات ولكن هذا الشيء موجود حتى في الولايات المتحدة".

تتباين الرواتب من مؤسسة إلى أخرى اعتمادًا على سياستها تجاه المرأة. وتبعًا لمصادري في مختلف دور النشر، تتراوح الرواتب ما بين ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف ريال سعوديٍّ – حوالى ثمانمائة دولار إلى ألفين وستمائة وستٍ وستين دولارًا أميركيًّا – شهريًّا وهذا على أساس مهارة المرأة، وخبرتها، ومكانتها باعتبارها موظَّفة. وهذا أقل مما يتقاضاه الرجل لقيامه بنفس العمل. وبالنسبة للمزايا، ففي معظم الشركات لا ينص عقد المرأة على بدل سكن، وتحصل المرأة على تغطية تأمينية طبية تشمل علاج الأسنان ولكن هذا لا يشمل من تعولهم المرأة حتى وإن كانت العائل الوحيد الذي ترتزق منه الأسرة؛ وتأخذ المرأة نفس بدلات المواصلات كالرجال، على الرغم من أن المرأة تتكبَّد مصروفات أكثر في التنقل لأنها لا

تستطيع القيادة ولا بدَّ من أن تدبِّر وسيلة لتنقلاتها بنفسها. وهناك شيء آخر يعتبر إجحافًا وهو أنه لا توجد زيادة منتظمة في الراتب ومتى وُجِدَت فإنها تكون ضئيلة جدًّا. تقول جاين – وهي تعمل في صحيفة –: "بالمقارنة بأماكن ووظائف أخرى، فأنا أتقاضى راتبًا جيِّدًا ولكننا في حاجة إلى زيادة. والسنوات تمضي دون أن تحدث الزيادة التي تكون أصلاً ضئيلةً جدًّا. في الوظائف الحكومية هناك زيادة سنوية". ولكن ساندرا – وهي تعمل في الإذاعة – تعتقد أن الرواتب في العمل الحكومي منخفضة والترقيات بطيئة، وهذا يُفسِّر لماذا تعمل العديدات عملاً إضافيًّا بدوام جزئيّ ليحصلن على راتب إضافيّ. وتقول الصحفية باربرا: "أعتقد أنني أتقاضى راتبًا عادلاً ولكنه جامد للغاية، فلا علاوات أو زيادات في كلِّ عام. مُعظَم الصحفيات النساء يتقاضين رواتب ضئيلة". وتضيف: "أعتقد أن كل شخص يجب أن يتقاضى راتبه تبعًا لمقدار عمله وتبعًا لخبرته وليس على أساس جنسه. ويجب أيضًا أن يكون بناءًا على جودة العمل وليس على الكم".

الموظفات بدوام جزئي:

النساء اللائي يعملن بدوام جزئي يُشير إليهن نظام العمل بأنهن متعاونات. وهن يعانين من ضرر أكبر في قطاع النشر لأنه في أغلب الأحوال لا وجود للعقود فيه. فهن يتقاضين الأجور تبعًا للقيمة المقدرة لأعمالهن التي يتم نشرها، إما بالقطعة – إذا كانت تعمل بشكل حر – أو مكافأة شهريَّة إذا كانت متعاونة دائمة (ما بين ألف وألفي ريال سعوديّ شهريًّا؛ أي ما يُعادل مائتين وستًّا وستين إلى ثلاثمائة وخمسة وخمسين دولارًا أميركيًّا). وواقع تسميتهنَّ ب. "متعاونات" بدلاً من "موظفات بدوام جزئي" يُشير إلى أنهن لا يُعتَبرن موظفات يتمتعن ببعض المزايا والحقوق وبالتالي يجب أن يأخذن أجرًا مُقابل وقتهن الذي يمكن أن يعادل نفس عدد ساعات العمل التي يداوم فيها طاقم العمل المنتظم. وبدلاً من ذلك، فهن يحصلن على الأجر مقابل عدد المواضيع التي يقمن بتسليمها ويتم نشرها، وهذا شيء لا يشجعهن على محاولة تحسين جودة عملهن. ومُعظم النساء اللائي يعملن في الصحف والمجلات متعاونات (أنظر إلى جدول 2)، وهن عادة يكتبن لصحف ومجلات عدة. وبالإضافة إلى ذلك، كثير منهن يعملن في منازلهن لغياب المكاتب. وبعض المتعاونات لسن صحفيات أو كاتبات متفرغات ولكن نساء يمتهن أعمالاً أخرى (طبيبات – أستاذات جامعيَّات – سيدات أعمال) وهؤلاء لديهنَّ عمود ثابت في صحيفة أو مجلة هن يتقاضين أجورًا مجزيةً نسبيًّا على ذلك حسب شهرتهن ومكانتهن ولكن تبقى أجورهن أقلَّ من أجر كاتب العمود الرجل، والمجتمع يحترمهن ويقدرهن ولهن تأثير على الرأي العام. وكتاباتهن تختلف ما بين أعمال أدبية ومقالات رأي والتي قد تكون محافظة أو نقدية ذات طابع تقدمي.

هناك الكثير من المتعاونات النساء يعملن في الإذاعة، معظمهن يخترن أن يكن متعاونات بدلاً من أن يكن من الطاقم الرئيسي – كما أشارت ساندرا – لأنهن عادة لديهن عمل آخر بدوام جزئي أو كلي. فلو كنَّ موظَّفات حكوميَّات يعملن بدوام كامل فطبقًا لقوانين العمل واللوائح لن يكون لهن الحق في العمل بوظيفة أخرى بدوام كامل سواء في القطاع العام أو الخاص، ولكن يمكن أن يعملن متعاونات في وسائل الإعلام وخاصة الإذاعة. وهن تحصلن على أجور جيدة مقابل عملهن، خصوصًا اللاتي لهن برنامج منتظم ويعملن هناك منذ سنوات. وأوضحت ساندرا أن "هناك مكافأة أخرى مقابل العمل متعاونةً وهي أنها مُلزمة فقط بالقيام ببرنامجها ولا تشغل نفسها بساعات العمل الرسمية، وتستطيع أن تتفاوض وتنهي عقدها في أي وقت". ولكن بالطبع العكس أيضًا صحيح فالإذاعة يمكنها إنهاء عقدها في أي وقت بالإضافة إلى أن المتعاونة لا تستطيع أن تتقلد مناصب إدارية ولن يتمَّ ترقيتها كما لا يمكن أن تحظى

بزيادة منتظمة في الراتب. والميزة في العمل متعاونةً في الإذاعة يمكن أن يعتبر حاجزًا آخر غير مرئي لأن هؤلاء النساء قد تمَّ تشجيعهن لأن يكن متعاونات بدلاً من أن يكن ضمن طاقم العمل. وهذا يتركهن تحت رحمة الإدارة ويمنعهن من المشاركة الكاملة في إدارة وتنمية برامج الإذاعة والحصول على حقوقهن الكاملة باعتبارهنَّ موظَّفات.

الفصل الرابع:

التحليل

لتحليل النتائج التي توصَّلت إليها ووضعها داخل السياق، فقد احتجت إلى مناقشة قضية النسوية (المساواة) في السعودية. تُبنى هذه الدراسة على أساس نظرية ومنهجية النسوية أو المساواة، وهي بنفسها تُمثِّل مشكلة لأن النسوية – خصوصًا وفقًا للتعريف الغربي للمساواة بين الجنسين – مرفوضة من قبل المجتمع السعودي. ولكن في بحثي وجدت نوعًا مختلفًا من "النسوية" التي لا تعرِّفها المرأة السعودية بهذا الشكل. ولا يوجد تعريف مُفرَد وشامل للنسوية حتى في المجتمعات الغربية، لذا، فبدلاً من محاولة تصنيف وتعريف النسويين السعوديين بالمتحررين أو الراديكاليين أو الحداثيين... الخ، سوف أناقش آراءهم وفق وجهة نظر أكثر شموليَّة، وذلك بتعريف الأنظمة والإجراءات الجائرة ونقص تكافؤ الفرص في الحياة الوظيفية والتمثيل. وباعتباري باحثة نسوية، احتجت أيضًا إلى النظر إلى البيئة المحلية والملامح الثقافية للمجتمع والتاريخ السعودي.

النسوية في السعودية:

لم يكن في المملكة العربية السعودية حركة نسوية كما في الدول الإسلامية الأخرى حيث تظاهرت النساء علنًا، وتكلَّمن عن حقوقهن التي منحتها لهن الشريعة الإسلامية وطالبن بمشاركة سياسية واقتصادية في تنمية بلادهن. ولكن في السعودية، فلا المجتمع ولا البيئة الثقافية ولا النظام السياسي يسمح للمرأة حتى بمجرَّد التفكير في أن تكون هناك حركة نسوية حتى اليوم. وأنا أعتقد أن هذا هو السبب في أن النساء السعوديات ما زلن غير ناضجات سياسيًّا فيما يتعلق بتنظيم أنفسهن، ووضع برنامج واستراتيجية من أجل تحقيق أهدافهن. ولكن بعد تزايد عدد النساء السعوديات المتعلمات والموظفات، فقد أصبحن على الأقل أكثر دراية بحقوقهن طبقًا للشريعة الإسلامية وسوف يُصبِحن أعلى صوتًا في التعبير عن آرائهن. وعلى الرغم من أن معظم النساء السعوديات لن يصفن أنفسهن بأنهن نسويات فإن آرائهن وأيديولوجياتهن تتطابق تمامًا مع المعتقدات الأساسية لنظرية النسوية. فلحركة النسوية وأنصارها في الغرب صورة سلبية في المجتمع السعودي. فهي مقترنة بالسحاق، والبغاء، والفن الإباحي، والأطفال غير الشرعيّين، والإجهاض. وكلُّ ما سبق يُعتَبر ظواهر غير أخلاقيَّة للمجتمع الغربي، والتي لا يريد السعوديُّون أن تنتشر في بلادهم.

والنساء السعوديات اللاتي تحدثت معهن قُلن إنهنَّ لا يَعتَبِرن أنفسهن نسويات لأسباب عدة. وباربرا تُفسِّر وتقول إنها لا تُحِب "السلوك العدواني" للنسويات، "والموقف العدائي تجاه الذكور" و"تصوير المرأة على أنها ضحية". وهي تعتقد أن النسويات على استعداد دائم للقتال ضد الرجال ودائمًا ما يضعون المرأة في موضع الضحية متصورين أن كُل كلمة أو حركة أو إشارة بشكل أو بآخر هي تحقير للمرأة

بشكل يتضح منه أنهنَّ يعانين من عُقدَة الاضطهاد. ومن ناحية أخرى، فبعض المشاركات يشعرنَّ أن النسويات يدفعن المرأة لِتُصبح أكثر شبهًا بالرجال في المظهر، وطريقة الحياة، والعمل وبذا تفقد أنوثتها وتميزها. تقول ساندرا: "من مُنطلق أنهن يَرِدن أن يُصبحن متساويات مع الرجال فهن في طريقهن لكي يُصبحن مثل الرجال". ولكن المشاركات يَعتبرن أنفسهن نسويات إلى حد ما من ناحية مطالبتهن بالمساواة في الأجر والفرص في مكان العمل الواحد، وفي دفاعهن عن حقوقهن باعتبارهنَّ نساءً مسلمات وكذلك في رفض التمييز والتفرقة، كما تقول جاين. وتقول باربرا: "أنا لا أُحب النسويات المتطرفات فهنَّ يضيّعن وقتنا ويشدَّدن الانتباه عن الموضوعات الهامة"، وهى تُشير إلى النسويات اللائي يُركِّزن على الهوية الجنسية والمطالبة بفرص عمل متساوية في كل أنواع الأعمال، بدلاً من التركيز على التمثيل غير العادل والاستغلال الاقتصادي وجعل المرأة من الأقليات في القطاعات حيث يعملن بالفعل. وتبعًا لأوديم وجيليام، كما أوضَحت في المراجعة الأدبية، فإن قضية المرأة في الدول النامية هي اكتساب قوة اقتصادية وسياسية أساسيَّة تتقيَّد بالتغيّر الاقتصادي والاجتماعي.

والنقطة المهمة هنا بالنسبة لهؤلاء النساء السعوديات هو عدم الانحياز إلى جانب الأيديولوجية الغربية والفكر الغربي بشكل كبير لأن المجتمع العام، من الرجال والنساء، سوف يؤنبهن فورًا. وكَتَبَت مارجو بدران "إن حركات النسوية التي انطلقت مؤخَّرًا في المجتمعات الإسلامية في بيئة ما بعد الاحتلال كانت غير مُعترف بها من قِبل عموم المجتمع الأبوي باعتبارها غربية وتُعتَبر مخطَّطًا للاستعمار الثقافي ولهذا وصِمَت بأنها مُتناقِضة مع الإسلام" (1999، ص 166). فأغلبية المجتمع السعودي محافظ جدًّا، وحتى هؤلاء الذين يُعتَبَرون متحررين أو شبه متحررين يظلون تقليديين جدًّا عندما يصل الكلام إلى موضوعات ونقاط معينة. والمشكلة هي أن أغلب الناس يخلط ما بين مصطلح "تحرير المرأة" و"التحرر الجنسي" بمعنى ممارسة الجنس مع أي شخص في أي زمان وفي أي مكان بغض النظر عن القيم الدينية والأخلاقية. ومن الواضح أن هذا سوء فهم لكلا المصطلحين. "نقص التحليل اللغوي النقدي للمفاهيم – خصوصًا المصطلحات المتعلِّقة بنوع الجنس والموروثات التاريخية الكافية – قد أعاقت فهم الحركات النسوية للمرأة المسلمة" (بدران، 1999، ص 163). وللأسف، فمعظم النساء السعوديات يَرين أن النسويات ساهمن في هذا الخلط بتأكيدهم على المواضيع الخاصة بالجنس. فبالنسبة للسعوديين، الجنس أمر شخصي ولا يجب مناقشته أو عرضه على الملأ، وهذا وفقًا للمبادئ الإسلامية. وبالإضافة إلى ذلك، توضح بدران أن "التداول المستمر لأنماط مُهينة ومُحِطة من شأن النسويين" قد منع المناقشات العامة في هذا الموضوع (ص 163).

على الرغم من أن النساء السعوديات لم يمررن بأي مرحلة من مراحل الحركات النسائية كما في الدول الإسلامية الأخرى كمصر أو إيران أو الكويت، فقد تأثرن بالحركة الإسلامية الأصولية في السعودية وبالتغيّرات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع. والحركة الإسلامية قد مرَّت بفترات من التقدم والتراجع ومعها يَتقدَّم دور المرأة أو يتراجع. وهذا صحيح بالنسبة لكل الدول الإسلامية بما فيها السعودية. وقد أعطى الإسلام منذ أكثر من 1400 عام حقوقًا للمرأة اكتسبتها المرأة الغربية فقط منذ 100 عام أو أقل. وهذه الحقوق تتضمن حق المرأة في أن تَرِث، وأن تُطلِّق زوجها، وأن تَحتفِظ بملكية خاصة، وأن تُدير أعمالها وأن تتبوأ سُلطة رسمية وحقوقًا أخرى كثيرة. وعلى الرغم من كل هذا، فإن الإسلام يُتَّهَم بتحقير المرأة واضطهادها. ومن منظور مُسلِم، فهذا قد تمَّ غالبًا على أيدي مُفكِّرين غربيين أساؤوا فِهم وتَمثيل الثقافة وأيضًا على أيدي النسويين الذين مَرّوا بحركة المناداة بمنح المرأة حق الاقتراع ويعتقدون أن كل

النساء يجب أن يَخْضنها كذلك. ولكن بالنسبة لمعظم دول الشرق الأوسط، هؤلاء المفكرين والنسويات كانوا جزءًا من القوى الاستعمارية التي أنكرت عليهم استقلالهم لقرون، وبناءً على ذلك ليس لديهم المِصداقية ولا الحق في أن يُعلّمِوهم كيف يعيشون حياتهم. ومن ناحية أخرى، كَتَبَت بدران أن هناك انقسامًا مُبكِّرًا قد أُحدِث بين الإسلام والحياة العصرية ليس فقط من قِبل غربيين معادين للإسلام أو جاهلين به ولكن أيضًا من قِبل قطاعات معينة من المجتمع المسلم (ص 161). والهدف – تبعًا لما تراه بدران – هو منع النساء المسلمات من المشاركة في بناء الحياة العصرية في المجتمع المُسلِم بعد الاحتلال، لأن المرأة من المفترض أن تُحافظ على التقاليد وألا تُنافِس من أجل منافع الحياة المعاصرة بالشكل الذي تحدده نظرية المساواة الغربيَّة في إطار مصطلحات المساواة (ص 160).

وبينما دمجت كل الدول الإسلاميَّة ملامح كثيرة من الثقافة والمعاصرة الغربية في مجتمعها، فقد استمرت في مقاومة ملامح ومفاهيم أخرى، خصوصًا تلك المتعلقة بالنساء. لقد ازدادت الفجوة بين "المجتمع الإسلامي" و"العصرية الغربية" عمقًا. فهؤلاء الذين اعتنقوا الأيديولوجيات الغربية "كالمساواة" و"الديموقراطية" اعتُبِروا "مُستغربين" و"متحررين" والذين اتبعوا تعاليم الإسلام اعتُبِروا متزمتين ومحافظين. ويمكن ألا تكون أهدافهم مختلفة عن بعضهم بعضًا؛ إذ إنَّ العديد من المفكرين المسلمين يمكن أن يوضحوا أن الإسلام يؤيد الديموقراطية والمساواة والحرية. ولكن بسبب فهم المحافظين المتحيّز ضد قوانين الغرب وسوء فهم المتحررين الليبراليين للتعاليم الإسلامية فكل منهم يعالج هذه الأهداف بشكل مختلف وغالبًا بمهاجمة الطرف الآخر. وعندما يتعلق الأمر بحقوق المرأة ووضعها ودورها في المجتمع يأخذ كلا الحزبين المحافظ والمتحرر مواقف متعاكسة بدون مراعاة للأرضية المشتركة بينهما. وكلما استمر الانقسام ما بين الاثنين وازدادت حِدَّة الصراع بينهما من أجل القوه والسيطرة، كلما ازدادت مواقفهما تجاه المرأة حِدَّة وتطرُّفًا. وفي كلتا الحالتين، تخسر النساء حقهن في اختيار وتقرير مصيرهن لأنهن حُرمن من أية صلاحيات حقيقية ومن المشاركة في عملية صنع القرار. وفي أغلب الوقت فإن الرجال – سواء كانوا محافظين أو ليبراليين – هم الذين يتكلمون نيابة عنهن. "وتاريخيًّا، فقد ضُلِّلَت النساء بأحاديث الرجال المتحررة وخُدِعَت بِخُطَب الرجال المحافظة. والنساء في مختلف الأزمنة والأماكن قد حاولن التحكم في مصائرهن من خلال الأنشطة النسائية. فالاتجاه السائد في حديث كل من الوطنيين والإسلاميين يقلل من شرعية النسوية وخصوصًا أنشطة النسوية المستقلة المُنَظَّمة" (بدران، ص 179). وخلال تلك الفترات وحتى اليوم، النساء المسلمات الناشطات في قضايا المرأة والحركات النسائية يحاولن الموازنة بين الجانبين بدون أن يفقدن هويتهن. وهذا حقيقي في المملكة العربية السعودية كذلك، حتى وإن كانت جهود المرأة لا تَأخذ أي شكل من أشكال المؤسسات أو الحركات الرسمية. وتُشير بدران إلى هذا على أنه "نسوية إسلامية" وهو مصطلح يُستخدَم في بعض الدول المسلمة ولكن معناه لم يتبلور بعد (ص 166). تَعتقِد بدران أن النسوية الإسلامية الجديدة ستلعب دورًا في مُراجعة الإسلام ودستور الحياة المعاصرة الجديد وتَحول مفهوم النسوية نفسه (ص 165).

وبالإضافة إلى الحركة الإسلامية، هناك عامل آخر يساهم بشدة في حديث النسوية في المجتمع السعودي والتغيّر في وضع المرأة السعودية، وهو الثروة الكبيرة التي أَدَرَّها البترول، والتي غيّرت البيئة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع السعودي. فقد أصبح أكثر مدنيةً، عصريًّا وعالميًّا. وهذا جعله أكثر انفتاحًا على التأثير الخارجي وجعلته على اتصال بالثقافات الأخرى. ومع التغيّر في البُنية الأساسية للمجتمع السعودي، فقد حدثت أيضًا تغيّرات في وضع ودور المرأة. فإدخال المرأة للتعليم الرسمي حتى

الوصول إلى مرحلة التخرج من الجامعة وفتح أبواب العمل لها كان له تأثير على ثقتهن الفكرية، ووعيهن الاجتماعي وقوتهن الاقتصادية. فالمرأة السعودية لا تستعمل مصطلح النسوية الإسلامية، ولكن مع التعليم والاستقلال الاقتصادي المكتسبين حديثًا، فقد أصبحن قادرات على التحاور بالحُجَّة من أجل حقوقهن التي أقرها لهن الإسلام. وقد كَتَبَت مي يماني – متخصِّصة الإنسانيَّات السعوديَّة – تقول بأن الظروف الاجتماعية في المملكة العربية السعودية قد تسببت في "أن شريحة مميزة من النساء السعوديات، جعلن الإسلام وسيلة التعبير عن نزعاتهن النسوية"، (1996، ص 263). وهذه الشريحة من النساء السعوديات يكنَّ عادةً من الطبقة الوسطى، ومتعلِّمات تعليمًا عاليًا، كما أنهنَّ موظَّفات ومتحرِّرات في آرائهن الاجتماعية والسياسية بخاصة فيما يتعلق بالنساء، وهؤلاء يمكن أن يُوصَفن بأنهنَّ يَمِلن إلى النسويَّة. وبالنسبة لتفكير هؤلاء النساء، فلا يوجد تناقض في المصطلحات عندما يصفن أنفسهن بأنهن محافظات ومعاصرات لأنه بكلمة "محافظات" يَشرن إلى جذورهن الإسلامية والتقاليد التي يَفخرن بها وبكلمة "معاصرات" يَشرن إلى فكرهن وأسلوب حياتهن التي لا تتعارض مع مبادئ الإسلام. والكلام عن مجتمع "إسلامي مُتقدِّم" لا يُعتَبَر جمعًا لكلمتين متضادتين لأنَّ – وهذا رغم إصرار الغرب على تصنيف ووصف المجتمعات الإسلاميَّة بالرجعيَّة والتقليديَّة – معظم المسلمين يرفضون هذا الاستقطاب ويستطيعون إثبات أن الإسلام لا يوصِد الأبواب أمام الفكر التقدمي وأسلوب الحياة الحديث. وتبعًا لما تقوله بدران، فإن النساء المسلمات المتعلمات تعليمًا عاليًا قد بدأن قراءة واعية للنصوص الإسلامية التي تتحدث عن المرأة، والتي حققت إنجازًا مهمًّا للنسوية، وهذه النسوية لا بد أن تكون إسلامية من أجل أن تصل إلى النساء في مختلف الطبقات الاجتماعية وعبر المناطق الريفية والمدنية (ص 164).

التعليم والتوظيف:

لا شك في أن التعليم هو العامل الذي له أكبر الأثر على التغيّرات في وضع ودور المرأة السعودية في المجتمع. فنسبة أُمية المرأة قد انخفضت بشكل كبير في العقود القليلة الماضية (31% في عام 2002 تبعًا ل UNFPA)، والمزيد من الفتيات يُكمِلن دراساتهن إلى المرحلة الثانوية والجامعيَّة. كما يَدخُلن أيضًا إلى القوة العاملة بأعداد أكبر من السابق، حتى على الرغم من أنه ليس لديهن فرص عمل كافيه متاحة. تمثل النساء 14% من الموظَّفين في الوظائف الحكوميَّة، ومعظم هذه الوظائف في التعليم والصحَّة، كما تشكِّل النساء 0.5% من الموظَّفين في القطاع الخاصِّ، ونصف ال 0.5% هذه يعملن في الوظائف الطبية والاجتماعية و20% في الأعمال البنكية. وهن يمثلن 4% من القوة العاملة الكلية (طاهر، 2002، ص 11). وفي وقت الانتعاش الاقتصادي في السبعينيات، لم يكن لدى الكثير من النساء السعوديات الرغبة أو التعليم المطلوب لكي يعملن واللائي قررن أن يفعلن ذلك كان تصرُّفهن من منطلق إثبات وإرضاء الذات والطموح الشخصي. والآن – كما تقول جوليا – فإنَّ النساء يعملن لأنهن يحتجن ذلك ويردنه لأسباب متعددة منها الاستقلال المالي، والمحافظة على أسلوب معيشة معيّن، والوجاهة الاجتماعية. وهذا تحوّل كبير في موقف المجتمع تجاه المرأة السعودية العاملة. والمُنتظَر من أي فتاه اليوم أن تكمل تعليمها وتعمل حتى وإن لم تكن تحتاج العمل ولكن هذا غالبًا ما يكون في المراكز الحضرية. أما المناطق الريفية، فما زالت تعاني من المعدلات العالية للأمية والبطالة خصوصًا بين النساء. وتُشير جوليا أيضًا إلى أن دور الأسرة الممتدة – خصوصًا الأجداد – في المساعدة في تربية الأطفال، وقدرة بعض البيوت على توظيف خادمات، كل هذا ساهم في تسهيل عمل المرأة خارج البيت.

وهذا يوضح دور الأسرة والمجتمع بأكمله في تشكيل حياة المرأة السعوديَّة أحيانًا بشكل كبير. وشَكَت باربرا من أن هناك قيودًا وتدخلات في حياة المرأة ليس فقط من قِبل الأسرة والمجتمع ولكن من قِبل النظام بشكل عام.

كل النساء اللاتي حاورتهن كن متعلمات تعليمًا جيِّدًا ومؤهلات لأداء عملهن. وهذا لم يكن متعمَّدًا؛ إذ إنَّني قد حاولت أن أحاور نساء من خلفيات وبيئات مختلفة وبعض النساء اللائى تحدثت معهن من أجل الاستقصاء لم يكن بنفس مستوى التعليم أو التأهيل. ولكن هذا يعكس المستوى العام للنساء المشتغلات بالإعلام. وفي الحقيقة، بعض أولئك النساء كن مؤهلات أكثر وصاحبات تعليم أعلى من نظرائهن الرجال، وعلى الرغم من ذلك فلم يحصلن على نفس الراتب أو الفرصة لكي يتقدمن. وكذلك – بما أن النساء يعملن في الإعلام – فيمكن أن يُعتبَرن شبه متحررات أو شبه محافظات، بمعنى أنهن لا يَعتبِرن أنفسهن متحررات حقًّا نتيجة للخوف من رد الفعل السلبي، ولا يَعتبِرهن المجتمع محافظات بمعنى الكلمة بغض النظر عن قدر التديّن الذي يتمتعن به. هذا هو التوازن الذي يجب عليهن تقديمه باعتبارهنَّ نساءً مسلمات لديهن نزعات نسوية. وباعتبارهنَّ نساءً مسلمات، فهن لا يعتبرن الحجاب مشكلة أو عقبة، ولم يكن قضية يثرنها. ولكن، باعتبارهنَّ نساءً مسلمات متعلمات فقد أثرن موضوع القيود المفروضة من قِبل الرجال على تحركاتهن بدون أي سند إسلامي شرعي. وبدون أن يدركن أنهن يتكلمن من خلال مصطلحات النسوية، فقد أثرن قضية دفع الأجر بالتساوي مقابل العمل المتساوي والفرص المتساوية ليتقدمن في حياتهن الوظيفية.

وكما أشرت آنفًا فيما أوردته عن فرنيا في المراجعة الأدبية، فإن التعليم هو الحافز لنشاط المرأة واشتراكها في الدوائر العامة في الشرق الأوسط، وبمعرفتهن مكانة المرأة في الإسلام فهن يتحدين الوضع الحالي. وقد طالبت المشاركات بدور أكبر في عملية صنع القرار في المؤسسات الإعلامية ورفضن الحدود المفروضة على اختياراتهن للموضوعات التي يجب أن يكن مهتمات بها. فقد تساءلن عن موقف الرجال التفوقي والتفرقة والتمييز تجاه إسهاماتهن ووضعهن حتى وإن كان هذا بطريقة غير مباشرة كعملية التوظيف القائمة على تعليم لم يتم توفيره لهن، ودفعهن للقبول بوظائف بدوام جزئي لمدة غير محددة ونقص أماكن العناية بالأطفال التي – في حال توفُّرها – ستخفف عبء مسؤوليات الأسرة ونفقاتها. وفي حين أنهن متفهمات تمامًا للبيئة الثقافية التي يعشن فيها، فإن المشاركات ينتقدن الظروف الاجتماعية المفروضة عليهن كالفصل بين الجنسين وعدم استطاعتهن الدخول إلى بعض الموظفين الحكوميين لإجراء مقابلات معهم. وقد تساءلن أيضًا عن قرارات مديري المؤسسات الإعلامية بعدم توفير برامج التدريب المناسبة لموظفيهم وخصوصًا النساء من أجل تحسين نوعية عملهم. والخلاصة التي استنتجتها هي أن الهدف هو عدم إعطائهن الفرصة للتقدم لأن ذلك يمكن أن يشجع النساء على طلب رفع رواتبهن وربما حتى طلب ترقيتهن. وأعتقد بشكل عام أن المرأة التي تعمل في الإعلام السعودي تُستَغَل اقتصاديًّا ولا تُقدَّر كما يجب، كما ذكرت بعض المشاركات.

وخلال اللقاءات، أخذت انطباعًا أن النساء مُحبطات لدرجة كبيرة في عملهن لأنه راكد وغير مجزٍ لا ماديًّا ولا اجتماعيًّا. فلا يتم إعطاؤهن حوافز للعمل سواء كانت مادية أو معنوية مع أنهنَّ راضيات بمستوى إنتاجهن وإسهاماتهن. وفي بحثها عن المرأة في الإعلام في دول عديدة وجدت جالاجر (1987) أن تصوير المرأة وتوظيفها يتجاوز الحدود الثقافية والطبقية، وأن النساء يواجهن تفرقة رأسية وأفقية بالإضافة إلى التفرقة غير المباشرة المتمثِّلة في الحواجز غير المرئية، كالمواقف والتحيّز والافتراضات.

وعلى أساس النتائج التي توصَّلت إليها في هذا البحث، فمن الواضح أن النساء السعوديات في الإعلام يواجهن نفس المشاكل. فلا يُسمَح لهن بالترقي لأي مناصب إدارية عليا أو مناصب صنع القرار وهن مقيدات بنوع معين من الأعمال، وأعني صحفيَّات ومقدمات برامج، وهن يعاملن على أنهن تابعات غير محترفات، غير قادرات على القيام بأعمال كالرجال وأنهن لا يعتمد عليهن.

وكما لاحظت جالاجر (1981)، أنه طالما أن النساء يعملن من خلال بنية الإعلام حيث يعطي الرجال قرار التحرير الأخير، سيستمر تهميش إسهاماتهن واهتماماتهن، والمرأة الطموحة التي تحاول الانطلاق لن تربط نفسها مع قضايا المرأة. وقد لاحظت شيئًا مماثلاً عند ساندرا التي – كما أعتقد – كانت تحاول أن تضع نفسها في مقياس مختلف مقارنة بالنساء الأخريات في الإعلام، وتقدم نفسها ليس بوصفها امرأة تشتغل بالإعلام ولكن باعتبارها فردًا إعلاميًّا محترفًا. وبقدر إقرارها بأن هناك تحيُّزًا في النظام، فإنها تؤكد أن القرار يرجع للمرأة لكي تميّز نفسها وتثبت أنها قادرة كالرجل على مناقشة أية قضية وليس فقط قضايا المرأة، وهي نقطة سليمة. أعتقد أن كلاً من ساندرا وجوليا بصفتهما من الرائدات القليلات في الإذاعة تشعران بالحاجة إلى عدم التركيز على الجنس أو النوع والتركيز بدلاً من ذلك على إنتاجهن ومؤهلاتهن باعتبارها متغيِّرات بالنسبة لنجاحهن. وبعد السنوات الطويلة في إثبات الذات فإنهن يعتقدن أنهن حققن الكثير وأصبحن متفائلات بالنسبة لما يتعلق بالإمكانيات المستقبلية للمرأة في الإعلام. وأخريات كجاين وباربرا اللتين تعتقدان أيضًا أنه ليس هناك فرق بين قدرة المرأة والرجل على القيام بنفس العمل وأنه لا بد أن تتم معاملتهن بمساواة مع الرجال قد خاب ظنهن في إمكانية تحسين وضعهن ويشعرن أن الأفضليات قد تكدست ضدهن منذ البداية بغض النظر عما يمكنهن عمله، فلن يحدث أي فرق في حياتهن الوظيفيَّة، فالتغيير يجب أن يأتي من هؤلاء المتواجدين في موضع المسؤولية. ولذا – كما وجدت جالاجر في بحثها – فإن الشأن الرئيسي في عمل المرأة في الإعلام ليس فقط توظيف المزيد من النساء ولكن أيضًا إزالة العقبات من أجل مشاركاتهن المتساوية. فلا بد أن يُسمَح لهن بتمثيل متساوٍ في كل فئة وظيفيَّة متضمِّنًا مناصب صنع القرار والسياسات. وقد اتفقت المشاركات على أنه لا بد أن يُسمَح لنساء أكثر بالعمل في الإعلام وأنه يجب مناقشة المزيد من قضايا المرأة، ولكن لا بد أن يكون للنساء دورٌ أكبر وصلاحية أكثر ليحدث الفرق. ومع ذلك، فقد أدركن أن توظيف المزيد من النساء أو حتى ترقيتهن إلى مناصب إدارية ليس مسألة بسيطة. وكما أوضحت فان زونان، هذا المفهوم يتجاهل التركيب التنظيمي والبيئة الاجتماعية والثقافية التي يحدث فيها الإنتاج الإعلامي. وقد أدركت المشاركات أن النظام الحالي والحواجز الاجتماعية سوف تستمر في منعهن من تحقيق أي تقدّم أو تحسّن حقيقي. ولكي نخترق هذه الحواجز والحدود، لا بد أن يكون هناك تغيُّرٌ في سياسة التوظيف تجاه المرأة، حتى يتم إعطاؤهن فرصًا متكافئة ليتمَّ تعيينهنَّ، وتدريبهنَّ، وترقيتهن ولكي يضعن أنفسهن على قدم المساواة مع الرجال في العمل باعتبارهنَّ موظَّفاتٍ، فعلى المرأة أيضًا أن تحصل على الصلاحية لتحدث تغييرًا باكتسابها حقوق التمثيل في جمعيات القطاع والاجتماعات العامة ومجالس الإدارات.

الصلاحية والتمثيل:

تُعرَّف النسوية بأنها الدراسة النظرية لاضطهاد المرأة وكيف نستطيع إنهاء هذا الاضطهاد بتنفيذ سياسة واستراتيجية قائمة على المعرفة التاريخية والثقافية. والاضطهاد هو نتاج نقص الصلاحية، وليست الصلاحية بمعنى السلطة السياسية بالضرورة، ولكنها بمعنى علاقات السلطة والبنية بين الجنسين. ولا

نستطيع التحدث عن أشكال اضطهاد المرأة السعودية في الإعلام وافتقادها للصلاحية والتمثيل بدون النظر إلى وضعها في المجتمع السعودي بشكل عام. ففي السعودية، تفتقر النساء إلى التمثيل السياسي والحرية الاقتصادية والاستقلال بصفتهنَّ أفرادًا. ولوضع حدٍّ للتطبيق الخاطئ لتعاليم الإسلام من قبل المجتمع تبريرًا لموقفه من المرأة تمَّ في عام 2001 السماح بإصدار بطاقة شخصيَّة تحتوي على صورة للنساء السعوديات ولكن بشكل اختياري (التقدم بطلب استخراج البطاقة يتم بموافقة ولي أمرها). فبعد سنوات من الجدل لإثبات ضرورة البطاقة لحماية المرأة من الاحتيال وكل المخاطر التي قد تنتج عن ذلك، ما زال الكثير من الرجال والنساء يرفضون هذه البطاقات بسبب الصورة ويعتبرونها تعدِّيًّا على خصوصياتهم ومعارضةً لمعتقداتهم الإسلامية. وكما أوضحنا سابقًا، الإسلام لا يضطهد النساء ولا يستعبدهن، بل النظام، والتقاليد، ونقص المعرفة هو ما يمنع المرأة السعودية من تمثيل نفسها وممارسة صلاحياتها طِبقًا لمبادئ وقوانين الإسلام. تقول أفسارودين إن التقاليد الإسلامية التي تقول بعزل الرجال عن النساء لا تمنع النساء من المشاركة في الأحداث العامة واكتساب ما هو لهن من المؤسسات العامة، وإنما هو نقص المعرفة والأماكن المتاحة لهن وعدم القدرة على استغلال الأماكن المتاحة من ناحيتهن ممَّ أدَّى إلى حرمانهن من حقوقهن. وتضيف رسام إلى هذا، أن الفكرة العامة أنه لمجرد أن النساء محصورات في النطاق المنزلي وتنقصهن السلطة الرسمية والتواجد، لا يعني أنها تفتقر إلى السلطة والتأثير، بل لديها سلطة لكنَّها غالبًا سلطة غير رسمية وغير مباشرة. وبعض النساء السعوديات مترددات وربما يخشين اتخاذ الخطوات نحو الساحة العامة وبذلك يفقدن جزءًا من الحماية المحدودة الموجودة تحت النظام الجاري وهنَّ قانعات بعدم تمثيل النساء لأنفسهن. ومع ذلك يردن أن يستشيرهنَّ الرجال ويتعرفوا على قضاياهن. وبالنسبة لأخريات فربما يردن أن يبقى الباب مفتوحًا لهن على الأقل ويتركن المجتمع يتواءم ببطء مع التغيّرات التدريجية في وضعهن؛ الموضوع ليس عن صراع السلطة بين الرجل والمرأة ولكن عن المشاركة في السلطات في إطار الحدود الدينية والحضارية المقبولة.

لدى النساء السعوديات بعض النفوذ والتأثير على المجتمع ولكن ليس بشكل محدَّد أو بصورة عامَّة. وهن يعتمدن على طرق غير مباشرة، كالإعلام، للتعبير عن اهتماماتهن واقتراح التغييرات في السياسات، ولكن وسائل الإعلام ليست حرة حرية كاملة أو مستقلة لتسمح لهن بهذه المساحة للمشاركة العامة. ومع ذلك، فما زلن مستمرات في التصريح والإشارة إلى إنجازاتهن وإلى تأثيرهن المهم سواء داخل البيت أو خارجه وكيف أن تهميشهن يؤثر على تنمية المجتمع كله. وتلعب المرأة السعودية دورًا مهمًّا في تنمية كل جوانب المجتمع: التعليم، الصحة، العمل الاجتماعي، الاقتصاد، ... الخ. ولكن هذا الدور لا يؤخذ بجدية من قِبل الرجال في السلطة، وهم الذين يضعون الاستراتيجية والسياسة ويمانعون دمج النساء في دائرة السلطة هذه. في كل الإدارات العامة، يقوم الرجال بتمثيل النساء ويتحدثون بالنيابة عنهن حتى في القضايا التي تؤثر على المرأة فقط. وبعض هؤلاء الرجال مساندون كبار لحقوق المرأة المسلمة ويقفون بجانب تطورها ويؤمنون بالحاجة إلى إدخالهن في الإدارات الحكومية. وهناك مناقشات حاليًّا في وسائل الإعلام وفي الإدارات الحكومية حول إدراج النساء في الوظائف الرسمية وإشراكهن في كل مراحل عملية صنع القرار، وهذا سوف يظهر دور المرأة ومشاركتها في المجتمع أمام الجمهور. وبالطبع فهذه النوعية من المناقشات تسبب تقلبات هامة على كافة مستويات وقطاعات المجتمع، ويظهر من التغييرات الوشيكة أنَّ البلاد قد تمضي في نفس الاتِّجاه المحافظ وربَّما إلى طريق وسط جديد اعتمادًا على من الذي له أكبر تأثير وقوة.

والمرأة السعودية ليس لها نفوذ سياسي ولكن لديها قوة اقتصادية واجتماعية. وقد وَجدَت دراسة حديثة أن 20% من السجلات التجارية مسجلة بأسماء نساء، وأن النساء يمتلكن أكثر من 10% من أسهم الشركات المساهمة العاملة في المملكة وأن حوالى 70% من إجمالي الودائع البنكية تخص نساء (الشمرى، 2003، ص 31). فإذا أصبحت النساء أكثر تنظيمًا وأعلى صوتًا فيما يتعلق بقضاياهن فسوف يستطعن أن يُنَمين نفوذًا سياسيًّا وسوف يصبح تأثيرهن غير المباشر وغير الرسمي أكثر تركيزًا. وهناك بعض الخطوات التي تمَّ أخذها في هذا الاتجاه. فمثلاً، أصبحت سيدات الأعمال السعوديات عضوات في كل الغرف التجارية الكبيرة في السعودية وقد أنشأن لجانهن الخاصة في كل من هذه الغرف حيث يستطعن أن يلتقين، ويتحدثن عن قضاياهن، ويقدمن اقتراحات للجمعية العمومية، ويصنعن القرارات التي تؤثر عليهن وتنظّم أنشطتهن. وهيئة الصحفيين السعوديين الجديدة، لو أُعطِيَت المرأة حقوقًا كافية لعمل وتنفيذ تغييرات، ولو أُعطيت للمرأة حقوقًا متساوية كالرجال، يمكن أن تصبح الوسيلة التي يمكن للمرأة عن طريقها أن تتحرك إلى الأمام وأن تكتسب الصلاحية. وقد أشارت المشاركات والعديد من الصحفيات اللاتي تحدثت معهن إلى أنه بدون أن يكون لديهن قناة للتعبير عن اهتماماتهن، ودون أن يكون هناك مدخلٌ للمنفذين في وسائل الإعلام والقدرة على المشاركة في صنع القرار، فسوف يستمر استغلال النساء وحرمانهن من حقوقهن وفرصهن. هناك قضيتان على وجه الخصوص تحتاجان إلى أن تتم مناقشتهما ويتم حلهما بشكل مُنصف وعادل، وهما: عقود عمل النساء وحالة عملهن بدوام جزئي. وتبعًا لنتائج بحثي، فالنساء اللائي يعملن في وسائل الإعلام قد تمَّ إعطاؤهنَّ صفقة مجحفة بحقهن.

وتبعًا لجالاجر (1981) يعكس نظام الإعلام الجماهيري توزيع السلطة والسيطرة كما حددتها مقاييس المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية والتي تميل إلى استبعاد أو تقليص وضع ودور المرأة. وافتقار المرأة السعودية إلى السلطة والتمثيل في الإعلام يمكن أن يُرى انعكاسًا لوضعهن في المجتمع السعودي عامة. ولدراسة عمل المرأة في دولة كالسعودية حيث أنظمة الإعلام ليست متطورة جدًّا ومسيطر عليها أو تدار بواسطة الحكومة، تؤكد جالاجر "الحاجة للبحث عن أساليب إيجابية يمكن استخدام الإعلام فيها لدفع المساواة إلى الأمام ولتحسين وضع المرأة" (1981، ص 22) وهذا بالتأكيد على قضايا التنمية وفرص المرأة في الإعلام. وقد لاحظت جالاجر أنَّ معدَّل وصول القطاعات المختلفة من الشعب إلى الإعلام الموجود يُعدُّ عاملاً هامًّا في التأثير على دور المرأة في الإعلام. ففي كثير من الدول النامية – على سبيل المثال – وُجِد أن النخبة الحضريَّة غالبًا تشاهد التلفزيون، وقد وجد البحث أنه في بعض الدول، يميل الرجال لمشاهدة التلفزيون أكثر من النساء، وتقريبًا عدد النساء اللاتي يستمعن إلى الإذاعة هو نفس عدد الرجال الذين يستمعون إليه (جالاجر، 1981، ص 23). والاختلاف في معدلات معرفة القراءة والكتابة بين الرجال والنساء يؤثِّر كذلك على معدل الوصول إلى وسائل الإعلام المختلفة. ويمكن القول بأن هذه الفروق يمكن أن تشرح لماذا نجد نساء أكثر يتم تعيينهن في الراديو ويمكنهن الوصول لأعلى المناصب أكثر من التلفزيون والصحف، وأنا أعتقد أن وجهة النظر هذه يمكن تطبيقها في السعودية وتحتاج إلى التحقيق فيها. وربما لو أن التلفزيون أصبح منفتحًا أكثر على المناطق الريفية وازدادت معرفة القراءة والكتابة بين النساء، يمكن لفرص عمل المرأة في التلفزيون والصحف أن تزداد، وهذا شيء يمكننا أن نراه من خلال تزايد عدد المراسِلات في الصحف.

ولدى فان زونان تفسير آخر لمعرفة سبب أن بعض مجالات الإنتاج الإعلامي كالمجلات والإذاعة يعمل فيها العديد من النساء وهو حالة الوسط نفسه (1994، ص 5). الكثير يعتمد على ما إذا

كان العمل له مكانة اجتماعية أم لا، بمعنى أن الإذاعة فقدت مكانتها ودورها في المجتمع باعتباره وسطًا إعلاميًّا حيويًّا أمام التلفزيون ولذا فقَدَ جاذبيته بالنسبة للرجال. وهذا الرأي يمكن تطبيقه في السعودية لأنه عندما قدِم التلفزيون لأول مرة، ذهب العديد من مقدمي البرامج الرجال الذين كانوا يعملون في الإذاعة للعمل في التلفزيون، تاركين أماكن خالية للنساء لكي يشغلنها. وسوف أضيف إلى كلا الرأيين حقيقة أن المجتمع السعودي محافظ جدًّا والمستمع يقبل سماع صوت المذيعة في البرامج الإذاعية أكثر من مشاهدتها على شاشة التلفزيون، وهذا شيء قد أشارت إليه جوليا وإميلي. وقد وجد البحث أيضًا، أن نقص المصادر التي تنتج المواد المحلية – خصوصًا للتلفزيون – في كثير من الدول النامية، يجعل من استيراد هذه الدول للبرامج اقتصاديًّا أكثر من إنتاجها لها مما يؤثر على توظيف المرأة (جالاجر، 1981، ص 25). وفي حين أن السعودية لا تفتقد مصادر التمويل، فإن الحواجز الاجتماعية والثقافية قطعًا تضع مشكلة أمام تعيين مزيد من النساء في التلفزيون وكذلك ترقيتهن. ومن ناحية أخرى، يمكن أن نجد فرص عمل أخرى للمرأة السعودية في صحافة نسائية بديلة يمكن أن تفي بالحاجة إلى مناقشة قضايا محلية لم تتم تلبيتها عن طريق المجلات النسائية التقليدية، طبقًا لجالاجر (1981، ص 27). وهناك العديد من الأمثلة في السعودية عن المجلات النسائية المحلية ذات التوزيع الضئيل بالإضافة إلى الصحيفة الجديدة التي تعتمد كلها على النساء، ولكن نجاحها ما زال يحتاج إلى تقييم وبحث.

تعطي فان زونان دليلاً آخر على أهمية حالة الوسط الإعلامي لتوظيف النساء وهي حقيقة أن وسائل الإعلام المحلية (منخفضة المكانة الاجتماعية) تقوم غالبًا بتوظيف النساء أكثر من الوسائل الوطنية (عالية المكانة الاجتماعية) (1994، ص 50). واقترحت جوليا أنه ربما لو سُمِح بالمزيد من محطات الإذاعة والتلفزيون المحلية، فمن الممكن أن يعطي هذا المزيد من فرص العمل للمرأة وبرامج أفضل نتيجة للمنافسة. وأنا أعتقد أنه كلما كانت المحطة محلية كلما زاد إقبال الناس عليها وسيشعرون أكثر بالارتباط بينهم وبين برامجها، وباستخدام وسائل الإعلام لمناقشة القضايا التنمويَّة المتعلِّقة بالمرأة سوف تستطيع الموظَّفات في وسائل الإعلام بناء قاعدة جماهيرية من المستمعين وهذا سيُمكِّنهنَّ من تعزيز مواقفهن ومساهماتهن. ولتنفيذ كل هذه التغييرات في البنية الإعلامية وعلاقات السلطة في السعودية، فلا بد لعوامل كثيرة أن توضع في الاعتبار ليتمَّ تغييرها كذلك.

التغيّرات الاجتماعية:

لا تتأثر التغيّرات الاجتماعية في السعودية بالسياسة الوطنية والاقتصادية والمناخ الديني فقط، بل تتأثر أيضًا بالظروف العالمية والإقليمية. ففي عام 1979 اقتحمت جماعة من المتعصبين الإسلاميين السعوديين المسجد الحرام بمكة واحتلته لعدة أيام قبل أن يجبرهم الجيش على الخروج بالقوة. فقد كان هؤلاء المتعصبين يعترضون على التغيّرات التقدمية في المجتمع نحو أسلوب حياة عصري يتضمن المزيد من الحقوق والحريات للمرأة، والتي يفهمونها على أنها تَخَلٍّ عن التقاليد والقيم الإسلامية الحقيقية. ولتهدئة هذا القطاع الاجتماعي الآخذ في النمو واحتوائه، بدأت الحكومة في أخذ خطوات لكبح هذه التغييرات التقدمية وبالتالي أعادت توجيه سياساتها تجاه المرأة. وكثير من النساء اللائي تحدثت إليهن بما فيهن المشاركات لـمَّحن إلى التغيّرات في سياسة وسائل الإعلام تجاه المرأة في نقطة معينة في بداية الثمانينيات بسبب الظروف الداخلية والدولية (الثورة الإيرانية) ممَّا أعاق تقدُّمهنَّ وحَدَّ من فرصهن. ونفس هذا النوع من إعادة التقييم والتقدير للسياسات الداخلية السعودية بدأ يحدث بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 الإرهابية على

نيويورك وواشنطن، والحرب على العراق في مارس وإبريل 2003، والهجوم الإرهابي على الرياض في 12 مايو عام 2003، ولكن الذي حدث هذه المرة هو محاولة التحكم في والحد من تأثير وقوة هذا القطاع المتشدد.

هناك عامل آخر يؤثر في التغيّرات في المجتمع السعودي وهو الاقتصاد المتباطئ – والذي تنتج عنه النسبة العالية للبطالة التي بلغت 8.34% تبعًا لآخر الإحصاءات – (الفهيقي 2003، ص 1)، وزيادة الفقر مصحوبًا ببنية تحتية وخدمات مدنية غير كافية مثل الصحَّة، والضمان الاجتماعيّ، والأمن العام. وتبعًا للإحصائيات، فإن عدد السكان السعوديين يزداد بمعدَّل عالٍ يوازي 3.1% في العام، وتمثل النساء أكثر بقليل من 50% من عدد السكان، وما يزيد عن 70% من عدد السكان تحت سن الثلاثين، والعاملون الأجانب يمثلون 25% من عدد السكان الذي يقدر بحوالى 21.7 مليونًا في عام 2002 (UNFPA 2002). وهذه ضغوط إضافية على الحكومة لكي تُحدِث تغييرًا جذريًّا في سياساتها، بعضها في الطريق بالفعل، مثل الاتجاه إلى الخصخصة، والتقليل من الإدارات والإجراءات الحكومية البيروقراطية والانفتاح على الاستثمارات العالمية. ونأمل في أن هذا الإصلاح سوف يعطي فرص عمل أكثر للرجال والنساء. هناك أيضًا خطوات في طريق دراسة وإعادة تقييم نظام التعليم والتيارات الدينية الخفية التي تؤثر على المجتمع. ولذلك عند بحث حالة المرأة السعودية، من المهم أن نأخذ في الاعتبار كل هذه العوامل وكذلك تاريخ الدولة وعمرها 70 عامًا فقط، وكيف تحوَّلت من مجتمع قبلي بدوي إلى مجتمع معاصر.

ربما تتجه الظروف السياسية والاقتصادية المتغيّرة في المجتمع السعودي إلى فتح مزيد من فرص العمل والتمثيل الأفضل للمرأة، ولكن بدون قبول اجتماعي وثقافي ودعم لهذه التغيّرات، سوف يستمر تهميش المرأة والتمييز ضدها. وليس من السهل إقناع شعب كامل من مختلف البيئات والخلفيات بتغيير وجهات نظرهم ومواقفهم تجاه دور المرأة ابتداءً من البيت، وقد علَّمنا تاريخنا أن التغيير يجب أن يتمَّ تدريجيًّا. ففي العقود الأولى من تاريخ المملكة العربية السعودية – عندما كانت كل منطقة منفصلة عن الأخرى، قبل تقدم تقنية الاتصالات والتنقُّل وقبل هجرة قبائل البدو والفلاحين إلى المدن – كان من الممكن أن تأتي التغييرات والتنمية الحديثة حصريًّا إلى منطقة أو مجتمع مُعَيّن قبل المناطق الأخرى ممَّ يسمح للتغييرات بالانتشار البطيء. أما الآن – ومع وحدة الدولة وزيادة اختلاط الشعب ببعضه – فمن التحدي بالنسبة للمجتمع والحكومة اتِّباع استراتيجيَّةً واحدة مناسبة للجميع بنفس السرعة.

وقد تمَّ إدخال تعليم وعمل المرأة في السعودية تدريجيًّا، وفتح المزيد من المجالات وفرص العمل أبوابها للمرأة بعد ازدياد الحاجة إليهن وأصبح المجتمع يستقبل الفكرة بترحيب. ومع ذلك، فنفس العقبات التي واجهت المرأة السعودية عام 1984 – عندما قامت اللاغي والمانع ببحثهما – ما زالت موجودة إلى اليوم. وطبقًا للاغي والمانع، فإن المصاعب التي تواجه المرأة السعودية العاملة تتضمن: قيودًا عائليَّة، عدم القدرة على قيادة السيَّارات، الخوف من الشائعات إذا كانت المرأة تعمل مع رجال، الفرص المحدودة للحياة الوظيفية، نقص مؤسسات رعاية الطفل، نقص الحوافز المادية بسبب التزام الرجل بالإنفاق على المرأة طبقًا للشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى التقاليد الثقافية التي تصر على العزل بين الجنسين (ص 25، ص 26). بعض هذه العقبات – مثل نقص مؤسسات رعاية الطفل، وعدم القدرة على القيادة والفرص الوظيفية المحدودة – لا بد من إزالتها لكي تتمكن المرأة من العمل بطاقتها القصوى. كما أنَّ إزالة هذه العقبات يُعدُّ أمرًا منطقيًّا من الناحية الاقتصاديَّة بالنسبة للأسرة والبلد. أما العقبات الأخرى فيمكن فقط تدبُّر أمرها أو تحسين وضعها بعض الشيء مع الوقت، على الرغم من أن قضية القيادة والخيارات

الوظيفية تتوقَّف على هذه العقبات الاجتماعية. وقد أشارت جميع المشاركات في هذه الدراسة إلى نفس العقبات التي تعيق تقدُّم حياتهن الوظيفيَّة، وإن كانت آراؤهنَّ قد تباينت فيما يخصُّ المسائل الماديَّة. إن الظروف الاقتصادية المتغيّرة في الدولة تدفع كثيرًا من الناس لمواجهة احتياجهم لدخل إضافي للأسرة. وحتى النساء اللاتي ينتمين إلى الأسر التي لا تحتاج إلى الدخل الإضافي يجدن أن العمل يعطيهن الاستقلال المالي، والرضا الشخصي، وإثبات الذات. ولكن المشكلة تظل في نقص الخيارات وصعوبة التقدُّم الوظيفي.

والعقبات الكبيرة الأخرى – كما وجدت فوزية فهيم في بحثها عن المرأة العاملة بوسائل الإعلام المصرية 1981 – هي الالتزامات العائلية وتربية الأطفال لأن معظم الرجال لا يشاركون في الأعمال المنزلية (ص 89). وهذا يظل صحيحًا في السعودية، لأن البيت والأطفال يُعتَبران ميدان المرأة. هناك تأكيد كبير على أهمية دور المرأة من خلال تواجدها بالمنزل حتى وإن كانت تعمل خارجه. تكمن أولوية المرأة في رعاية بيتها وزوجها وأولادها. وهذا مفهوم سائد في كل قطاعات وعقليات المجتمع السعودي، وهو شيء يؤمن به كلٌّ من الرجل والمرأة لأن الإسلام يرفع الزوجات المؤديات لواجبهن والأمهات الفاضلات إلى منزلة عالية. ولكن الإسلام أيضًا يشجع كلاً من الرجل والمرأة على البحث عن المعرفة والمشاركة في الندوات العامة وهي نقطة غالبًا ما يتم تجاهلها. وللأسف، فإن هذا المبدأ العظيم الذي يحتِّم على المرأة أن تقدِّم الاهتمامات العائليَّة على نفسها استُخدِم في تهميش كلِّ اهتمامات وإنجازات المرأة الأخرى كالحصول على التعليم، والعمل، والتطوُّع... الخ. فيُنظر إلى هذه الإنجازات كما لو كانت أمورًا ثانويَّة وبالتالي يمكن أن يتم تجاهلها وعدم تطويرها وحرمانها منها، مما يَحُد مرة أخرى من قدرة المرأة على التطور باعتبارها فردًا مستقلاً ويحُدّ من إسهاماتها في المجتمع. ويدخل المزيد والمزيد من النساء في القوة العاملة، إما لأسباب شخصية أو اقتصادية، والسؤال هو ما إذا كانت المرأة السعودية العاملة تستطيع الموازنة بين حياتها الخاصة والحياة الوظيفية على أساس هذه الأولوية بينما يقيدن أنفسهن بالدور العام المحدود المسموح لهن به من قِبل النظام. ومن الحتمي أنه طالما أن المرأة تستمر في كسب قوة اقتصادية فهي بطبيعة الحال ستبحث عن التمثيل السياسي لحماية مصالحها. وبناء على مفهوم النسوية الذي يعني إدماج الدائرة الخاصة مع الدائرة العامة من أجل خدمة مصالح المرأة بشكل أفضل، فمن الضروري في المجتمع السعودي توضيح أن قدرة المرأة على أن تصبح أمًّا وزوجة صالحة تتأثَّر بوضعها العام في النظام الذي سوف يحمي حقوقها ويحسن مستوى حياتها بإمدادها بتعليم أفضل، وفرص عمل، ورعاية صحية وحقوق قانونية وكلُّ هذا يتوافق مع تعاليم الإسلام.

التغيّرات في وسائل الإعلام:

وبالإضافة إلى هذه العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هناك طريق آخر إلى الإعلام يُفتح أمام المرأة السعودية وهو قنوات الأقمار الصناعية التلفزيونية والإذاعية. وعلى الرغم من أن رجال أعمال سعوديين أو أفرادًا من العائلة المالكة يملكون الكثير من هذه القنوات الفضائية لكنها تتمركز خارج السعودية، إما في دولة عربية مجاورة أو في أوروبا (بويد، 2001، ص 49). هذه القنوات تميل إلى أن تكون أكثر تحرُّرًا وشجاعة في معالجة الموضوعات الحساسة المتنوعة والمثيرة للجدل. والعديد من المحترفين الإعلاميين السعوديين سواء كانوا رجالاً أو نساءً قد آثروا العمل في هذه القنوات وبعض السعوديين المتخصصين في مجالات مختلفة يشاركون ضيوفًا في البرامج الحوارية يناقشون مشكلات

وقضايا المجتمع السعودي. وهذا يتضمن وضع المرأة والحواجز بينها وبين تقدمها في مجالات مختلفة. وعلى الرغم من معالجة هذه القنوات الفضائية المتحررة والمستقلة للموضوعات وما يبدو أنه معالجة غير متحيّزة لأي جنس من الجنسين في عملية تعيين مقدِّمي البرامج المختلفة بالإضافة إلى التعيين في الوظائف المتعدِّدة الأخرى، فهي ما زالت مقيدة بالاعتبارات السياسية والقوانين واللوائح غير المناسبة الخاصة بالإعلام بالإضافة إلى الاهتمامات التجارية (عايش، 2001، ص 112).

هذه القنوات الفضائية تمثل منافسة مباشرة للتلفزيون والإذاعة المحليَّين السعوديَّين، مما أدى إلى إدخال بعض التغييرات في أسلوب التقديم وفي نطاق الموضوعات التي تقدم في القنوات السعودية. ولكن بما أن الحكومة تمتلك وتمول القنوات السعودية المحلية – ما عدا جزءًا صغيرًا من عوائد الإعلان في التلفزيون – فقد بقيت محدودة ومقيدة وغير قادرة على المنافسة. وقد أصبح هذا جليًّا بسبب الانخفاض الكبير في نسبة المشاهدين والمستمعين منذ استخدام الأقمار الصناعية. ومع ذلك، فإن الضغط والنقد المستمرين من قِبل السعوديين وغير السعوديين حول المشكلات السياسية والاقتصادية التي تؤثر على المجتمع والتي يتم عرضها على القنوات الفضائية، يدفعان ببعض التغييرات أو على الأقل في المناقشات المفتوحة. وبالنسبة للنساء اللائي يعملن في محطات الإذاعة والتلفزيون السعودية المحلية فلم يشملهنَّ بعد التغيّر الأخير البطيء في المحتوى والأسلوب المقدم استجابةً للمنافسة. فالنساء – خاصَّةً العاملات في التلفزيون – لم يزددن في العدد بعد، ولم تتمَّ ترقيتهن إلى مناصب إدارية عليا، كما أنهنَّ لم يشغلن بعد العديد من الأعمال إلى جانب التقديم، ولا يقدمن إلى الآن برامج غير برامج الأسرة والطفل كما أن برامجهن لا تظهر في ساعات مختلفة من اليوم.

وتنظر دراسات النسوية إلى الكيفية التي تؤثر بها علاقات السلطة والنفوذ وتقسيم العمل بين الرجل والمرأة في الإعلام على وضع المرأة، وصورتها، وتمثيلها في وسائل الإعلام. ويبرهن النسويُّون على ذلك بأن تمثيل وسائل الإعلام المجحف وغير الملائم للمرأة، يعزز قيم السيادة الذكورية في المجتمع كما يعوق تنمية المرأة، ولكن فان زونان ترفض هذا المفهوم لأنه يفترض أن الجمهور مستقبل سلبي. وأعتقد أنه لا بد من إجراء أبحاث أخرى في السعودية عن رأي المستمعين والمشاهدين في الإعلام السعودي خاصة في تصوير التلفزيون للمرأة وعما إذا كان فعلاً يمثّل دورها في المجتمع. وأشارت كل من إميلي وساندرا إلى أن افتقاد النساء للسلطة والنفوذ يمنعهنَّ من لعب أدوار أكبر في أنواع البرامج التي يردن تقديمها، فهن مقيّدات في المجال والمضمون. وانطباعي الشخصي هو أن أغلب الناس – متحررين ومحافظين – لا يوافقون على تمثيل الإعلام السعودي – وخصوصًا التلفزيون – لما يعتبرونه الصورة المناسبة للمرأة السعودية، فإما أنهم يريدونه أكثر تحرُّرًا أو أكثر تحفُّظًا. وذلك قد يكون السبب في تحولهم للقنوات المنافسة، ليس لأن صورة المرأة أفضل هناك، ولكن لأنه على الأقل فإن مكانتها في المجتمع تُناقش بشكل مفتوح ويُسمح للمشاركين بالتعبير عن آرائهم سواء كانت مع أو ضد إشراك المرأة أكثر في الإعلام. وأوافق فان زونان على أن كيفية التصوير النمطي الشائع للمرأة في التلفزيون يمكن أن يكون بالفعل له تأثير معاكس ويدفع النساء لتغيير قيم المجتمع وتحسين وضعهن. ولقد شعرت بهذا من خلال بحثي ومن حديثي مع النساء السعوديات.

وتحدد فان زونان قضية رئيسية أخرى في دراسات النسوية وهي "العلاقة بين سيادة الرجل بين محترفي الإعلام والخطاب الذكوري في النصوص الإعلامية" (1994، ص 7). الجدل في هذه النقطة هو أن سيادة المذيع الصحفي الرجل في قطاع الإعلام، تعطيه القوة لتعريف وتفسير قيم المجتمع تبعًا

لمعاييرهم بدون أي منافسة. وقد أوضحت فان زونان أن هذا المفهوم موضع جدل لأن البحث أخفق في إظهار علاقة سببية واضحة بين العرض الإعلامي ومواقف المتحيّزين جنسيا، وبدلاً من ذلك هناك متغيّرات أخرى تؤثر في تأثير الإعلام على القيم الاجتماعيَّة كالعمر، والطبقة الاجتماعيَّة، والتعليم (ص 34). وقد وَجدَت فان زونان أن العلاقة بين نوع الجنس والإعلام هو بدايةً علاقة ثقافية، فالطريقة التي تُستقبَل وتُفسَّر بها النصوص الإعلامية تعتمد على متغيّرات فردية وبيئية كثيرة. وبالرغم من ذلك، فما زالت تعترف بأن معظم النصوص الإعلامية تقدم "قراءة أو معاني مفضلة" تميل إلى إعادة تأكيد القيم السائدة. وهذه في الأغلب حددها الرجل لأنه لديه القوة الاقتصادية والأيديولوجية لفعل ذلك (ص 42). ومرة أخرى، فنحن نتكلم عن افتقاد المرأة للقوة والتمثيل في تحديد قيم المجتمع باعتبارها عضوًا مساويًا في هذا المجتمع.

ولا يمكن إنكار أنه في الإعلام السعودي يكون المعيار، والنبرة، والبنية الهيكلية وكل شيء، موجَّهًا بواسطة الذكور. وقد أشارت كل المشتركات في هذه الدراسة بطريقة أو بِأخرى إلى أنهنَّ لا قوَّة لهن، وأنهن لا يُقدَّرن ولا يُمثَّلن بعدل. ولكنني لا أرى أن هذا الموقف فريد بالنسبة للإعلام السعودي، وإنما يُلاحظ عامة في كل القطاعات الأخرى. ولكن ما زال التغيّر في المواقف وتحسن مكانة المرأة مستمرين في النمو ويتمُّ تنفيذهما، وهذا يشمل الإعلام. وقد قالت جاين بوضوح إنَّ المشكلة مع الرجال – سواء بسبب مركز القوة الذي يتمتعون به أو بسبب عددهم الكبير – إذ إنَّهم مستبدون وأنانيون في إعداد البرنامج الإعلامي وتقرير من، وما، وكيف سَتُقدَّم القضايا والموضوعات في الإعلام. ولكن هذا الموقف لم يوجد من فراغ. فبالنظر إلى البيئة الثقافية والأمثلة الحديثة من التاريخ، لا يمكننا أن نضع كل اللوم على الإدارة المتحيّزة للذكور أو "نادي الرجال". فحتى عندما سمحت سياسة الحكومة للمرأة بالتقدم في حياتها الوظيفية في الإعلام وأن تزيد من مشاركتها في أنواع مختلفة من برامج الإذاعة والتلفزيون، فإن الجماعات الإسلامية المتشددة ضغطت على الحكومة لكي تغيّر سياستها. وأظن أنه لإيجاد بيئة عمل إعلامي أفضل للنساء وللمجتمع السعودي بشكل عامٍ، فسوف يكون من الحكمة أن نُدخِل تغييرات تدريجيَّة ونجعلها اختيارية لكل منطقه تبعًا لما يراه سكان المنطقة المحليين مناسبًا لهم. وهذا يعني اتباع اللامركزية في إدارة الإعلام الوطني ممَّا يسمح بوجود مزيد من السيطرة المحلية على المحتوى وسياسات التوظيف، ولكن في إطار الحدود والاستراتيجيات الوطنية القائمة على التعاليم الإسلامية. فالسعودية دولة كبيرة جغرافيًّا وشعبها متنوع. ويمكن للحكومة أن تنفّذ خطة لإنشاء قناة أو اثنتين تلفزيونيَّة وإذاعيَّة وطنيَّة بالإضافة إلى قنوات أخرى على أن تكون محليَّةً بحيث يمكن أن تتناغم أكثر مع السكان المحليين. وهذا سوف يوفر فرص عمل أكثر للرجال وللنساء، واختيارات أكثر للحياة المهنية كما سيوفِّر تنوُّعًا أكثر في البرامج.

الفصل الخامس:

الاستنتاج

إن مكانة المرأة السعودية في الإعلام تبدو مشابهة لحالات نساء كثيرات في وسائل الإعلام المحلية في جميع أنحاء العالم. فهن غير مُمثلات بشكل جيد في القوى العاملة في الإعلام ولا في المحتوى الإعلامي وليس لديهن فرص مساوية لكي يتقدمن كالرجل ولا يتم تقديرهن باعتبارهنَّ عنصرًا قيّمًا في هذا القطاع. هناك أيضًا تشابهات في نوع الوظائف الإعلامية والمناصب التي يتم حشدهن فيها، ونوع البرامج التي يقدمنها، ونوع المشكلات الاجتماعية التي يواجهنها. ولكن عندما نقارن الظروف التي تعمل فيها المرأة السعودية في وسائل الإعلام، وتفاصيل وظائفهنَّ، والاعتبارات الثقافية الخاصة التي تؤثر على حياتهن المهنية، فإننا نستطيع أن نرى الاختلافات الكثيرة والحالات الاستثنائية. وقد حاولت هذه الدراسة فهم ما تعتقده النساء السعوديات عن دورهن في الإعلام، والحواجز التي يواجهنها، وماذا يفعلن لتحسين فرصهن ومكانتهن. وفي مجتمع متأثر بعمق بالتقاليد والمفاهيم المتوارثة، أكثر من تعاليم الإسلام وقوانينه أحيانًا، فإن اقتراح التغيير أو محاولة تنفيذه بالفعل مهمة صعبة. وعندما تتضمن هذه التغيّرات المرأة، فإن الصعوبة تكون مضاعفة. ومع ذلك، وعلى الرغم من كل هذه الصعاب، فقد حققت المرأة السعودية وما زالت تحقق أشياء كثيرة في حياتها المهنية.

لقد قررت أن الطريق المثلى لدراسة هذا الموضوع هو اتباع منهج نظريَّة النسويَّة لأنه يسمح للمشاركات أن يتحدثن عن قضاياهن بكلماتهن الخاصة ويسمح لي بطرق عديدة لجمع البيانات. ولكن وجدت أنه على الرغم من أن رؤية المرأة السعودية لنفسها ومطامحها في حياتها المهنية ووضعها الاجتماعي تتفق عمومًا مع المطالب الأساسية للمرأة الغربية، فإن استخدام كلمة النسوية، أو حتى النسوية الإسلامية، يعتبر غير مناسب لوصفهن به بسبب المفاهيم السلبية المقترنة بمفهوم المساواة بين الجنسين في المجتمع المسلم. لذلك اقترح استعمال عبارة (الحركة التقدمية الإسلامية للنساء السعوديات) لأنها تربط الإسلام بالتقدم وحقوق المرأة وهي الطريقة التي يجب أن يكون عليها الحال. وهذا لا يُلمِّح إلى أن منهج نظرية النسويَّة كان غير مجدٍ في معالجة بحثي بل على العكس فقد كان وسيلة فاعلة لتقديم الهيكل الأساسي والخلفية للبحث. ولكن مع ذلك، فقد امتنعت عن وصف المشاركات بأنهن نسويات لأن لديهن بعض التحفظات على المعنى المصاحب لها. وإن كان من شيء، فهذا يثبت صحة النظرية التي ترفض فرض المعاني والقيم المحددة ثقافيًا على ثقافة أخرى، وبدلاً من ذلك تؤكِّد على الحاجة إلى فهم وقبول المعاني المحلية وقيم الثقافة التي تتم دراستها. لذا فالمفاهيم الأساسية لنظرية النسوية ما زالت مناسبة لدراستي للمرأة السعودية التي تعمل في الإعلام.

دراسة اضطهاد المرأة والعمل على إنهاء هذا القهر على أساس بناء اجتماعي محدد وبيئة تعيش فيها المرأة هو هدف نظرية النسوية. سوف تخبرك المرأة السعودية أن الإسلام قد حرر المرأة وأعطاها كل

حقوقها وعاملها باحترام، ولكن النظام والتقاليد هي التي تحدّ من نشاطها وتظلمها. ولذا فعندما ندرس قهر المرأة السعوديَّة من الضروريّ أن نميّز بين الشريعة الإسلاميَّة والتقاليد السعودية التي تفسّر هذه الشريعة وتنفّذها، وهي نقطة غالبًا ما يتجاهلها النسويون والباحثون في الغرب، وبالتالي يساهمون في عدم ثقة المسلمين في أي نظريات ومفاهيم غربية.

إن الفصل بين النطاق الخاصِّ والعامِّ وبين القوَّة والتمثيل يؤلّف المجالات الثلاثة الأساسية ذات الأهمية في نظرية النسوية، والتي تشكّل مكانةَ المرأة السعودية في المجتمع. ويرفض النسويون التعارض الثنائي للدوائر الخاصة والعامة، مدّعين أنه من أجل أن نفهم أشكال الاضطهاد الذي تعاني منه المرأة في أي مجتمع، فلا بد من تحليل كلا النطاقين لأنهما متداخلين. وهذا لا يمكن أن يكون أكثر صحة منه في المجتمع السعودي حيث من المفترض أن يكون الخط الفاصل بين الخاص والعام واضحًا – الأسوار الخرسانية العالية حول كل بيت ومبنى، الحجاب، العزل بين الرجال والنساء في كل الأماكن العامة والحياة الاجتماعية تقريبًا – ومحاولات القطاع المحافظ في المجتمع والجماعات المؤثرة لحفظ ذلك الخط في مكانه واضحًا بقدر الإمكان. وعلى ذلك فأي مناقشات تنادي بإخراج القضايا الشخصية إلى الساحة العامة دائمًا ما تُحتَقَر وتُهاجَم بشكل عنيف. وهذا يجعل من الواضح جدًّا أن حالة المرأة العامة هي انعكاس لحالتها الخاصة – صامتة، غير مرئية، لا حول لها ولا قوة – وكل ذلك باسم حماية فضيلة المرأة والحفاظ على القيم الإسلامية، أو بمعنى أصح القيم والمبادئ التقليدية. والقضية بالنسبة للمرأة السعودية هي رؤيتها بصفتها فردًا له حقوق سياسية، وقوَّة اقتصادية، وموقف اجتماعي مستقل ولكن غير منفصل عن الوحدة الأسرية. العزل، الحجاب، وقيادة السيارة كلها أشياء محكومة بالثقافة والتقاليد أكثر من الدين، وهي ليست مفروضة بالضرورة لقهر المرأة بقدر ما هي لفصل ميدان الرجال العام والخاص. ولكي تتمكن النساء من الخروج من ميدان الرجال الخاص والحصول على ميادين خاصَّة بهنَّ مع الحفاظ على تماسك الأسرة ومراعاة مبادئ الإسلام فلا بدَّ لهن أن يؤكدن للرجال ولأنفسهن على أولوية الأسرة على حياتهن المهنية ليس بسبب أن الحياة المهنية ليست هامة ولكن لأنها ليست على نفس الدرجة من الأهمية.

إن اضطهاد المرأة السعودية في الإعلام يأخذ أشكالاً مختلفة. تبدأ من مكان العمل المنعزل الذي يمنع النساء من المشاركة الفاعلة في صنع القرار والاشتراك في استراتيجية الإدارة والتحرير. ثم هناك النوع المحدد من البرامج أو الموضوعات التي يتم تشجيعهن على العمل بها، وليس بالضرورة إجبارهن عليها – كالتركيز على الأسرة، والمجتمع، والصحَّة، والبيت، والموضة – والفرص المحدودة للتقدم في المهنة. وهناك أيضًا أشكال كثيرة للتمييز غير المباشر أو الحواجز غير المرئية كالتدريب غير الكافي، والرواتب المنخفضة، والمواقف الاجتماعية السلبية تجاه المرأة التي تعمل في الإعلام وعقود العمل غير المتساوية، خصوصًا للاتي يعملن بدوام جزئي (المتعاونات). وبالإضافة إلى ذلك، يضع النظام قيودًا على حركة النساء بعدم السماح لهن بالقيادة أو السفر بدون صحبة ولي أمرهنَّ أو بدون إذنه، ويحدّ من قدراتهن على الوصول إلى الموظّفين الحكوميّين. كل هذه العوامل تقف حاجزًا أمام مستقبلهن الوظيفي.

بعض العوامل التي تساهم في قهر المرأة السعودية يمكن في حقيقة الأمر أن تعمل لصالحها ولتحسين وضعها في الإعلام. فهناك خطط لافتتاح كلية إعلام في واحدة أو أكثر من جامعات الفتيات، مما يعني أنه سيكون هناك أغلبية من النساء في هيئة التدريس في هذه الكلية (الأساتذة الرجال يمكنهم التدريس من خلال دائرة تلفزيونية مغلقة) سوف توجهن جيلاً جديدًا من النساء تبعًا لمعايير الاحتراف المهني الحقيقي والمساواة، على الرغم من أنه سوف يبقى موضوع المناهج الدراسية التي حددت أساسًا

بواسطة الرجال. وحقيقة أنَّ كثيرًا من السعوديات قد حصلن على درجتهن العلمية في الإعلام والاتصال من الخارج – مصر، ولبنان، وأوروبا، والولايات المتحدة وكندا – يُضيف تنوُّعًا للمعرفة والخبرة المتاحتين للاتي يبحثن عن التعليم والتدريب في وسائل الإعلام. مكان العمل المنفصل يمكن أن يكون ميزة ومنفعة للنساء؛ إذ إنهن لا يضطررن للمنافسة مع الرجال من أجل نفس الوظيفة. وهناك أمثلة عديدة ناجحة لطاقم العمل الذي أغلبه من النساء ويدرن مجلّة بل إنَّ هناك من يدرن صحيفةً الآن، ولكن تظل القضية هي من هو المسؤول الحقيقي ومن يعطي القرار الأخير. فإلى أن يثق ويؤمن الرجال بأن النساء يستطعن القيام بعمل جيد كالرجال ويستطعن العمل معهم على المستوى الاحترافي وليس بشكل فيه تفرقة أو تحيّز جنسي، فلن يكون هناك تحسن كبير في وضع المرأة في الإعلام. والمستشفيات مثال جيِّد على أماكن العمل هذه في السعوديَّة، حيث يعمل الطاقم الطبي من الرجال والنساء معًا بمهنية واحترام شديدين تجاه بعضهم بعضًا، وتستطيع المرأة أن تكتسب فرصًا مهنيَّةً مساوية لفرص الرجال تقريبًا. الهيئة الجديدة للصحفيين إذا تمَّ إعطاؤها النفوذ والسلطة الكافيتين وسمح للمرأة بالتمثيل وأعطيت حقوقها المتساوية، يمكن أن تصبح ملاذًا قويًّا للنساء، وأحد الموضوعات الهامة التي يجب مناقشتها من قبل الهيئة هو العقود ووضع الموظفات بدوام جزئي.

بالنسبة لكل وسيلة من وسائل الإعلام، فقد أعطت الإذاعة حتى الآن أفضل الفرص المهنية للمرأة السعودية بالمقارنة مع وسائل الإعلام المطبوعة والتلفزيون. ولكن الإذاعة وسيلة إعلام منكمشة في حياتنا اليومية، ما عدا المناطق الريفية، ومحطات الإذاعة السعودية تواجه تحدِّيًّا من قبل محطات الإذاعة الدولية العربية والأجنبية. وببساطة، فهذه المحطات الأخرى مسلّية أكثر وأخبارها فوريَّة، وحديثة، ودقيقة. ويمكن لوضع المرأة السعودية ومكانتها في الإذاعة أن يتحسّنا إذا تأسس المزيد من المحطات المحلية في كل مدينة وتم إعطاؤها دورًا أكبر للقيام به في الإدارة. وأيضًا إذا سمح بمحطات الإذاعة الخاصة، أو المحطات المتخصصة كالموسيقية والسياسية والاقتصادية، فهذا سوف يوفّر المزيد من فرص العمل للرجال والنساء.

إن الإعلام المطبوع سواء كان الصحف أو المجلات، يمكن أن يكون مكان عمل محترم ومجز بالنسبة للمرأة السعودية لأنه يمثِّل الحد الأدنى من التحدي لوجهة نظر المجتمع المحافظة طالما أنَّ المرأة العاملة فيها تراعي التقاليد الإسلامية والثقافية. ومن خلال التنوع الكبير في الإنتاج والموضوعات في الإعلام المطبوع، يمكن أن تجد المرأة حياتها المهنية في النطاق الذي يناسبها. والقضية بالنسبة لأعمال النشر في السعودية هي الإدارة. هل تؤمن الإدارة ومجالس الإدارات في شركات النشر بإعطاء المرأة الفرصة لإثبات نفسها؟ حتى الآن هناك شركات عملت أكثر من غيرها فيما يتعلق بدور المرأة وحياتها المهنية فيها. لكن الرؤية الحقيقية كلها تنقصها الاستراتيجية والتخطيط للمرأة حتى على الرغم من أن المرأة نفسها قد عبَّرت عن رأيها في هذا الشأن. ووسائل الإعلام النسائية البديلة في السعودية لم تكن عملية أو ناجحة، على الرغم من أن هناك محاولات قليلة تتضمَّن مجلات وصحفًا للمرأة السعوديَّة وبعض المواقع الإلكترونيَّة كذلك. ولكن إما أنها تواجه مشكلات في مراحل التأسيس أو لديها صعوبات مادية أو أن المطبوعة تعمل وتدار بواسطة الرجال.

ويبقى التلفزيون المجال الأكثر تحدِّيًا للمرأة السعودية، فقط بسبب القيود الثقافية. وأفضل حل يمكن القيام به هو سياسة حكومية تؤكد مشاركة المرأة الملائمة ووضعها على كافة المستويات، وربما أيضًا تنفيذ مفهوم اللامركزية في الإدارة بحيث يتمُّ إنشاء محطات محلية لها سيطرة أكبر على المحتوى

واستراتيجية التوظيف بما يناسب الثقافة المحليَّة، ولكن مبنيّ على معايير وطنية وفي إطار الحدود الإسلامية. وفوق كل هذا، أعتقد أن الحكومة تحتاج إلى أن يكون لديها استراتيجية طويلة المدى وخطة لدمج المرأة في كل المؤسسات الإعلامية وعلى كل المستويات مع التعليم المناسب وتوفير التدريب لهن تمامًا كالرجال. وبناءًا على الآراء التي عبَّرت عنها النساء اللائي قابلتهن في هذه الأطروحة أعتقد أنهن سوف يوافقن معي على الحاجة إلى أن تحظى المرأة بدور أكبر على كل مستويات صنع القرار والإدارة، وأيضًا إلى مزيد من التنوع الإعلامي في البرامج، والمخرَجات، وهيكل الملكية من أجل تطوير الإعلام السعودي ورفع مستوى الإنتاج.

الجزء الثاني

بعد مرور أربع سنوات

الفصل الأول:

التغيّرات في الإعلام السعودي
وبخاصة بالنسبة للمرأة

بعد مرور أربع سنوات على إتمامي أطروحتي، أعدت قراءتها بتمعن عدة مرات لكي أعِدَّها للنشر وقد أصابتني الدهشة لمدى عدم تغيّر شيء تقريبًا بالنسبة للمرأة السعودية في الإعلام. وقد حدثت بعض التغيّرات الهامة الملحوظة في الإعلام السعودي نفسه، ولكن يبدو أنه عندما يتعلق الأمر بالمرأة، فإن الموضوع يتم تناوله بحذر شديد وتباطؤ متعمّد واستخفاف بالأمر برمته. وفي هذا الجزء من الكتاب، سوف أتناول بعض التغيّرات والتطورات التي حدثت للإعلام السعودي منذ عام 2004 حتى عام 2008 وكيف أثَّر ذلك على المرأة في الإعلام. كما أنني سوف أناقش بعض السياسات الجديدة التي تمَّ وضعها فيما يخص المرأة السعودية عمومًا وأهمية ذلك.

التغيّرات في الإعلام السعودي:

إن تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وانتقاد المنظمات غير الحكومية العالمية للافتقار إلى حرية الصحافة، والأهم من ذلك، الرؤية التقدمية للقيادة السياسية أدَّى إلى تغيّرات إيجابية ملحوظة في الإعلام السعودي خلال العشر سنوات الماضية، خصوصًا في العامين الأخيرين منذ اعتلاء الملك عبد الله – حفظه الله – عرش المملكة. ويبقى السؤال، هل هذه التغيّرات مستمرة وأساسية أم هي مجرد تغيّرات شكلية ومؤقتة؟ وهل هناك محاولة لجعل الإعلام أكثر استقلالية وحرفية أم أن المسؤولين ينحنون قليلاً فقط تحت ضغوط الإصلاح الداخلية والخارجية. سوف يظهر ذلك مع الوقت، أما الآن، فإنه لشيء سار أن نرى المسؤولين يدركون أهمية فتح الأبواب للحوار والاختلاف في إطار حدود المبادئ الإسلامية والقوانين الدولية وحقوق الإنسان.

وسائل وبرامج الإذاعة والتلفزيون:

إن هناك بعض التغيّرات والتحسينات الواضحة في الإذاعة والتلفزيون السعودي فيما يخص الوسائل والبرمجة. على سبيل المثال، في 11 يونيو عام 2006، دخل التلفزيون السعودي عالم التلفزيون الأرضي الرقمي عندما بدأت المرحلة الأولى للبث في المدن الرئيسية – الرياض، وجدة، والدمَّام – (عبد الغفور، 2006، ص 3). وتُعَد المملكة العربية السعودية أول دولة عربية وشرق أوسطية تقدم التكنولوجيا التي توفر عددًا كبيرًا من القنوات (البث التلفزيوني الرقمي الأرضي) و/أو جودة أفضل للصورة (البث التلفزيوني الرقمي الأرضي المُحسَّن والبث التلفزيوني الرقمي الأرضي عالي الجودة والصوت (الصوت

الرقمي المُجسَّم دولبي AC3) من خلال الهوائي التقليدي بدلاً من طبق استقبال البث الفضائي أو الكابيل. وسوف تسمح هذه التكنولوجيا للناس باستقبال قنوات التلفزيون السعودي الأربع وبرامج الإذاعة بوضوح أفضل. ولكن السؤال هو: هل يشاهد الناس أو يريدون مشاهدة القنوات السعودية أو يستمعون إلى الإذاعة السعودية؟ إجابة غالبية الناس هي على الأرجح "لا". وقد أوضحت دراسة في عام 2003 أن القنوات السعودية تأثرت بشكل كبير بدخول التلفزيون الفضائي (حيدر، 2003، ص 2). وطبقًا للدراسة، فقد زاد عدد المشاهدين السعوديين للقنوات الفضائية بمعدل 4.6%، بينما شهدت القنوات السعودية – خاصة القناة الأولى والثانية – انخفاضًا حادًّا في عدد المشاهدين. وقال السعوديون الذين تمَّ استقصاء آرائهم، إنهم يشاهدون القناة الأولى السعودية فقط من أجل الأنباء المحلية.

وتُقدِّم القنوات الفضائية برامج متنوعة، ترفيهية وتثقيفية بشكل محترف، حديث، مواكب للأحداث وغير خاضع للرقابة، وهو عامل رئيسي من عوامل شعبيتها. والقنوات الفضائية المختلفة تجذب مختلف قطاعات وعقليات المجتمع السعودي تاركة مجالاً صغيرًا للقنوات السعودية لتستهدف شرائح معينة من المجتمع. وبكل أسف، فإن القنوات السعودية لم تكن قادرة على التغيّر مع الزمن والمنافسة بفاعلية مع القنوات الفضائية سواء فيما يخص التنوع أو الجودة. فبرامجها غير مثيرة للاهتمام بشكل عام وأسلوبها في التقديم ممل والمسلسلات الدرامية التي تقدِّمها قديمة ومراقبة لكي تلائم الطبيعة المحافظة للمجتمع، على الرغم من أنه في الوقت الذي تذاع فيه هذه المسلسلات الدرامية على القناة السعودية، تكون نفس هذه المسلسلات في الأغلب قد تمت إذاعتها على القنوات الفضائية كاملة بدون حذف أية مشاهد وشاهدها الجمهور السعودي.

لقد كانت هناك بعض التغيّرات في البرامج ومستوى الحرية في المحتوى والوجوه الجديدة ولكن جميعها تبقى تغييرات طفيفة. وكما قالوا في الاستقصاء، فإن الناس يشاهدون القناة السعودية الأولى عادة من أجل الأخبار، ربما بحكم العادة لأنها ما تزال تقدم تقريرًا مفصلاً عن تحركات ومقابلات الملك والوزراء والمسؤولين. ومع ذلك، ففي 30 من نوفمبر عام 2007، استيقظ السعوديون على مظهر جديد لكل القنوات السعودية وقد شمل الشعارات، والإعلانات، والتقديم، والإعداد، وبرامج القنوات فيما يُعتبر أول وأضخم تجديد من نوعه للقنوات من أجل توحيدها والارتقاء بها جميعًا في الشكل والمضمون (عكاظ، 200، ص 29). واعتمد المسؤولون في القنوات على الدراسات والخبرات المتخصصة المحترفة من الخارج لتطوير شكل وأسلوب وجودة القنوات وسوف يستمرون في استقطاب وتدريب أكفأ المهارات والكوادر البشرية المتاحة لرفع مستوى وتنافسية القنوات. ويبقى أن نرى إذا نجحوا في استعادة بعضٍ من مشاهديهم.

القناتان السعوديتان اللتان نجحتا نسبيًّا في جذب مشاهدين متابعين هما القناتين المتخصصتين في الأخبار (الإخبارية) والرياضة (الرياضية). وقد أُطلقت قناة الشباب والرياضة في 23 سبتمبر عام 2002، ونجحت في ملء الفراغ لمحبي الرياضة السعوديين. ولكن لعل النجاح الأكبر كان من نصيب قناة الأخبار (الإخبارية). فمنذ أن انطلقت في 11 يناير عام 2004، كان من الواضح أنها قناة سعودية مختلفة من حيث الشكل، والبرمجة، والطرح. وفي الحقيقة، فقد تصدرت العناوين الرئيسية في اللحظة التي بدأت فيها البث على الهواء عندما ظهر أول مذيع ليقرأ نشرة الأخبار الافتتاحية وكانت امرأة. وبفريق العمل الخاص بها الذي يتكون في أغلبه من المواهب الشابة المحترفة وبرامجها الحديثة، المحلية والنقدية والتي تتمتع بالبصيرة وشد المشاهدين، فقد تمكَّنت القناة من جذب المشاهدين والتنافس مع القنوات الإخبارية العربية الأكثر شعبية خاصة في تغطية الأخبار المحلية العاجلة. وقد بدأت القناة البث لمدة 12

ساعة في اليوم وأصبحت الآن تبث لمدة 18 ساعة في اليوم وتهدف إلى أن يكون البث 24 ساعة.

وتتضمن التطورات الأخرى إعلان وزير الثقافة والإعلام – إياد مدني – في 10 مارس عام 20 أثناء افتتاح المنشآت الجديدة لمحطة التلفزيون في جدة، أن المملكة العربية السعودية سوف تسمح قريبًا للقطاع الخاص بالاستثمار في قطاع الإعلام، خاصة في محطات الإذاعة (عبد الغفور، 2007، ص 2). والوزارة تعمل على وضع إطار تنظيمي لمشاركة القطاع الخاص، وبناء على ذلك سوف تبدأ في منح التراخيص لطالبيها. وهذه أخبار جيدة. وأعتقد أن فتح الأبواب لاستثمارات القطاع الخاص في الإعلام السعودي سوف يغيّر أشياء كثيرة بشكل جذري ونأمل أنه سَيُحَسِّن محتوى ونوعية البرامج.

وقد أعلن مدني أيضًا في ذلك اليوم أنه سوف يتم إطلاق قناة تلفزيونية سعودية خامسة ولكنه لم يَقُل متى أو ماذا سوف تكون. وقال فيما بعد إنَّ القناة، التي ما تزال تحت الدراسة، سوف تختص بإذاعة اجتماعات المجالس مثل مجلس الشورى أو المجالس البلدية أو المجالس الإقليمية الأخرى (المضياني، 20، ص 2) وذلك لتشجيع الشفافية والحوار. إن افتتاح محطة التلفزيون الجديدة في جدة يُعَد تطوُّرًا في حد ذاته. فالمحطة القديمة كانت تحتاج إلى إصلاحات شاملة منذ سنوات، وفي الحقيقة أنَّها تُعتَبر الآن غير آمنة ويجب هدمها. وقال الوزير إنَّ المحطة الجديدة جزء من مشروع الوزارة لإنشاء محطَّات التلفزيون والارتقاء بها في كافة أنحاء المملكة.

حرية الصحافة:

دليل آخر على التحسينات والتغيّرات في الإعلام السعودي هو الهامش الأوسع للحرية الذي تتمتع به الصحافة الآن مقارنة بعقد مضى. فمحتوى الصحف مستمر بالتحسن إلى مستوى معيّن على الرغم من أنني أعتقد أنه ما زال يفتقر إلى المعايير الاحترافية المهنية للصحافة فيما يخص دقة وإثبات المعلومات ممَّا يؤثِّر على مصداقيتها. ولكن أحيانًا لا يكون الافتقار إلى التقرير الموثق أو المتوازن ناجمًا عن تجاهل الصحفي أو عدم كفاءته، بل قد يكون لعدم تعاون المسؤولين في تزويده بالمعلومات أو عدم توافر المعلومات.

على الرغم من ذلك فقد اتَّسمت التغطية النقديَّة خلال السنوات الأخيرة بالجرأة والجديَّة في تناول الموضوعات الحسَّاسة والمثيرة للجدل، وهو ما لم يكن ممكنًا من قبل. وهذا الأمر يعدُّ مشجِّعًا دون شكٍّ.

إن النظام الأساسي للحكم والقوانين الخاصة بالطبع والنشر تكفل حرية التعبير، لكن المشكلة تكمن في أن هذه الضمانات عبارة عن نصوص عامة ولا تدعمها القوانين التي تحمي حرية الصحافة أو حقوق الصحفيين والكُتَّاب الصحفيين. والسياسة الإعلامية في المملكة العربية السعودية التي أقرَّها مجلس الوزراء في عام 1982 تنص على مبادئ وأهداف الإعلام. وهي تحتوي على 30 مادة تتناول جوانب مختلفة من أهداف الإعلام والبرامج والموظفين بما في ذلك أن "حرية التعبير في وسائل الإعلام السعودي مكفولة ضمن الأهداف والقيم الإسلامية" وأن الإعلام السعودي يؤكد على "احترام حقوق الأفراد فيما يخصهم وحقوق الجماعات فيما يعمها". في عام 1982، صدَّق مجلس الوزراء قرارًا توِّج بمرسوم ملكي على نظام المطبوعات والنشر الجديد ليحل محل النظام الذي صدر في عام 1959. وقد غطى هذا النظام الجديد التراخيص، والنشر، وحقوق الطبع، والمسؤوليات، والانتهاكات، والعقوبات. وحسب النظام لا

يجوز إصدار مجلة أو نشرة خارج نطاق المؤسسات الصحفية سواء من قِبَل الجهات الحكومية أو الأهلية أو الأفراد إلا بترخيص من وزير الإعلام، ولا يمنح هذا الترخيص إلا بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء، ويستثنى من ذلك الترخيص المجلات أو النشرات التي تنشرها الجامعات والمعاهد والمدارس ويتم إصدارها بعد الاتفاق بشأنها بين الوزارة والجهة المعنية بإصدارها. وينص النظام على أنَّه "لوزير الإعلام – ولمقتضيات المصلحة العامة – وقف أية مطبوعة في المملكة عن الصدور لمدة لا تزيد عن ثلاثين يومًا، وما زاد عن ذلك يكون بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء". كما تضمن النظام أيضًا مادة تكفل حرية التعبير عن الرأي بمختلف وسائل النشر في نطاق الأحكام الشرعية والنظامية وتنص على أنَّه "لا تخضع الصحف المحلية للرقابة إلا في الظروف الاستثنائية التي يقررها مجلس الوزراء".

ومع ذلك، فإنه ما يزال هناك رقابة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة وهي محسوسة ويُحسَب لها ألف حساب. ويجتمع وزير الإعلام بشكل منتظم مع رؤساء تحرير الصحف والمجلات المحلية لإبداء التعليقات، والإرشادات، والاقتراحات حول تغطياتهم الإعلامية. ويتم فحص المطبوعات الأجنبية قبل التوزيع عادة من أجل الصور الكاشفة لأجساد النساء ثمَّ يتم تسويدها أو إزالة الصفحة التي فيها الصورة، غير أنه في بعض الأوقات يتم إزالة المواضيع غير المرغوب فيها وقد يتمُّ منع العدد تمامًا من دخول السوق. المواقع الإلكترونية التي تُعتَبَر مهاجمة للإسلام، أو غير أخلاقية، أو مخلة بالآداب أو ضد الحكومة يتم حجبها عن طريق مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا التي تراقب جميع المواقع بما في ذلك المدونات (البلوق) والتي من الممكن أن تقوم بحجبها أيضًا.

وفي مقابلة تلفزيونية على قناة العربية الفضائية (برنامج إضاءات مع تركي الدخيل في 18 مايو عام 2007)، قال جميل الذيابي مدير تحرير صحيفة الحياة السعوديَّة: إنَّ هي الوحيدة التي تُراقب قبل الطبع وأن الرقيب الموجود في وزارة الإعلام يقرأ الصحيفة كاملة ويتحفظ على بعض الموضوعات وأحيانًا يجبرهم على تغييرها بنسبة شبه يومية. وهذا يسبب أحيانًا تأخُّرًا في طبع الصحيفة وتوزيعها في موعدها. وفي أغسطس عام 2007، منعت الوزارة توزيع صحيفة الحياة لعدة أيام بعد أن نشرت تقريرًا في 27 أغسطس عن رجل سعودي زعم أنه أحد الشخصيات البارزة لجماعة جبهة القاعدة في العراق، ولكن بعضهم قالوا إنَّها قد مُنعت بسبب رفض الامتثال للملاحظات على مقالات الرأي (نصراوي، 2007). ولم تظهر الطبعة السعودية لصحيفة الحياة على أرفف بيع الصحف لمدة أربعة أيام، لكن قصة الرجل السعودي كانت متاحة على الموقع الإلكتروني للصحيفة. وعلى عكس الصحف الأخرى، فإن طبع صحيفة الحياة في طبعاتها السعودية يتطلب الحصول على فسح بشكل يومي من وزارة الإعلام والصحيفة تسعى إلى إلغاء هذا الفسح اليومي وتعزيز الرقابة الذاتية مثل الصحف السعودية الأخرى (الموقع الإلكتروني للعربية، 2008).

إن برامج قناة العربية نفسها – وهي قناة فضائيَّة سعوديَّة – ومحطات فضائية أخرى تملكها السعودية أو تؤثر عليها، تكون مراقبة أحيانًا عندما يُعتَبَر الموضوع حسَّاسًا جدًّا أو حرجًا. وهناك مثالان على ذلك في يونيو ويوليو 2007 عندما لم تتم إذاعة مقابلة تلفزيونية في برنامج (إضاءات) مع المحامي وناشط حقوق الإنسان عبد الرحمن اللاحم، لأنه انتقد المؤسسة الدينية هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (يُشار إليها أحيانًا بالشرطة الدينية) لأنها تتخَطَّى صلاحياتها وتستخدم القوة المفرطة. والمثال الثاني هو سحب حلقة عن زنى المحارم في السعوديَّة من برنامج "امرأة وأكثر" الذي كانت تقدِّمه مخرجة الأفلام السعوديَّة هيفاء المنصور على القناة اللبنانية إل بي سي، وهذا البرنامج لم يستمرَّ كثيرًا على كلِّ

حال، وقد كان يناقش قضايا المرأة السعودية الحيوية والمثيرة للجدل مثل قيادة السيارات، والطلاق، وهروب الفتيات من بيوتهن، وإدمان المخدرات، ولكن لم يُعلَّق في الصحف المحلية على أي من هذه الإلغاءات أو غيرها من البرامج المدرجة في جدول البث. ومع ذلك، فقد تَصدَّر سجن الصحفي رباح القويع في 3 أبريل عام 2006 العناوين الرئيسية عندما تمَّ القبض عليه في حائل لنشره تعليقات على الإنترنت قالت السلطات إنَّها أثارت الشكوك حول اعتقاده في الإسلام (مبارك، 2006، ص 2)، ويمكن الاحتجاج بأن إمكانية الكتابة عن القبض على القويع يُعَد تقدُّمًا في حرية الصحافة في المملكة العربية السعودية لأن مثل هذه القصص لم يكن ليسمح بأن يتم نشرها قبل عقد مضى، خاصة أن تعليقات القويع كانت هجومية على الدين. هذا حقيقي. ولكن حقيقة أنه قد تمَّ القبض على القويع أصلاً بسبب تعليقات نشرها على الإنترنت، والطريقة التي تمَّ القبض عليه بها؛ إذ تمَّ استدراجه للحضور إلى المخفر بادعاءات كاذبة، هو نوع التهديد الذي يجعل العديد من الصحفيين والكُتَّاب والمحررين يفكرون مرتين ويكون كل منهم رقيبًا على نفسه سواء بالتراجع عن قصة أو التخفيف من حدتها.

علاوة على ذلك، فإن قصة القبض على القويع لم تظهر في الصحف إلا بعد بضعة أيام من إلقاء القبض عليه، رغم أن الصحف علمت بأمر القبض عليه لكنها اختارت أن تنتظر وتتحقق من "الأمور"، وهذا هو الحال غالبًا مع العديد من القصص الحساسة والمثيرة للجدل والممنوعة التي تظهر في الصحف، في حين أن قصصًا أخرى مماثلة قد لا يتم طباعتها ونشرها على الإطلاق.

ومع ذلك، لا بد أن نقرَّ أنَّ عمليَّة سجن صحفي أو كاتب أو رئيس تحرير أو ناشط أقل كثيرًا ممَّا كانت عليه في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. فعادة ما يوقفون عن العمل أو الكتابة في أي صحيفة محلية حتى إشعار آخر. وأكثر الأمثلة شهرة هو إيقاف رئيس تحرير صحيفة الوطن، جمال خاشقجي لأنه كتب مقالات افتتاحية ينتقد فيها "الشرطة الدينية" في عام 2005، لكن تمَّت إعادته رئيسَ تحرير في عام 2007، ولم يكن بدون عمل خلال هذا الوقت، فقد تمَّ تعيينه مستشارًا إعلاميًّا للسفير السعودي في المملكة المتحدة، الأمير تركي الفيصل الذي أصبح بعد ذلك سفيرًا للسعودية في واشنطن وأخذ خاشقجي معه. ومثال آخر على إيقاف كاتب صحفي، وهو أمير وكان جده ملكا، عمرو الفيصل، لكتابته مقالاً في صحيفة الوطن في يوليو 2007 – وقد تمَّ نشره بعد ذلك بالإنجليزيَّة في صحيفة عرب نيوز في 21 يوليو عام 2007 – عن عدم كفاءة المحكمة العامة في جدة. ولم يعد للكتابة في الصحف حتى مثول هذا الكتاب للطبع.

مع هذا، فإن حقيقة أن قليلاً من الصحفيين والكُتَّاب الصحفيين تمَّ سجنهم وإيقاف بعضهم الآخر بسبب كتاباتهم يُعَد مُحبِطًا ومُثبِّطًا للعزائم. علاوة على ذلك، طبقًا لأنظمة عام 2001 التي أصدرها مجلس الوزراء، فإن كل الموضوعات التي تتعلق بالإعلام تقع تحت سلطة ومسؤولية وزارة الثقافة والإعلام، وبناء على ذلك فإن أي شكاوى للعاملين بالإعلام أو المواطنين ضد أحد العاملين بالإعلام أو أحد المؤسسات الإعلامية يجب أن يتم تقديمها إلى الوزارة. وهذا يطرح سؤالاً فيما يخص تضارب المصالح، لكن قد يحتجّ بعض الصحفيين والكُتَّاب بأن الذهاب إلى الوزارة أفضل من الذهاب إلى المحكمة حيث يمكن أن تستغرق القضية وقتًا طويلاً جدًّا أو لا يكون الحكم بالفعل في صالح حق الصحفي في حرية التعبير التي من المفترض أن تكون مكفولةً طالما أن ما يكتبه الصحفي أو الكاتب الصحفي لا يكون افتراء أو بدون دليل يدعم تقاريره. وقد تَمَثَّل ذلك في القضية التي رفعها أستاذ جامعي ضد الأستاذ الجامعي والكاتب الصحفي حمزة المزيني والذي ادَّعى أنه قد انزعج كمسلم تقي من آراء المزيني. وقد حُكِم

على المزيني في عام 2005 بالسجن لمدة أربعة أشهر و200 جلدة. ولم يكن يجدر بالمحكمة أن تقبل القضية في المقام الأول بسبب أنظمة عام 2001 الخاصة بقضايا الإعلام. بالإضافة إلى ذلك، فإن حكمها ضد المزيني أعطى إشارة سلبية بالنسبة للحقوق وحماية حرية التعبير ويُعَد بمثابة دعوة لأنواع الادعاءات التي يمكن إقامتها ضد كاتب. ولكن، بفضل تدخّل ولي العهد آنذاك – الأمير عبد الله – تمَّ إسقاط الحكم وتمت إعادة توجيه القضية إلى وزارة الإعلام التي صرفت النظر عنها. وقد كانت هناك محاولات لرفع قضايا مماثلة في المحاكم ولكن أُعيد توجيهها إلى وزارة الإعلام للنظر في هذه الادعاءات.

وقد يجازف بعض المحررين بقصة ويقوم بنشرها، لكن فيما بعد يتم الضغط عليهم "عن طريق مسؤولين كبار" لسحبها بعد أن يتم النشر. وعلى سبيل المثال نأخذ الخبر الذي نُشر عن هجوم بعض المحافظين على ممثِّلي مسرحية "معتدلون بلا اعتدال" على مسرح كلية اليمامة بالرياض في 27 نوفمبر عام 2007، لأنهم اعترضوا على موضوع المسرحية التي تنتقد المحافظين المتطرفين. وظهرت القصة في صحيفة الوطن في اليوم التالي بصور الهجوم وصور تدَخُّل الشرطة لحماية الممثلين، ولكن بعدئذ تمَّ جمع الصحيفة من أماكن بيع الصحف وأُعيد طبعها بدون القصة بينما تمَّ توجيه باقي الصحف بعدم ذكر الحادثة. ورغم ذلك، كانت وكالات الأنباء قد أخذت القصة من على الموقع الإلكتروني للصحيفة كما نَشر بعض الأفراد الصور الخاصة بهم وتقريرهم عن الحادثة على الإنترنت. ومع كل التغطية العالمية للحادثة والضغط على السلطات، نُشِرَت القصة مرة أخرى بعد بضعة أيام في الصحف المحلية مع بيان من أمير الرياض – الأمير سلمان بن عبد العزيز – مؤكِّدًا أن المسرحية سوف تُستأنف وأنه سوف يحضر عرض المسرحية شخصيًّا.

ومن هذه الحادثة وغيرها ممَّا يتضمَّن القيود الموضوعة على بعض الكُتَّاب أو الأنشطة التعبيرية التي قد تزعج أشخاصًا معينين، هناك شيئان يمكن أن نستنتجهما. أولاً، أن المسؤولين يتخذون موقفًا أكثر تساهلاً وقبولاً من الآراء المختلفة والمعارضة لموضوعات مثل المعتقدات الدينية، وحقوق المرأة، وإصلاح التعليم، والنظام القضائي، وغيرها، وهي مواضيع لم تكن تتم مناقشتها في الإعلام أو أشكال الفنون بمثل هذا الانفتاح – إلى حدٍّ ما – فقط منذ بضع سنين مضت. العامل الثاني الهام جدًا هو دور الإنترنت ووسائل الاتصالات الحديثة الأخرى التي كسرت الحواجز ومكَّنت من تبادل المعلومات بشكل سريع بحيث تكون مباشرة وغير مراقبة. وقد فتحت هذه الوسائل الأبواب والنوافذ على العديد من جوانب الحياة في السعودية ممَّا كان بعيدًا عن الضوء من قبل. والحقيقة المزعجة بالنسبة لكلِّ هذه الحالات هي أنه لا توجد خطوط حمراء واضحة عن ماذا يمكن أو لا يمكن الكتابة عنه. وذلك في الأغلب يترك لتقييم وحكم رئيس التحرير وعلاقته بالسُلطة، إلا أنَّ الصحفيّين والمحررين لديهم فكرة عامة عن ماهية الخطوط الحمراء وهم يحاولون الالتفاف حولها عن طريق الحرص في اختيار كلمات قصصهم التي تتعلق بهذه الخطوط الحمراء. وخلال السنوات القليلة الماضية أصبح الصحفيون والمحررون أكثر جرأة في تخطي الحدود والمجازفة بالدخول في مناطق لم يطأها أحد من قبل، ولكن الرقابة المبالغ فيها أدت إلى نتيجة جانبية؛ إذ حاول بعض الصحفيّين تخطِّيها والمجازفة بالدخول إلى مناطق لم يدخلها أحد من قبل عبر الادعاءات الزائفة أو المبالغ فيها؛ إذ إنَّهم يعتبرون الصدام مع الرقابة وسام شرف لجرأتهم في حين أن الحقيقة قد تكون أنها مجرد حالة تقرير سيئ غير صالح للطبع. على الرغم من هذا، فإن الأبواب قد فتحت للموضوعات التي كانت خارج الحد من قبل، ولكن يجب أن نتذكر أن هذا التقدم قد تلقَّى إشارة خضراء من السلطات العليا.

وكمثال على مدى تطور الصحافة السعودية في تغطيتها الصحفية – في خلال الشهور الأخيرة من عام 2007 – اثنتان من المؤسسات الحكومية اللتين كانتا بعيدتين عن متناول الصحافة أصبحتا تتصدران العناوين الرئيسية. إحداهما: هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بسبب سلوك أعضائها الفظ وغير المقبول أحيانًا وتخطيهم سلطاتهم، خاصة بعد أن تسببوا في وفاة رجلين – أحدهما في الرياض والآخر في تبوك – بينما كانا في عهدتهم، وقد بدا من إجراءات المحكمة في قضيَّة الرياض أن أعضاء الهيئة المتورطين قد يفلتون من عقوبة القتل. ودائمًا ما كانت الهيئة تتصرف في الماضي وكأنها فوق القانون والمحاسبة، لكن حالتي القتل هاتين وحالة المرأة التي اتهمتهم بإلحاق ضرر نفسي وجسدي ومادي بها بسبب حادثة في الرياض عام 2004، قد كشفت الهيئة. المؤسسة الحكومية الأخرى هي النظام القضائي بسبب عدم كفاءته والتناقض في إصدار الأحكام أو سوء تطبيق العدالة في رأي خبراء القضاء وناشطي حقوق الإنسان. أحد هذه القضايا المشهورة هي قضية الطلاق الإجباري لفاطمة ومنصور التيماني الذي فرضه إخوتها غير الأشقاء من خلال المحكمة بسبب "عدم تكافؤ النسب". وكان عليها أن تتحمل السجن لمدة عام وأن تقيم في ملجأ للنساء لعام آخر وأكثر منفصلة عن زوجها وطفليها الصغيرين بسبب أحد القضاة الذي طلَّقها من زوجها بشكل ظالم وغير إسلامي بناء على ادعاءات إخوتها غير الأشقاء. والقضية الأخرى المشهورة على مستوى العالم، قضية الفتاة ذات التسعة عشر ربيعًا التي كانت ضحية اغتصاب جماعي وتمَّ الحكم عليها بالسجن لمدة ستة أشهر و200 جلدة لأنها كانت مع رجل من غير أقربائها عندما تمَّ اختطافها واغتصابها بواسطة سبعة رجال في القطيف وقد عفا عنها الملك عبد الله فيما بعد. والجدير بالملاحظة عن تغطية هاتين القصتين والقضايا الأخرى المشابهة هو درجة الرقابة الذاتية التي يتم تطبيقها في تحرير القصة وفي وضعها في الصحيفة. فبينما استخدم بعضهم العناوين الرئيسية بالخط العريض على الصفحات الأولى، كان الآخرون متحفظين ومتحيّزين للنص "الرسمي" للقصة. وفي نفس الوقت، قد تظهر بعض القصص وتنتشر بالفعل على المواقع الإلكترونية والمدونات ولكنها بالكاد تُذكر أو لا يتم ذكرها أبدًا في الصحف. وعلى الرغم من هذا، فإن هذه التغييرات مُرحَّب بها وتحتاج إلى تطوير.

الوجه الآخر للعملة هو حقيقة أنه لم تتم أبدًا مقاضاة الصحف بنجاح، ليس لأن القضايا التي رفعت ضدها ضعيفة، لكن لأنه لا يوجد نظام حقيقي لمعاقبة الصحف وحماية الناس – حتى المسؤولين – من الهجوم غير المبرر أو الافتراء وتشويه السمعة. وكما هي الحال في قضية حرية التعبير، فإن الأنظمة الموضوعة لمجابهة الافتراء والتشهير تأتي بنودًا عامَّةً بدون أن تدعمها قوانين وإجراءات معينة. فيمكن لصحيفة أن تهاجم وزيرًا باسمه – وهذا باعتباره شخصيَّة عامَّةً وموظَّفًا مسؤولاً – وتكيل كل أنواع الاتهامات أو الادعاءات ضده وضد وزارته بدون أن يكون لديها بالضرورة أدلة كافية وينجو كاتب المقال بفعلته تلك لأن الدخول إلى المحاكم ليس أكثر من مشاحنات بلا نتائج مضمونة، بالإضافة إلى أنَّه ضدُّ الأنظمة الجديدة الصادرة في عام 2001. والملاذ الأفضل والمألوف للوزير أو الموظف أو الإدارة سواء كان شخصيَّة عامة أو خاصة، هو أن يرفع الأمر لوزارة الإعلام للنظر في المسألة واتخاذ الإجراءات الملائمة. في غضون ذلك، فإن الصحيفة غير الواثقة من المصادر أو المعلومات، تحمي نفسها من المسؤولية القانونية وقضايا الافتراء والتشهير التي قد تُرفع ضدها عن طريق عدم التصريح باسم الشخص أو المؤسسة التي تتضمنها القصة ومع ذلك تعطي كل أو بعض التلميحات والدلائل عن هوية هذا الشخص أو المؤسسة. لهذا، فمن المألوف أن نقرأ حكايات مبهمة بدون العناصر الأساسية للقصة الإخبارية.

والتطورات الأخرى في صناعة الصحافة تتضمن تشكيل لجنة من الجهات المختصة للنظر في آلية أكثر سرعة لبحث طلبات إصدار التصاريح للصحف الجديدة (الحياة، 2007، ص 29)، وهذه أيضًا علامة طيبة على بيئة صحفية أكثر انفتاحًا. وقال السيد إياد مدني وزير الإعلام والثقافة، إن المملكة تحتاج إلى المزيد من الصحف اليومية لأنها من بين أقل دول العالم فيما يخص عدد الصحف اليومية نسبة إلى عدد السكان، وأنه في خلال الثلاثين عاما الماضية تمَّ إصدار ترخيص جديد واحد فقط لصحيفة يومية وهي صحيفة الوطن (بدأت النشر في عام 2000)، ليتم إضافتها إلى الصحف التي أُنشئت في الستينيات من القرن الماضي. ومع ذلك فما تزال عملية الحصول على ترخيص لصحيفة جديدة معقَّدة، وطويلة، وبيروقراطيَّة، لذا فهي غير مشجّعة لأي مستثمر حقيقي. وفي عموده في جريدة الشرق الأوسط في 24 يوليو عام 2007، كتب عبد الرحمن الراشد أن نظام الصحافة يحتاج إلى المراجعة حتى يرخي بعضًا من القيود المفروضة على المساهمين فيما يخص عدد الأسهم المملوكة والحقوق الممنوحة لهم، وبالتالي يمكن جعله قطاعًا قابلاً للاستثمار. من ناحية ثانية، قال الوزير مدني إن أي طلب لإنشاء صحيفة يومية يجب أن يكون قائمًا على دراسة منهجية علمية وليس على مجرد فكرة ويجب أن يفي بمتطلبات الاستثمار والتنظيم والخبرة المهنية ليحصل على دعم الوزارة التي ستقدم الطلب بدورها إلى مجلس الوزراء ليصادق عليه قبل إصدار الترخيص (الحياة، 2007، ص 1) وذلك حسب نظام المؤسسات الصحفية. في عام 2001، استبدل مجلس الوزراء نظام 1964 للمؤسسات الصحفية الأهلية والذي بموجبه تمَّ وضع جميع الصحف والمجلات الصحفية المستقلة الأهلية في ذلك الوقت تحت إدارة المؤسسات الصحفية التي أقرَّتها الحكومة. والنظام الجديد يقوم بتنظيم عملية إنشاء، وإدارة، وحل المؤسسات الصحفية. علاوة على ذلك، ينص النظام الجديد للمؤسسات الصحفية بوضوح في مادته رقم 11 على أن ترشيح وإقالة رئيس التحرير عن طريق مجلس إدارة المؤسسة الصحفية يتطلب موافقة الوزارة. ويفهم المستثمرون ضمنيًّا أنه قد يكون من الصعب جدًّا أن تقوم بتأسيس صحيفة وتبقيها مفتوحة بدون مساندة شخص بارز مع مصادر تمويل هائلة، ويفضل أن يكون شخصًا ذا منصب رفيع من العائلة المالكة. وقد أُجيزت صحيفتان منذ عام مضى وهما "الصباح" – ومقرُّها تبوك في الشمال – و"العربية" في الرياض ويتم إعدادهما للإصدار.

هيئة الصحفيين السعوديين:

ربما تكون هيئة الصحفيين السعوديين هي أحد الأشياء المثيرة في هذه التطورات، لكنها حتى الآن أثبتت أنها خيبة أمل. فقد تمَّ تأجيل الانتخابات الخاصة بأول مجلس إدارة لها في عام 2004 ثلاث مرات لأسباب يمكن أن تعتبر مضحكة، ولكن لعلها أيضًا تعكس عدم خبرة البلد بالانتخابات. فقد كانت أول انتخابات من أي نوع منذ أربعين عاما. ففي أول الأمر، تمَّ تحديد موعد الانتخابات في الثامن من يناير عام 2004 ولكن كان على اللجنة التأسيسية تأجيلها بعد أن سحبت سبع شخصيات بارزة ترشيحها فجأة قبل يوم واحد من الانتخابات (قستي، 2004، ص 2). فقبل يومين من الانتخابات، أعلنت اللجنة قائمة من ثلاثة وعشرين مرشَّحًا يتنافسون على مقاعد مجلس الإدارة التسعة. وقد تضمنت القائمة تسعة رؤساء تحرير حاليين وثلاثة سابقين ولم تتضمن أية امرأة. وقد كان السبعة الذين انسحبوا جميعهم إما رؤساء تحرير حاليين أو سابقين. وقالوا إنهم قد انسحبوا لأسباب شخصية، ولكن في الأغلب كان لهذا علاقة بالانتقادات التي أُثيرت حول وجودهم في الهيئة؛ لأن هذا قد يتعارض مع الغرض من إنشائها، وهو أن تقوم بتمثيل الصحفيين وحماية حقوقهم بما في ذلك الدفاع عن حق الصحفي ضد سوء معاملة رئيس

التحرير. ومع ذلك، فقد كان هناك من يشعر أن وجود رؤساء التحرير في المجلس سيقويه خاصة في البداية. وفي آخر الأمر يبدو أن الرأي الثاني قد لاقى استحسانًا وأعاد معظم المرشحين السبعة ترشيح أنفسهم وواصلوا للفوز ببعض المقاعد. وفي الحقيقة، فإن سبعة من الفائزين كانوا رؤساء تحرير حاليين أو سابقين أو نوَّابًا لرئيس تحرير. وتذمر العديد من الصحفيين المرشحين وشعروا أنها لم تكن منافسة عادلة لأن الأعضاء الذين صوّتوا شعروا إلى حد ما بالضغط من أجل أن يصوّتوا لصالح رؤساء التحرير. علاوة على ذلك، لم تكن هناك حملة انتخابية حقيقية قام بها رؤساء التحرير، فقد اعتمدوا على سلطتهم وأسمائهم المعروفة بدون تقديم أي أجندة عمل أو خطة حقيقية عما ينوون القيام به بصفتهم أعضاءً لمجلس الإدارة. وكان من قام بمجهود في الدعاية الانتخابية بالفعل هم الصحفيون.

أما عن عدم وجود أية امرأة مرشحة على القائمة، فقد كان هذا لأن المرأة لم تكن تعتبر مؤهلة على الإطلاق للترشح أو لعضوية المجلس. واعترضت الصحفيات وبعض الصحفيين والكتَّاب الصحفيين كذلك على هذه التفرقة والتهميش وأداروا حملة من أجل حق الصحفيات في ترشيح أنفسهن والمنافسة على مقاعد المجلس بالمساواة مع الرجال بما أنَّهن دفعن نفس قيمة العضوية مثل الرجال واتبعن نفس القواعد. وظل النقاش مستمرًّا لبعض الوقت قبل أن توافق اللجنة التأسيسية على السماح للنساء بالمشاركة. وقامت العديدات بترشيح أنفسهن، ولكن في آخر الأمر، لم يتأهَّل كثير منهنَّ للترشُّح لأنهن كن يعملن صحفيَّاتٍ بدوام جزئي (بالقطعة) كما تمَّ حرمان بعضهنَّ من الترشُّح لأخطاء إجرائية أخرى. وكان هذا من بين أسباب تأجيل الانتخابات للمرة الثانية من 26 فبراير إلى 5 أبريل.

السبب الآخر للتأجيل كان يتعلق بعملية التصويت والتحقق من أهلية المتقدمين للعضوية (قستي، 2004، ص 2). وطبقًا لتركي السديري – وهو رئيس مجلس إدارة اللجنة المنظمة ورئيس تحرير صحيفة الرياض، وكان أيضًا من بين المرشحين وفاز بأكبر عدد من الأصوات، وبذلك أصبح أول رئيس مجلس إدارة للهيئة – فقد تأجلت الانتخابات مرة أخرى لأنَّ الذين لم يتمكنوا من الحضور لمقر الانتخابات في الرياض ليدلوا بأصواتهم وقاموا بالتصويت عن طريق الإنترنت أو الفاكس أو الهاتف اعتُبِرَت أصواتهم غير قانونية. وكان هذا من بين الشكاوى والانتقادات التي ثارت عندما تمَّ إعلان الأنظمة الخاصة بالتصويت لأول مرة. وشعر العديد من الصحفيين المقيمين خارج الرياض أنه عبء غير ضروري بالنسبة لهم أن يسافروا إلى الرياض للإدلاء بأصواتهم في الوقت الذي توجد فيه وسائل حديثة وفاعلة لفعل ذلك، ولكن بعد الموافقة على تغيير القواعد، غيّرت اللجنة رأيها مرة أخرى لأنها قالت إن التصويت عن طريق هذه الوسائل ضد لوائح الهيئة؛ إذ إنهم لا يستطيعون التحقق من صحة الأصوات. كما كان لديهم أيضًا مشكلات مع مئات الأشخاص الذين تقدموا بطلبات لعضوية الهيئة مدَّعين أنهم يعملون صحفيِّين بدوام كامل ولذا فهم مؤهلون للتصويت ولكن في الحقيقة لم يكونوا كذلك.

لذا في النهاية، عندما جرت الانتخابات في 7 يونيو 2004 كان هناك واحد وثلاثون مرشَّحًا، خمسة منهم فقط كانوا من النساء (عقيل، 2004، ص 2). وكان على الصحفيين أن يسافروا إلى الرياض لاختيار مرشحيهم أو يفوِّضوا زميلاً لهم بشكل رسمي ليقوم بالتصويت نيابة عنهم. وذكرت روايات شهود العيان والتقارير أن عملية الانتخاب كانت فوضوية ولا تتصف بالمهنية أو الاحتراف، خاصة في القسم الخاص بالنساء؛ إذ لم يكن هناك حتى صندوق اقتراع ملائم (الصور التي أُخذت من القسم الخاص بالرجال أعطت انطباعًا مختلفًا). هالة الناصر، واحدة من التسع نساء اللاتي كن على قائمة المرشحين في أبريل ولكن لم تتأهل بعد ذلك بعد التأجيل لأنها لم تتقدم بترشيح نفسها قبل الموعد النهائي – تدَّعي

أنَّه لم يتم إعلامها بالموعد النهائي حيث كانت خارج البلاد في هذا الوقت – وصفت المشهد للمراسلين الصحفيين في كتابها (شهرزاد في الصحافة السعودية، 2005، ص 127). قالت إنَّ العديد من الصحفيَّات أتين لاختيار مرشحيهم لكنهنَّ وجدن الحجرة المخصَّصة لهنَّ غير مناسبة لعددهن وغير مجهزة بشكل لائق للاقتراع، "لقد أحضروا لنا كرتون بطاطس فرفضت أن أضع بطاقتي داخله". وبعد أن اعترضت النساء، أحضر المنظمون لهنَّ صندوقًا مغلقًا، ولكن الفوضى والتأخير تسبَّبا في انسحاب العديدات قبل الإدلاء بأصواتهن أو انتظار إحصاء الأصوات الذي قالت الناصر وأخريات عنه إنَّه قد تمَّ في حجرة مغلقة و"تحت طاولة الاجتماعات" ولذا قد أثار العديد من الأسئلة والشكوك عن التلاعب، خاصة أن الإشاعات نشرت أن الفائزين النهائيين قد تمَّ الترويج لهم على الإنترنت وتم تحديدهم سلفًا في اجتماع سري في اليوم الذي سبق الانتخابات. وقد كان هناك سيِّدتان من بين الفائزين وهما (ناهد باشطح ونوال الراشد) وكلتاهما صحفيتان في صحيفة الرياض.

ومنذ ذلك المشهد قبل ثلاث سنوات، لم يُسمع شيء عن الهيئة أو منها فيما عدا اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة مع الشخصيات البارزة. وقامت الهيئة بإصدار وتوزيع كتيب يشمل لوائحها وأهدافها وبطاقات العضوية بعد عام من الانتخابات تقريبًا، وكان النبأ الوحيد الذي تمَّ نشره عن أنشطتها يتعلَّق بالترخيص والتمويل اللذين وفَّرتهما بلدية الرياض لإنشاء مقر دائم للهيئة سوف يكون كبيرًا ورفيع المستوى بشكل مناسب لمجلس الإدارة وأنشطته التي سوف تتضمن برامج تدريبية ومحاضرات. ومن ناحية أخرى، فقد ظلت الهيئة ساكنة وغير فاعلة في الاستجابة لشكاوى الصحفيين وملاقاة متطلباتهم. وقرر العديد من الصحفيين عدم تجديد عضويتهم لأنهم شعروا أنها إهدار للنقود. وخلال الثلاثة أعوام الماضية، لم يلتقِ مجلس الإدارة مع الصحفيين ولا مرة واحدة ولم يقم بأي نوع من الأنشطة، مثل البرامج التدريبية أو رفع قضايا الصحفيين في المحاكم – وهذا من ضمن المهام التي أُوكِلَت للمجلس – لأنَّ أعضاءه يدَّعون أنَّه ليس لديهم موارد كافية. ولم تصدر أيُّ دعوة لعقد أيِّ اجتماع للجمعيَّة العموميَّة. وقد فشلت هيئة الصحفيين السعوديين ومجلس إدارتها في وضع مجموعة مبادئ أخلاقية للصحفيين والمحررين لكي يعرفوا حقوقهم وواجباتهم، فلم تصدر خطابًا أو تصريحًا واحدًا بالنيابة عن الصحفيين عن حقهم في الوصول إلى المعلومات أو في الدفاع عن صحفي مظلوم من محرر أو من موظف مسؤول، ولم ترفع قضية واحدة في المحكمة للدفاع عن حقوق أحد الصحفيين. وفي مقابلة مع صحيفة الشرق الأوسط، (الحمدان، 2008، ص 14) أعلن فيها الأمين العامُّ للهيئة الدكتور عبد الله الجحلان أنَّه سوف يتم افتتاح المقر الجديد في مارس عام 2008. وقال أيضًا: إن حل الخصومات بين الصحفيين ورؤساء التحرير هو أقل ما يمكن أن تتناوله الهيئة لأن هذه الخصومات يحكمها نظام العمل والعمال. ومن ناحية أخرى، أكَّد أن هيئة الصحفيين السعوديين قامت بدورها في المساعدة بالرأي والجانب القانوني من خلال قضايا كثيرة عرضت عليها، لكنه لم يذكر أية أمثلة لهذه القضايا في المقابلة، كما أنه لم يتم ذِكر هذه القضايا في الصحف. كما أوضح أيضًا أنه لا توجد أية لوائح تمنع المرأة من أن تصبح رئيسةً لمجلس الإدارة كما لا يوجد مانع من أن يكون المجلس كله من النساء إذا حصلن على الأصوات اللازمة لذلك. وقال د. الجحلان أيضًا في المقابلة: إن هناك بعض الأنظمة في نظام الهيئة تحول دون انطلاق مجلس الإدارة وإنَّ هناك اقتراحات للجمعية العمومية لتغيير بعض بنود اللائحة.

التطورات أو الافتقار إليها بالنسبة للمرأة السعودية:

ماذا تعني كل هذه التطورات الإيجابية والسلبية للصحفيات؟ إنها لا تعني الكثير، فما زلن يتقاضين رواتبَ أقل من الرجال، ويتم استغلالهن والتفرقة ضدهن ولا يُقدَّرن حق قدرهن ولا يحترمهن بعض أفراد المجتمع وبعض من زملائهن وتتم مضايقتهن والتلاعب بهن. والجزء الأسوأ أن القوانين والنظم – وهذه القوانين منصوص عليها إلاّ أنَّها غير مطبّقة كما أنَّها مطّاطة ومبهمة في معانيها وتفسيراتها – لا تحمي حقوق الصحفيين أو الصحفيات، فيُترك الصحفيون تحت رحمة وحرية تصرُّف رئيس التحرير مع كون الصحفيات هن الأضعف والأكثر تعرُّضًا للحرمان من الحقوق من الصحفيين الرجال.

وفي الندوات التي تُعقَد واحدة بعد الأخرى عن المرأة في الإعلام ويتمُّ التركيز فيها على قضايا الصحفيَّات ومشكلاتهنَّ، تكرِّر النساء المطالبة بالمساواة في الرواتب، وتكافؤ الفرص، والحماية، وتأمين العمل، ومراكز التدريب. ولكن يبدو أن وزارة الإعلام مصممة على تجاهلهن وأثبتت هيئة الصحفيين السعوديين عدم كفاءتها تمامًا حتى الآن. وقد وضح هذا بشكل ساطع عندما تمَّ إيقاف مذيعتين عن العمل في إذاعة الرياض بعد أن تقدمتا بشكاوى عن تأخر الرواتب والمضايقات (العصيمي، 2007، ص 2). وقد تحدثت المرأتان عن مشاكلهن في منتدى الإعلاميات السعوديات الثاني الذي عقد في الرياض في 2–3 مايو عام 2007 الذي نظّمه مركز المرأة السعودية الإعلامي تحت رعاية الأميرة عادلة بنت عبد الله بن عبد العزيز أثناء جلسة حول حقوق الصحفيات. المذيعتان كلتاهما تعملان بدوام جزئي، على الرغم من أنهما تعملان في المحطة منذ ما يزيد على العشر سنوات، وقد اشتكتا من عدم دفع رواتبهما لعدة أشهر، كما أنهما لا تحملان بطاقة التعريف الخاصة بموظفي الإذاعة التي تسمح لهما بإيقاف سيارتيهما داخل الموقف الخاص بالمحطة، وغني عن الذكر المضايقات التي تتعرضان لها من زملائهن الرجال. وقال مسؤول وزاري: إنَّ شكاواهنّ كانت "انتقادًا" للوزارة وتم تداولها قبل رفعها إلى مسؤولي الإذاعة، وقد أنكرت المرأتان أن هذا هو الحال قائلتين إنهما قد رفعتا الأمر لمسؤولي الإذاعة لكن لم يتم فعل أي شيء. وبالطبع، فإن إيقاف المذيعتين أوضح الحقيقة للنساء الأخريات اللاتي يعملن في الإعلام واللاتي قد يتردَّدن الآن في التحدث بصراحة عن قضاياهن لخوفهن من العواقب. وقد أُعيدت المذيعتان للعمل في نهاية الأمر بعد تدَخُّل الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير الرياض.

مركز المرأة السعودية الإعلامي:

مع ذلك، فقد كان هناك بعض النجاحات. أحد هذه النجاحات هو مركز المرأة السعودية الإعلامي الذي أنشأته الصحفية ناهد باشطح في الرياض في يناير عام 2004، لتوفير الاستشارات، والتدريب، والبحث، والدعم للمرأة السعودية في الإعلام. وقد نظّم المركز منتديين للإعلاميات السعوديات حيث نوقشت حقوقهن وقضاياهن وأُوصِي بآلية لدعم ودمج المرأة في الإعلام، وهذا يتضمَّن التدريب، والتعليم، وفرص العمل. ويعمل المركز حاليًّا على استكمال كتابين هامين – وهما "مسيرة الإعلام السعودي النسوي: رائدات الإعلام" و"دليل الإعلاميات السعوديات" – يحتويان على السير الذاتية لحوالي أربعمائة امرأة يعملن في وسائل الإعلام في السعودية. وكلا الكتابين يوثِّق ويسجل تقدم وإنجازات المرأة السعودية في الإعلام، وهو شيء مفقود حتى الآن – كما اكتشفت بنفسي عندما كنت أعدُّ بحثي – ولذا فإن هذين الكتابين سوف يكونان مرجعًا قيماً للأبحاث.

ومن الجدير بالملاحظة هنا أنه في الثلاث سنوات الماضية تمَّ تأليف بضعة كتب ودراسات بحثية عن المرأة السعودية في الإعلام بيد نساء عملن في هذا المجال لسنوات ويتحدثن من واقع خبرة.

أحد هذه الكتب هو (عمل المرأة السعودية في وسائل الإعلام: واقعه وآفاقه المستقبلية)، تأليف أمجاد رضا، وهي صحفية مخضرمة مقرها جدة. والكتاب نَشر لرسالتها في الماجستير التي أكملت فيها استبيانًا ضمَّ قرابة خمسين شخصية إعلامية من النساء والرجال من مختلف المستويات المهنية، عن المفاهيم، والحقائق، والتحدِّيات التي تواجه المرأة العاملة في أجهزة الإعلام السعودية. هذه الكتب والدراسات البحثية من إنتاج النساء السعوديات يُعتبر تطوُّرًا جيِّدًا فيما يخص توثيق وكشف الحقائق التي نأمل أن تؤدي إلى تغيّرات إيجابية ولا سيما عندما تُشير كل هذه الكتب والدراسات بما فيها دراستي إلى نفس المشكلات والقضايا.

وقد كنت من بين المتحدثات في منتدى الإعلاميات السعوديات الثاني وقد قدَّمت فيه ورقة عن نتائج أطروحتي عن المرأة السعودية في الإعلام والحاجة إلى صحفيات متخصصات وإلى فرص عمل أفضل للصحفيات. وكنت قد شاركت من قبل في ندوة وورشة عمل عن دور الإعلام في تنمية الإنسان نظَّمها مكتب برنامج الأمم المتحدة للإنماء (UNDP) في الرياض من 27 إلى 28 نوفمبر عام 2006، وكانت إحدى ورش العمل عن دور الإعلام في تمكين المرأة. واتفق المشاركون في ورشة العمل على أن الإعلام السعودي فشل في تمكين المرأة ولكن كانت هناك جهود في السنوات القليلة الماضية لإصلاح ذلك (عقيل، 2007، ص 12).كما ذكروا أيضًا أنَّه على الرغم من أن هناك اهتمامًا وتركيزًا متزايدًا على قضايا المرأة في الإعلام، تظل التغطية بشكل عام محدودة، وسطحيَّة، وخاضعة للرقابة. وكان رأيي خلال المناقشات أنه من أجل أن يقوم الإعلام بتمكين المرأة عن طريق مناقشة قضاياها بالإقناع ورفع الوعي وتقديم الحلول، فإن النساء العاملات في الإعلام أنفسهن يحتجن إلى تمكين. ونظرة سريعة على مدى بعدنا عن هذا والعقبات التي تقف في طريق تحقيق التمكين الحقيقي للمرأة في أجهزة الإعلام وفي مجالات عمل أخرى في المملكة العربية السعودية، تدل على كم العمل الذي يجب أن يتم إنجازه والتحديات التي تواجه هذه العملية. ومن الضروري أن نلاحظ مدى قِلَّة التغطية الإعلامية للمنتديين للإعلاميات السعوديات ولورشة العمل الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للإنماء والعديد من الندوات وورش العمل واللقاءات الأخرى التي تخص المرأة في أجهزة الإعلام (على الرغم من أن أية موضوعات تخص المرأة بشكل عام يتم تغطيتها عادة ولو بغرض الإثارة). ومن الواضح أن من يتخذون قرار ما يتم نشره أو إذاعته غير مهتمين بإلقاء الضوء على ظروف العمل والقضايا الخاصة بالمرأة في أجهزة الإعلام. وفي النهاية، أعتقد أن تمكين المرأة ومنحها حقوقها قرار سياسي يحتاج إلى أن تتبعه إجراءات عملية حقيقية لتنفيذه.

التقدم الذي تمَّ إحرازه في الإذاعة:

التقدم الآخر الذي أحرزته النساء العاملات في الإعلام حدث في الإذاعة. فقد سمحت محطة إذاعة جدة لامرأة بأن تذيع نشرة الأخبار لأول مرة في المملكة العربية السعودية، في أغسطس عام 2005 (مبارك، 2005، ص 24)، ولكن لم يُسمح بعد للنساء بإذاعة النشرة على التلفزيون السعودي. وكانت آخر مرة قدمت فيها امرأة نشرة الأخبار على القناة السعودية الأولى (باللغة العربية) في عام 1976، ولكن سُمح لهن بتقديم نشرة الأخبار على القناة الثانية (باللغة الإنجليزيَّة) وعلى قناة الإخبارية، ربَّما لأنَّه عادة ما يشاهد القناة الأولى الأشخاص المحافظون في المجتمع الذين يعارضون كشف المرأة وجهها في العلن، والاختلاط مع الرجال بأيِّ حال، وأن تكون النساء مستقلات عن الرجال. ومع ذلك، فإن النساء في القناة الأولى قد تحركن للأمام قليلاً فيما يتعلق بتقديم البرامج التي تتم إذاعتها في أوقات متأخرة من اليوم بدلاً

من ساعات النهار فقط، لكنهن ما زلن محدودات فيما يخص أنواع البرامج التي يقدمنها، وهي عادة ما تختص بالمرأة أو الطفل. بينما على القناة الثانية وقناة الإخباريَّة بشكل خاصّ، أحرزت المرأة تقدُّمًا في تقديم برامج من كافة الأنواع على مدار اليوم.

في نفس الوقت، ما تزال أخبار المرأة السعودية نادرة جدًّا في نشرة الأخبار على التلفزيون والإذاعة السعوديِّين. في العامين الماضيين، تضمنت نشرة أخبار المساء الرئيسية خبر ذهاب نخبة مختارة من السيدات المثقفات والعاملات إلى الملك عبد الله عندما أصبح ملكًا في عام 2005 للتعهد بولائهن كما فعل العديد من الرجال (وهو شيء معتاد ولكنها كانت المرة الأولى التي تقوم فيها النساء بذلك) والخبر الآخر عندما سافرت نخبة مختارة من النساء العاملات المحترفات مع نظرائهن من الرجال إلى الصين والهند في بعثة مدنية قبل أن يقوم الملك عبد الله بزيارته التاريخية لهذين البلدين في يناير عام 2006 ومن ثم التقى بالنساء هناك، ومرة أخرى عندما نُشِر خبر تعيين الأميرة الدكتورة الجوهرة بنت فهد بن محمد رئيسةً لجامعة الرياض للبنات بمرسوم ملكي في 13 أبريل عام 2007، وهو في حد ذاته شيء هام بالنسبة لامرأة أن يتم تعيينها في المنصب لأول مرة، وأن يتم ذكر اسم إحدى الأميرات في نشرة المساء الرئيسية في مناسبة غير وفاة إحداهن، فتقريبًا المناسبة الوحيدة التي يُذكَر فيها اسم امرأة سعوديَّة في نشرة أخبار التلفزيون هي وفاة إحدى الأميرات. كما لو أنه يُقصد أن النساء وقضاياهن وإنجازاتهن تظل غير مرئية وغير مسموعة على القنوات السعودية الرسمية على الرغم من أنه هناك الكثيرات من النساء السعوديات اللاتي حققن الكثير مما يبعث على الفخر ويستحق التباهي به في مختلف المجالات وعلى مستوى عالمي. ومع ذلك فيجب أن نعترف بأن العادات القبلية، التي ما يزال لها تأثير قوي على المجتمع، تلعب دورًا رئيسيًّا في هذا الإخفاء للنساء عن أعين العامة بما في ذلك حظر ذِكر أسمائهن.

وسجلت محطة إذاعة جدة أيضًا سبقا آخر. ففي شهر مايو عام 2006، قامت بتعيين أول امرأة تكون مديرةً للبرامج (عقيل، 2006، ص 2). وقد أُسند إلى دلال ضياء في البداية منصب مدير البرنامج الثاني للمحطة (برامج باللغة العربية على مدار 24 ساعة) مؤقَّتًا عندما تمت ترقية المدير السابق، ولكن بعد ذلك بعدة أشهر تمَّ تعيينها رسميًّا في هذا المنصب. وكما أشرت في أطروحتي، فإن الإذاعة هي أكثر مكان حققت فيه المرأة أقصى تقدم وما زالت مستمرة في فعل هذا. وبكل أسف، لا يستمع الكثير من الناس إلى الإذاعة وقد اشتكت النساء اللاتي يعملن في الإذاعة من الركود ونقص التمويل اللازم لإدخال معدات جديدة، وإشارة إذاعية أقوى، والمزيد من الموظفين بالإضافة إلى القيود المفروضة على أنواع وأساليب البرامج التي يعتقدن أنها قد تجذب المستمعين (عقيل، 2005، ص 9). وبينما انتقل العاملون بمحطة تلفزيون جدة – بما في ذلك النساء – إلى المنشآت الجديدة، ما زال العاملون بالإذاعة يستخدمون المبنى القديم المتداعي حتى توفر لهم الوزارة مبنى جديدًا، ونتمنّى أن يكون ذلك في القريب العاجل قبل أن يتأذى أي شخص.

كليات الاتصال الجماهيري للنساء:

تطالب المرأة بكليات للصحافة والاتصال الجماهيري منذ سنوات وأخيرًا حصلت عليها. بدأت جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض في برنامج للحصول على درجة الماجستير في الإعلام للنساء في عام 2006 مع 41 طالبة كأول دفعة تمَّ تسجيلها. وقررت الجامعة أن تبدأ ببرنامج الدراسات العليا حتى تصبح خريجات البرنامج هن مُدرِّسات المستقبل في قسم الاتصال الجماهيري والصحافة للبنات عندما يتم

إنشاؤه خلال السنوات القليلة القادمة. ويتم التدريس لطالبات الدراسات العليا الحاليات بواسطة أساتذة من الذكور من خلال دائرة تلفزيونية مغلقة، كما هو مُطبَّق في جميع الجامعات والكليات في المملكة العربية السعودية عندما يقوم الأساتذة الذكور بالتدريس للطالبات. كما فتحت جامعة أم القرى في مكة المكرمة وجامعة الملك عبد العزيز في جدة قسمًا للصحافة والإعلام للبنات مستوى بكالوريوس في العام الدراسي 2008-2009.

وكانت المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق قد أقامت منشأة واعدة للتدريب الإعلامي في الرياض في أوائل عام 2004 وهي معهد الأمير أحمد بن سلمان للإعلام التطبيقي. وقد افتُتِح رسميًّا في 27 أبريل عام 2008. وأُقيم المعهد لتلبية متطلبات صناعة الإعلام في منطقة الخليج بشكل عام وفي المملكة العربية السعودية بشكل خاص بتوفير التدريب الفني والعملي والتصميم للأفراد الذين سيصبحون صحفيين وإعلاميين. في 26 يناير عام 2008 أعلنت الأميرة حصة بنت سلمان في مؤتمر صحفي أن المعهد سوف يطلق ثلاثة جوائز للصحفيات السعوديات. الجوائز الثلاث هي لأفضل صحفيَّة، ولأفضل كاتبة مقال، ولرائدة في مجال الإعلام المقروء. كما أعلنت أيضًا عن منحتين دراسيتين في مجال الإعلام الصحافي للنساء عن طريق المعهد. واستمعت الأميرة لشكاوى الصحفيات أثناء المؤتمر الصحفي حول الرواتب المنخفضة ونقص وسائل النقل، التأمين الصحي، والمزايا، والتدريب، ودَعتهن إلى أن يقدمن شكواهن إليها ووعدت بأنَّها سوف تنقلها للأمير سلمان للنظر فيها (زواوي، 2008، ص 2). سعدت العديدات من الصحفيات بإعلان الجوائز والمنح الدراسية وتلقي الأميرة للشكاوى، ولكن هذا يعكس فقط نقص الفرص والإجراءات القانونية الواجبة لها. وحقيقة أن مركز تدريب يقدم مِنَحًا دراسية بدلاً من جامعة – على الرغم من أنه مرحب بها بشكل هائل – هي حقيقة محزنة وهذا أقل ما يقال. وفكرة أن الشكاوى سوف تُقدَّم عشوائيًّا ومن خلال قنوات غير رسمية يقلِّل من شأن الصفة المهنية والشرعية للصحفيات. وأنا أحيِّي الأميرة حصة والمعهد على أخذهما المبادرة والتقدم نيابة عن الصحفيات، ولكن ما نحتاج إليه هو خطوات صلبة راسخة نحو توفير برامج جامعية كافية ومنح دراسية للحصول على الدرجات العلمية في الدراسات الإعلامية للنساء، وقنوات واضحة معروفة لتقديم ومعالجة الشكاوى.

الترقيات والتعيينات في المناصب العليا:

بالإضافة إلى الترقيات القليلة للنساء في الإذاعة، فقد استطاعت بعض الصحفيات أن يحققن تقدُّمًا في حياتهن المهنية بشكل فرديّ؛ إذ اقتحمن مناطق لم تتجرأ عليها النساء من قبل. وقد مرت ثلاثة عقود تقريبًا منذ تمَّ تعيين آخر امرأة سعودية رئيسة تحرير لمطبوعة. وكما أشرت في أطروحتي، ففي أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، كانت هناك سيدتان سعوديتان – سميرة خاشقجي وفاتنة شاكر – تترأسان تحرير مجلتين للمرأة – الشرقية وسيدتي بالترتيب – ولكن مقر كلتا المجلتين كان خارج المملكة العربية السعودية. ومنذ ذلك الحين، لم يتم تعيين أو ترقية أية امرأة سعودية لتكون رئيسة تحرير ماعدا لبعض المجلات المحلية القليلة الخاصة بالمرأة والتي على الأغلب تنشئها السيدات اللاتي ترأسها ويتم إصدارها في الخارج. هذه الحقائق تغيّرت في عام 2007.

تم تعيين هالة الناصر رئيسة لتحرير مجلة روتانا – وهي مجلة شبابية أسبوعية منوعة تصدرها شركة روتانا للصوتيات والمرئيات – في نوفمبر عام 2006. وقد تمَّ تعييني رسميًّا في يناير 2007 مديرةً لتحرير مجلة ذي جورنال (مجلة المنظمة)، وهي مجلة ربع سنوية تنشرها منظمة المؤتمر الإسلامي،

ولكنني كنت قد بدأت عملي بدوام جزئي في المنظمة في مايو 2006 أثناء استمراري في العمل صحفية في جريدة عرب نيوز. ويجب ملاحظة أنَّ كلاًّ من روتانا ومجلة ذي جورنال لا تصدران من مؤسسات صحفية، هما إصدارات متخصصة من داخل المؤسسة التي تصدرهما، لكن الترقيات في كلتيهما هامة لأنهما تصدران في المملكة العربية السعودية على عكس المجلات السعودية الأخرى التي ترأسها نساء سعوديات لكنها تصدر في الخارج. وفي الصحف، قامت صحيفة عرب نيوز بترقية سمية جبرتي أولاً إلى نائب مدير الأخبار المحلية ثم إلى مدير تحرير تنفيذي، وقبل ذلك قامت صحيفة السعودي جازيت بترقية صبرية جوهر رئيسةً لمكتبها في جدة منذ عام 2006. هاتان الصحيفتان اللتان تصدران باللغة الإنجليزيَّة تتصرفان خارج إجماع نظيراتهما التي تصدر باللغة العربية فيما يخص دمج وترقية النساء، كأنما النظم والتقاليد لا تنطبق عليهما ربما بسبب أنهما صحيفتان "إنجليزيتان".

صحيفة عكاظ – والتي تشغل امرأة لديها منصب مدير تحرير قسم المرأة – قامت بترقية خزيمة عطاس إلى مستشارة لرئيس التحرير. صحيفة المدينة – والتي لم يكن لديها قسم للمرأة – قامت بإنشاء قسم للمرأة وعينت منال الشريف التي كانت رئيسة قسم المرأة في مكتب صحيفة الوطن بجدة مديرة لتحرير القسم. وسمر المقرن من صحيفة الوطن، تمت ترقيتها إلى مديرة تحرير صفحة المجتمع. وقد وسَّعت صحف عربية أخرى قسم المرأة لديها وهي تسمح للنساء بتغطية كافة أنواع الموضوعات بما في ذلك السياسة والرياضة، وهما منطقتان كانتا تعتبران من قبل خارج نطاق اهتمامات المرأة. ولتوضيح معنى ترقية المرأة في هذه الصحف وغيرها من الصحف والمجلات العربية، يجب أن ندرك أن المسمى الوظيفي الذي يتم منحه للمرأة يكون بلا سُلطة، فهي ألقاب بلا معنى لأن المرأة لا تشارك في عملية اتخاذ القرار أو القرارات النهائية للتحرير. وتؤكِّد كل الصحفيات والمحررات صحة هذا الأمر، فهن لسن طرفًا في "مطبخ الصحافة" – في إشارة إلى مكتب التحرير – حيث تتم المناقشات وتتخذ القرارات بالنسبة إلى المواضيع والمقالات. فعملهن هو تسليم الموضوع أو المقال الخاص بهن وكفى، وما يحدث بعد ذلك من كيفية إعادة كتابته أو تعديله والعناوين التي يتم اختيارها لتتماشى معه وفي أي الصفحات سوف يُوضع فيها المقال والمكان الذي سيُوضع فيه على الصفحة، كل هذا بعيدٌ عن متناولهن. أما صحيفة دنيا (أو دنيا الشرق كما سُميت لاحقًا) أول صحيفة نسائية في المملكة العربية السعودية للمرأة العربية، فما زالت بعد أربع سنوات تصدر مرتين أسبوعيًّا بدلاً من أن تكون يومية، وما تزال المناصب التحريرية والإدارية العليا يتولاها الرجال، ويبدو أنها ما تزال تكافح من أجل النمو والبقاء في السوق.

التحديات والفرص:

من هذه الإطلالة العامة على بعض التغييرات والتطورات في الإعلام السعودي ومكان المرأة في كل هذه التطورات، يمكن أن نستنتج أنه على الرغم من أن هناك جهودًا لجعل الإعلام السعودي أكثر حرية وتنوُّعًا ومواكبًا لأحدث التقنيات، فإن هذه الجهود لا تمتد لتعطي الصحفيين – وبخاصة النساء – حقوقهم الواجبة والحماية. وأسباب هذا هي نفس الأسباب التي ذكرتها في أطروحتي خصوصًا العوامل الاجتماعية.

الصحف والمجلات والإنترنت:

طبقًا للدراسات البحثية، شكّل الإنترنت تحدِّيًا للصحف في الدول المتقدمة، ولكن ليس في الدول

العربية بعد. ففي المملكة العربية السعودية نجد أنَّ قلَّة انتشار الإنترنت وسرعته المنخفضة وحجب مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا للمواقع الإلكترونية أبقى الصحف حتى الآن بمأمن من أي منافسة حقيقية، ولكن لن يستمر هذا لفترة طويلة لأن الناس قد بدأت بالفعل– خاصةً الشباب – في البحث عن مصادر أخرى للمعلومات ووسائل للتعبير عن أفكارهم. الكُتَّاب الصحفيون من النساء والرجال يجدون أيضًا في الإنترنت مسرحًا مفتوحًا وأقل مراقبة للتعبير عن آرائهم التي قد تُرفَض أو تُعدَّل في الصحيفة. إن الآراء والمناقشات على الإنترنت لكافة أنواع القضايا والموضوعات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو دينية والتعليقات التي تنشر تقدم مادة قراءة رائعة للتوجهات الفكرية (الأيديولوجيات) والمعتقدات والاتجاهات في المجتمع السعودي ممَّا يستحق الدراسة.

أما بالنسبة للحياة المهنية للمرأة في قطاع الطباعة، فعلى الرغم من التحديات المتنامية التي تأتي من الإنترنت، فأعتقد أن الصحف والمجلات هي أفضل اختيار للمرأة حتى إذا كان عدد القراء والتوزيع قد بدأ في التناقص. المشكلة أنه يتم استغلال الصحفيات. فالمزيد من الصحف والمجلات تقوم بتعيين النساء لأن محرري هذه المطبوعات يعلمون أن النساء على استعداد للعمل لعدد أطول من الساعات براتب أقل، ولا يشكّلن تهديدًا لمناصبهم لأنَّه لن يتم ترقيتهن أبدًا ليأخذن أماكنهم في أي وقت قريب. علاوة على ذلك، فإن بعض المحررين يستخدمون الصحفيات لجذب الدعم والقراء. وقد خاطبني مدير تحرير أحد الصحف اليومية التي تصدر باللغة العربية من أجل أن أعمل في الصحيفة، لكني رفضت لأنني كنت سعيدة بعملي مع منظمة المؤتمر الإسلامي وقد سمعت بعض الشكاوى حول محيط العمل والمعاملة خاصة بالنسبة للنساء، وعليه فقد طلب مساعدتي في إيجاد بعض الصحفيات ومديرات المكاتب اللاتي "يجمِّلون"؛ أي "سوف يتركن انطباعًا إيجابيًّا عندما يتم تكليفهن بتغطية الأحداث". ومن المخجل أن بعض المحررين يهتمون بمظهر الصحفية أكثر من اهتمامهم بمؤهلاتها وأخلاقها وثقافتها لأنه – كما أخبرني مدير التحرير هذا – لا يهم ماذا تكون درجتها العلمية أو خبرتها بما أنهم سوف يقومون بتدريبها وقد يقومون حتى بكتابة الموضوعات لها – على الأقل في البداية – طالما سوف تبذل جهدًا في حضور المناسبات وعمل اتصالات مع أشخاص ذي أهمية. ولا يوجد قانون يحمي حقوق النساء في الراتب المتساوي أو ضد المضايقات المستمرة، فيمكن للصحفيَّة أن تقدِّم شكوى لأحد أفراد الإدارة العليا إذا استطاعت الوصول إليه، لكنها من المحتمل ألاّ تصل لأي شيء سوى أن يتم فصلها.

على الرغم من ذلك، فالمزيد من النساء يقمن بتغطية الأحداث والمؤتمرات الصحفية التي لم يكن مسموحًا لهنَّ بالدخول إليها منذ عامين، والقليلات منهن صنعن أسماء لأنفسهن بصفتهنَّ صحفيَّات محترمات وذكيَّات، ويعملن بجد.

القنوات الفضائية:

ما زالت التقاليد تقف حائلاً في طريق ظهور المزيد من النساء على شاشة التلفزيون، والأهم من ذلك أن التقاليد تقف أيضًا في طريق وجود المزيد من النساء خلف الكاميرا وفي المناصب الإدارية سواء كان ذلك في الصحف المطبوعة، أو التلفزيون، أو القنوات الفضائية. ولنُبيِّن فقط التناقضات والرياء في المجتمع السعودي فلا بدَّ لنا من التأكيد على أنَّه رغم أنَّ "الواقع المفترض" أن المجتمع يعارض وجود صور النساء في الصحافة، فإن صور النساء السعوديات تُطلب في الصحافة لأنها تصنع ضجة وتثير الانتباه، وتذهب بعض الصحف والمجلات إلى أبعد من ذلك إلى حدّ أن يقولوا بوضوح إنهم لن يقوموا

بنشر مقابلة صحفية مع امرأة إلا إذا وافقت على أن يتم تصويرها، وأعتقد أن هذا شكل آخر من أشكال المضايقات. ونفس الحال ينطبق على الظهور على القنوات التلفزيونية والفضائية، فهي ترفع نسبة المشاهدة، ممَّا يزيد الطلب على ظهورهن وعرض قضاياهنَّ. يبدو أنَّ اختباء المرأة السعوديَّة ميزة لأنه خلق فضولاً حولها.

وبالعودة إلى فرص المرأة في التلفزيون، فأعتقد أنَّه خلال سنوات قليلة قادمة، سيكون لدى المرأة فرصة أفضل في تحقيق حياة مهنية مميزة في القنوات الفضائية أكثر منها في القنوات الأرضيَّة، لكن إذا استمرت هذه القنوات الفضائية في جعل مقرَّاتها خارج المملكة العربية السعودية، فلن تتاح هذه الفرصة سوى للقليلات جدًّا فقط من السعوديات. ويتوق مديرو القنوات الفضائية لتعيين النساء السعوديات مقدّمات برامج لأنهم يعرفون أن هناك شيئًا جديدًا وفضولاً حول المرأة السعودية على التلفزيون وأن أكبر نسبة مشاهدة للبرامج وأكثر أموال الإعلانات هي من المملكة العربية السعودية. المشكلة أن العديد من القنوات الفضائية التي قامت بتعيين نساء سعوديات مقدّماتِ برامج، قد ركزت أكثر على مظهرهن – وهذا مفهوم – ولكن هذا في بعض الأوقات يكون على حساب المهارة. عدد لا بأس به منهن – وإن كان عدد مقدمات البرامج السعوديات على القنوات الفضائية صغير على أي حال – غير مدربات ولم يتم إعدادهن لإذاعة برامج حتى بعد مضي وقت منذ ظهورهن على الهواء. وأشعر مرة أخرى أن مقدمات البرامج السعوديات مثلهن مثل زميلاتهن الصحفيات، يتم استغلالهن "لجذب" المشاهدين، خاصة الذكور السعوديين، وبالتالي المزيد من الإعلانات.

الإذاعة والتلفزيون:

وكما أشرت سابقًا، فالقنوات التلفزيونية السعودية تُعَد تحدِّيًا حقيقيًّا للمرأة السعودية بسبب التقاليد. ومع ذلك، فقد لاحظ الناس تغييرًا في المحتوى والشكل مما أعطى بعض الأمل في إمكانيَّة حدوث شيء من التقدُّم بالنسبة للمرأة. فأسماء النساء تظهر في الأعمال بصفتهنَّ محرِّرات، وباحثات، وكاتبات للبرامج التي يقدمها الرجال وكذلك بصفتهنَّ مساعدات ومطورات لأفكار وموضوعات البرامج بالإضافة إلى مهامَّ أخرى يضطلعن بها خلف الكاميرا. وهذه علامة جيدة على دمج المرأة في التلفزيون وإعطائها وظائفَ ضرورية وأساسية وبعيدًا عن عين الجمهور الناقدة.

والإذاعة مكان جيد لعمل المرأة إذا سُمح لمحطات الإذاعة الخاصة بالعمل كما وعد وزير الإعلام. وأعتقد أنه كلما أُنشئ المزيد من محطات الإذاعة – سواء عن طريق الوزارة أو القطاع الخاصِّ – وكلما كانت إدارة هذه المحطات محليَّة كلَّما كان هناك فرصٌ أفضل لتوظيف النساء وترقيتهن في هذه الوظائف.

وزارة الثقافة والإعلام:

العديد من النساء في الإعلام يطلبن مكانًا للمرأة في الوزارة التي تهتم بشؤونهن، فهذه الوزارة لا يوجد بها أية امرأة حتى الآن تعمل بمكاتبها الإدارية وفروعها حتى ولو في إدارة نسائية منفصلة. ويدور الجدل حول كيفية اكتساب المرأة حقوقها وتحقيق التقدم والمساهمة في تطور الإعلام في المملكة العربية السعودية إذا لم يتم تمثيلها بشكل عادل في وزارة الثقافة والإعلام وإعطاؤها سُلطة متساوية. وأنا أتَّفق مع

هذا الرأي لأنه – كما أوضح البحث – طالما كانت المرأة غائبة عن أماكن وعملية اتخاذ القرار، فإنها لن تحقق أي تقدم وهذا لا يسري على الإعلام فقط، بل على كل الوزارات والمؤسسات الحكومية حيث يتم صنع القرار.

وقد صدر قرار مجلس الوزراء في عام 2005 بفتح إدارات للنساء في كل الوزارات، وقد قامت بعض الوزارات بإنشاء هذه الإدارات النسائية التي تقوم بأعمال إدارية بسيطة، ولكن العديد من الوزارات ما زال يتباطأ في تنفيذ هذا القرار. ووزارة الإعلام والثقافة من بين الوزارات التي لم تعين نساء أو تفتح قسمًا للنساء حتى الآن. ولكن يدور الحديث حول اتخاذ هذه الخطوة في القريب. وأعتقد أنه إذا اتخذت وزارة الإعلام إجراءات جادة نحو مناقشة ومعالجة قضايا النساء العاملات في الإعلام بما في ذلك رواتبهن المنخفضة، ووضعهن الحالي بعملهنَّ متعاونات – أي بدوام جزئي – وخياراتهن المهنية... الخ، فإنه من الممكن أن يكون هناك أمل للنساء.

وإلا، فإن المؤسسات الصحفية لن تأخذ هذه المبادرة طالما أنها غير مضطرة لذلك.

الفصل الثاني:

القضايا الساخنة حول المرأة في الإعلام

هناك عدد من القضايا التي تتعلق بالمرأة السعوديَّة تلقى اهتمامًا ملحوظًا من الصحافة المحلية والعالمية. وهذه القضايا هي بؤرةِ اهتمام ناشطي حقوق المرأة السعوديِّين والأجانب على حدٍّ سواء. وهذه هي القضايا التي تمثل مقياسًا للحقوق التي حصلت عليها المرأة السعوديَّة أو حُرِمَت منها حتى الآن. وعدم السماح للنساء بقيادة السيارات داخل المملكة العربية السعوديَّة هو القضيَّة الَّتي تتبادر إلى الذهن مباشرة عندما نشير إلى حقوق المرأة السعوديَّة. وفي رأيي، قيادة السيارات – رغم أهميَّتها الشديدة – قضيَّة رمزيَّة؛ لأنها واضحة جدًّا، ولكن ثمة قضايا أخرى جوهريَّة تؤثِّر في حياة المرأة، وأعتقد أنها تقول الكثير عن وضع المرأة في المملكة العربية السعودية.

الحقوق المدنية والسياسية:

عقدت المملكة العربية السعودية لأول مرة انتخابات بلدية في عام 2005 ولكنها أبقت المرأة بعيدة عن العملية بأكملها. وعلى الرغم من أن المسؤولين قالوا إنَّ للمرأة الحقَّ في المشاركة ناخبةً ومرشَّحةً، وإنَّ النظم والقوانين لا تمنعهن، ولكن بما أنَّ مفهوم وعملية الانتخابات بشكل عامٍّ جديدة، فإنهم غير مستعدين لتقبُّل النساء لأنهن يحتجن إلى "تدابير خاصَّة"؛ أي مراكز تصويت منفصلةٍ وموظفات من النساء يعملن فيها، بالإضافة إلى الحاجة إلى أن يكون لدى الناخبات بطاقات شخصية تحمل صورتهن – والتي لم تحصل عليها الكثير من النساء بعد – وأيضًا هناك المشاكل والتعقيدات التي يمكن أن تُثار في وجه المرشَّحات أثناء حملاتهن الانتخابية. هذا العذر لم يلقَ قبولاً جيِّدًا لدى العديد من النساء والرجال الذين توَجهوا إلى أجهزةِ الإعلام للتعبير عن اعتراضهم واقتراح طرق عملية للتغلب على المشكلات المتوقعة وتنفيذ "التدابير الخاصة". وقد تمَّ الاعتراف باعتراضاتهم واقتراحاتهم، ولكن ليس في هذه المرة، فقد حصلوا على وعد بالمشاركة الكاملة في الدورة القادمة من الانتخابات البلدية في عام 2009. ومن المثير للسخرية أنَّ مسؤولي تنظيم الانتخابات تمكنوا من تَقبُّل السجناء من الرجال وأعطوهم الفرصة للتصويت في هذا الحدث الذي يعتبر نقطة تحوُّل. إذن فالسجناء من الرجال الذين اقترفوا جرائمَ ضد المجتمع لهم عمليًّا حقوقٌ وشرعية أكثر من عضوات المجتمع الصالحات.

وبعد عدة أشهر من الانتخابات البلدية، عُقدت انتخابات مجلس إدارة غرفة التجارة والصناعة بجدة، وطالبت سيدات الأعمال عضوات الغرفة بالحق في المشاركة ليس فقط باعتبارهنَّ ناخبات – كما في الأعوام السابقة – لكن أيضًا باعتبارهنَّ مرشحات. وبعد تحدي الوضع الحالي والمطالبة بمشاركة

عادلة في الانتخابات، استطاعت اثنتان من سيدات الأعمال – لما السليمان ونشوى طاهر – في 30 نوفمبر 2005 الفوز بمقعدين في مجلس الإدارة بكل نزاهة وعدل. وقد قامت وزارة التجارة والصناعة بتعيين سيدتين أخرتين – وهما مضاوي الحسون وألفت قباني – في مجلس الإدارة، ليصل عدد السيدات في المجلس إلى أربعة من بين الثمانية عشر عضوًا في مجلس الإدارة.

وفيما كانت الانتخابات شديدة المنافسة، فإن فوز سيدتين جاء مفاجأة للجميع بما في ذلك المرشحات (عقيل، 2005، ص 1). فلم يتم إعطاء المرشحات أية امتيازات خاصة أو أية وعود بنصيب من مقاعد المجلس باعتبارها تجربتهن الأولى، فقد كان عليهن أن يكسبن مقاعدهن. وقالت نشوى طاهر: إنَّ الفوز يعني أن هناك ثقة في المرأة، خاصة أن غالبية الأصوات جاءت من الرجال.

وقبل عقد انتخابات غرفة التجارة والصناعة بجدة بأشهر قليلة، عقدت غرفة التجارة والصناعة بالرياض انتخابات مجلس إدارتها وتم السماح للنساء بالمشاركة ناخباتٍ لأول مرة، ولكن ليس مرشَّحاتٍ. في انتخابات غرفة التجارة والصناعة بجدة، طالبت النساء بالمشاركة ناخباتٍ ومرشَّحاتٍ خاصة أنه لا يوجد في النظم واللوائح ما ينص على أنهن لا يستطعن ذلك. وأذعنت وزارة التجارة والصناعة وبناء على أوامر من السلطات العليا تمَّ السماح للنساء بالمشاركة. وقامت سبعة عشرة امرأة بترشيح أنفسهن ونظمن حملات انتخابية ناجحة على الرغم من الفترة القصيرة التي سبقت يوم الانتخابات. ومن بين ألفي سجلٍّ تجاري مسجل بأسماء نساء في غرفة التجارة والصناعة بجدة، حوالى ثلاثمائة امرأة فقط يمكن أن يُعتَبَرن عضواتٍ نشِطاتٍ وفاعلاتٍ في الغرفة التجارية وفي إدارة أعمالهن. وهذا قد يفسر الإقبال المنخفض للناخبات في أول تجربة لهن في الانتخاب، وهذا أحد التحديات التي واجهت النساء المرشحات، وهو رفع وعي النساء حول أهمية المشاركة في أية انتخابات مستقبلية.

ودائمًا ما اشتكت سيدات الأعمال من الفرص المحدودة للاستثمار المتاحة لهن والقيود والإجراءات التي تعرقل جهودهن في إنشاء وتطوير وتوسيع أعمالهن. عضوات المجلس يردن مناقشة هذه القضايا ويأملن بالمساهمة في حلها.

إن السيدات الأوائل اللاتي دخلن الانتخابات، قد فتحن صفحة جديدة في تاريخ بلدنا وفتحن الباب للمزيد من تمكين المرأة. وحذت حذوهن سيدات أعمال أخريات وترشحن لانتخابات مجالس إدارات الغرف التجارية المحلية اللاتي ينتمين إليها، ولكن لم يحالفهن الحظ في الفوز بمقاعد. الدكتورة هتون الفاسي – وهي أستاذة مساعدة في تاريخ المرأة بجامعة الملك سعود في الرياض – تعتقد أن مشاركة المرأة في انتخابات غرفة التجارة والصناعة بجدة لها معانيها ونتائجها (عقيل، 2005، ص 11). فحقيقة أنه قد تمَّ إخطار النساء أنه لا يمكنهن المشاركة بالترشُّح ثمَّ صدور أمر من وزارة التجارة بتأجيل الانتخابات بغية إعطاء النساء فرصة للترشُّح استجابةً لاعتراضاتهن يعطي إشارة واضحة أن السلطة السياسية العليا تريد وسوف تسمح للنساء بالمشاركة إذا ارتفعت أصوات كافية.

وتلك كانت البداية وأمامنا طريق طويل لتمكين المرأة على المستوى الرسمي. فالنساء غير ممَثلات في أي مستوى لصنع القرار في أي من الوزارات، ولا حتى وزارة التعليم حيث تعمل أغلبية النساء السعوديات؛ على الرغم من أن الوزارة بدأت في عام 2006 في ترقية النساء لتولي مناصب إدارية عليا مع سُلطة كبيرة في فرع تعليم الفتيات، وكذلك خطوات لدمج إدارات البنات والبنين والإجراءات والمناهج

لسد الفجوات والاختلافات بين الإدارتين والمؤسسات والمناهج.

في مايو 2006، عَيَّن مجلس الشورى ست نساء مستشاراتٍ بدوام جزئي وممثِّلاتٍ للمملكة في مؤتمرات المرأة بالخارج. وفي حين اعتبر بعض المراقبين هذا خطوة إيجابية نحو دور أكبر لمشاركة المرأة في المجلس وفي الشؤون العامة، اعتقد بعضهم أنَّ هذه الخطوة شكليَّة لأن النساء كن "مستشارات بدوام جزئي"، ولسن عضوات، ودورهن محدود إذ إنَّه سيتم طلبهن لإبداء رأيهن غير الرسمي وغير المسجل في قضايا المرأة فقط. علاوة على ذلك، فإن معيار وعملية اختيار النساء وقرار تعيينهن مستشاراتٍ كان محجوبًا تمامًا عن المناقشة العامة، وبالتالي كان إضافةً جديدةً لخيبة الأمل وعدم الرضا. العديد من نشطاء حقوق المرأة نادوا بتضمين المرأة عضوًا كاملاً في مجلس الشورى لأنه الهيئة التي تمثل المجتمع وتتحدث بالنيابة عنه وتقوم بعمل التوصيات وتعزز الأبحاث والاقتراحات، لذا فكيف لا يشمل ممثلات عن نصف المجتمع؟ خاصة أنه لا يوجد أي اعتراضات على أساس ديني على ذلك. ويعتقد الكثير أنها مسألة وقت فقط قبل أن يتم تعيين النساء في مجلس الشورى. ومثل كل شيء متعلق بالنساء هنا، يجب أن توزن الأمور بحرص وتؤخذ بالتدريج. وقدم بعض النشطاء اقتراحًا لهذا التضمين المتدرج والتمكين السياسي للمرأة وهو إنشاء لجنة مستقلة للنساء تقوم بالإشراف على كل قضايا المرأة وتقدم تقريرها مباشرة إلى الملك، لكي تكون حلقة وصل بين القيادة والإدارات التنفيذية.

الاستقلال:

بالنسبة لي، هذه هي أهم قضايا المرأة السعودية. فعدم الاعتراف بالأهلّية القانونية للمرأة باعتبارها شخصًا بالغًا يجعلها تبدو قاصرةً في أعين القانون والمجتمع. فعلى الرغم من كل إنجازاتها ما تزال المرأة تعامل على أنها تابع قاصر تحت السن القانوني تحتاج وتُرغَم على أن يتولى أمورها أوصياء من الرجال. ولا نستطيع أن ندَّعي أن المرأة السعودية حصلت على كل حقوقها الشرعية والمدنية عندما يصر النظام على اعتبارها غير ناضجة، وغير مسؤولة وتعتمد على أوليائها من الرجال بغض النظر عن سِنَّها أو مدى تعليمها وذكائها أو ما قد حققته من إنجازات في حياتها المهنية. والقضية هي، في أي سن وتحت أية ظروف يعترف النظام والمجتمع بالمرأة شخصًا بالغًا مسؤولاً ومستقلاً يمكن أن يتَّخذ قراراته واختياراته بحيث يكون لها – أي المرأة – كامل حقوق المواطن؟

وتكافح المرأة من أجل المضي في حياتها اليومية الطبيعية بسبب التعقيدات والإجراءات غير الضرورية التي تضعها بشكل دائم تحت سيطرة أوليائها الذكور. وأيًّا كان سِنَّها، أو منصبها، أو ظروفها، فالمرأة تحتاج إلى إذن وليّها وموافقته لكي تسجل في الجامعة، أو تقدم طلبًا لوظيفة، أو تتزوج، كذلك لكي تجري جراحة غير طارئة أو تحصل على علاج طبيّ، وإذا أرادت أن تقيم وحدها في فندق – تغيّر هذا في فبراير 2008 – ولكي تحصل على قرض، أو تشتري ممتلكات، وكذلك الأمر مع تقديم طلب الطلاق والحصول على حضانة طفلها، كما أنَّها تحتاج إلى هذا الإذن إذا أرادت السفر وحدها إلى الخارج. في كل هذه الحالات والعديد جدًّا غيرها، تحتاج المرأة إلى ضامن أو إلى من يمثلها من الذكور أو إلى إذن من وليّها. ولا تستطيع امرأة عاملة لديها راتب كافي وموارد مالية أن تشتري سيارة بالتقسيط بدون أن يكون لها ضامن من الذكور يقوم بالتوقيع على الأوراق معها. ولا تستطيع امرأة أن تعرض قضيتها في المحكمة بدون وجود ممثل لها من الذكور ولا يمكنها كذلك إنهاء الإجراءات القانونية لأن القضاة لا يعترفون ببطاقة هويتها ويصرون على وجود رجلين للتعريف بها. ولا تستطيع أية امرأة – حتى لو كان عمرها سبعين

عامًا – أن تسافر إلى الخارج بدون تصريح مكتوب، وموقَّع، وموثق من وليّها الذي قد يكون ابنها أو ابن أخيها أو ابن أختها.

وببساطة، فإن الذهاب إلى المدرسة أو العمل أو الذهاب إلى المستشفى لحالة طبية طارئة أو حتى التسوق يكون محنة بالنسبة للمرأة لأنه يجب علينا أن نقلق على كيفيَّة ذهابنا إلى هناك بدون قائد السيارة الذكر "الموثوق" الذي نعتمد عليه والذي قد يكون مجرمًا أو منحرفًا. فالمجتمع يثق بالمرأة عندما تكون أُمًّا، أو معلمةً، أو طبيبةً، أو عالمةً، أو سيدة أعمال، لكنه لا يستطيع الوثوق بها لتكون قائدة سيارة مسؤولة راشدة. ولا يوجد منطق لهذا أو أي مبرر ديني أو سياسي أو اجتماعي سوى السيطرة والتحكم الذكوري النموذجي.

بعد أربع سنوات من استحداث بطاقات الهوية الشخصية للنساء في يناير عام 2006، احتفلت المرأة السعودية بكونها تستطيع التقدم لطلب واستلام بطاقة هويتها الشخصية بدون موافقة وليّها كما كان مفروضًا عليها من قبل. هذه هي كيفية عمل التقدم والتغيير للمرأة السعودية، ببطء وبالتدريج، ولعل هذا هو الشيء الحكيم الذي يجب فعله في مجتمعنا المحافظ والمتشبث بتقاليده ولكن يظل هذا الأسلوب في التغيير غير مناسب للمرأة وغير مواكب للتطورات. إن القرار الذي صَدر أخيرًا بإعطاء الحق للمرأة في الحصول على بطاقة هويتها الشخصية بدون الموافقة المكتوبة والموقعة من وليّها، كان خطوة هامة، ولكنها تبقى محدودة من ناحية كبح قوة نظام الوصاية (الولاية) على حياة النساء.

قيادة السيارات:

في 6 نوفمبر 1990 قامت سبعٌ وأربعون امرأةً سعودية شجاعة بإمساك عجلة قيادة سياراتهن وقدن السيارات في شوارع الرياض في مظاهرة لإيضاح حقهن في قيادة السيارات. والأهمية الرمزية لقيادة السيارات هي سيطرة النساء على حياتهن وأن من حقهن حرية التحرك، وهو مفهوم شائن ومخزٍ عند بعض الرجال.

في ذلك الوقت، كان مشهد المظاهرة ومطلبها صادمًا للسلطات والمجتمع السعودي فتعذَّر قبوله، خاصة وأن البلد كانت في حالة من الذعر المكبوت؛ إذ كانت حرب الخليج على وشك الاندلاع بعد اجتياح صدام حسين للكويت. وبعد أن حصلن على ضمانات من كبار المسؤولين أنهم سوف ينظرون في الموضوع بعد الحرب، تمَّ إيقاف السبع وأربعين امرأة عن العمل ومنعهن من السفر وتعرضن للرفض والخزي العلني. وقد عُدن للعمل فيما بعد وسُمح لهن بالسفر، ولكن لم يتلقين بعد اعتذارًا علنيًّا. ولوقت طويل بعد ذلك، اختفت قضية قيادة المرأة للسيارة عن الأنظار. واليوم، نحن على الأقل قادرات على التحدث عن الموضوع مرة أخرى في الصحافة وهناك دعم لهذا من الحكومة ورجال الدين وأعضاء المجتمع. لقد حان الوقت ليكون هناك نقاشٌ حقيقيٌّ حول القضية فنزيل الحواجز والمفاهيم الخاطئة عن حرمان المرأة في المملكة العربية السعودية من حقها في قيادة السيارات. في السنوات القليلة الماضية، صَرَّح العديد من رجال الدين المعتدلين أن قيادة المرأة للسيارة ليس مُحرَّما في الإسلام وأنه لا يوجد في القرآن أو السُنَّة ما يدعم هذا التحريم، بل على العكس، فإن الدليل يسمح بذلك. ويجب مناقشة القضية في مجلس الشورى، والمجالس البلدية، ومركز الحوار الوطني، والجامعات، والنوادي الأدبية، وفي كلِّ محفل حيث يمكن التعبير عن الآراء بحريَّة. ويجب أن يسمح للمرأة بالمشاركة في هذه المناقشات. وحتى الآن،

هناك القليل من الأصوات المؤيِّدة وأخرى معارضة تبادلت الآراء في الصحافة ولكن ليس على مدى واسع وجاد، وهي ليست نقطة يُفتخر بها أننا الدولة الوحيدة في العالم التي لا تسمح للنساء بقيادة السيارات. فإذا كان هؤلاء الغربيون الذين يدَّعون أن الإسلام بشكل عام والإسلام الذي يمارس ويُطبَّق في المملكة العربية السعودية بشكل خاص يضطهد النساء ويحرمهن من حقوقهن – بالإضافة إلى كل الاتهامات الأخرى – فذلك لأننا نعطيهم ذخيرة للافتراء على الإسلام وتشويه صورته، على الرغم من أن الإسلام قد حَرَّر المرأة وجعلها مساوية للرجل منذ قرون عديدة قبل أن يعترف الغرب حتى بحق المرأة باعتبارها إنسانًا. ولا يمكن أن نكون المجتمع الإسلامي الوحيد الذي يفهم العقيدة الإسلامية الحقة حين ندَّعي أن منع النساء من قيادة السيارات مسألة دينية. لقد رسخ منذ زمن طويل أنه لا أساس ديني لهذا وبدلاً من ذلك فهي مسألة معتقدات اجتماعية وتقاليد. لقد حان الوقت لاتخاذ خطوات عملية لوضع المرأة خلف عجلة القيادة وتأهيل المجتمع لقبول ذلك وإصدار سياسات جازمة وواضحة تسمح للنساء بالتقدم للحصول على رخصة قيادة.

في مقابلة مع البي بي سي BBC في 1 نوفمبر 2007، قال وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل: إنَّ للمرأة السعودية الحق في قيادة السيارات لكن الحكومة لا تستطيع فرض الموضوع على المجتمع، ويعود الأمر إلى أعضاء الأسرة لمنح المرأة الإذن واتخاذ القرار. وعند سماع هذا، اعتبرته بعض النساء في المنطقة الشرقية "الضوء الأخضر" لكي يتقدمن بطلب الحصول على رخصة قيادة لأنهن حصلن على موافقة عائلاتهن وذهبن إلى إدارة المرور المحلية بعد ذلك بيومين (زواوي، 2007، ص 2). وبالطبع فقد واجهتهن حقيقة الوضع بأنَّه أوّلاً لم يكن مسموحًا لهن بالدخول إلى المبنى وثانيًا قيل لهن أن الإدارة لم تتلقَّ أمرًا من الحكومة لكي تصدر رخص قيادة للنساء، ولذا فلن تصدر رخص قيادة للنساء. مثل هذه التناقضات والحقيقة الغائمة عن قيادة النساء للسيارات محبطة وهذا أقل ما يقال. فالنساء يُسمح لهن بالقيادة داخل مُجَمَّع شركة أرامكو في المنطقة الشرقية ولكن ليس خارجها، ويمكنهن الإفلات بالقيادة في الطرق الوعرة في الصحراء ولكن ليس في شوارع المدينة الحديثة، وتحمل الآلاف من النساء رخص قيادة تسمح لهن بقيادة السيارات خارج المملكة العربية السعودية ولكن نفس رخص القيادة هذه عديمة القيمة داخل المملكة العربية السعودية.

لدى النساء بالفعل موافقة صريحة لقيادة السيارات من السلطات المعنية في شخص خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله نفسه، وولي العهد الأمير سلطان، ووزير الداخلية الأمير نايف – في مقابلات سابقة منفصلة – وأخيرًا وزير الخارجية الأمير سعود، جميعهم قالوا إنَّ الحكومة لا تعارض، ولكن الأمر يرجع للمجتمع. أعضاء المجتمع الذين يعارضون قيادة المرأة للسيارة – بالدرجة الأولى هم أناس محافظون جدًّا من الرجال والنساء أيضًا – يجب أن يكون لديهم ثقة في قدرات، وقرارات وأخلاقيات النساء في المملكة العربية السعودية، وإذا كان هناك مخاوف حول المشكلات المحتملة، إذَن فالقواعد الصارمة والعقوبات يجب أن يتم تطبيقها على الرجال والنساء المتورطين في أية أفعال أو مضايقات غير لائقة مثبتة قانونًا. وهذا بالتأكيد أفضل من الوضع الحالي المعيق للنساء بدعوى حمايتهن من بعض أعضاء المجتمع الفاسدين، والذي يُعرّض النساء فقط للأذى والمضايقات من بعض أعضاء المجتمع الآخرين: السائق الأجنبي وسائقي سيارة الأجرة. وبدون توفر وسائل نقل عامة يمكن الاعتماد عليها، تكون النساء تحت رحمة أفراد الأسرة الذكور والسائقين الأجانب "الجديرين بالثقة". وهذا بدون ذِكر العبء الاقتصادي؛ إذ إنَّه ليس بمقدور كل العائلات أن توظف سائقًا، بالإضافة إلى الحرج والإزعاج.

ومثل القرار الشجاع للملك فيصل – رحمه الله – بفتح مدارس للبنات وجعل المسألة اختياريَّة في

البداية بحيث يمكن للآباء أن يتَّخذوا قرار إرسال بناتهم للمدارس من عدمه، يجب أن يُصدَر قرار سياسي مماثل بجعل الأمر اختياريًّا للنساء بأن يتقدمن بطلب الحصول على رخصة قيادة. ويمكن للحكومة أن تتخذ بعض الخطوات العملية مثل فتح قسم للنساء بإدارة المرور لإصدار رخص القيادة للنساء، وتعيين معلمات قيادة من النساء، وتدريب ضابطات مرور ليكن على الطريق وفي أقسام الشرطة، وتَبَنِّي المبادرة التي اتخذتها دبي وهي "سيارات الأجرة الوردية" والتي تقودها النساء من أجل الزبائن من النساء فقط. ويمكن أن يكون هناك أيضًا ورش إصلاح السيارات التي تخدم النساء فقط. وهناك خطوات أخرى عديدة يمكن أن تتخذ في البداية مثل وضع حد أدنى لسن المرأة لكي تتقدم بطلب الحصول على رخصة قيادة، وتحديد الساعات والأماكن التي يمكن للنساء أن يقدن فيها. فإذا كانت هناك إرادة سياسية للسماح للمرأة بقيادة السيارات، فيمكن تنفيذها تدريجيًّا.

التوظيف:

طبقًا لإحصاءات العمالة في عام 2005، تمثل النساء 14% من قوة العمل الكلية. النساء السعوديات العاملات يمثِّلن 5.5% من عدد النساء السعوديات. وتمثل السعوديات الموظفات 30% من موظفي القطاع العام. معظمهن، أي 85% يعملن في قطاع التعليم. ويمثِّلن 0.5% من موظفي القطاع الخاص. في نفس الوقت، تمثل النساء 56% من خريجي الجامعة، و93% من هؤلاء الخريجات لا يجدن وظائف على الرغم من مؤهلاتهن العليا. علاوة على ذلك، هناك سبعة ملايين مغترب يعملون في المملكة العربية السعودية في مختلف القطاعات والوظائف. وعلى فرض أن هناك ثلاثة ملايين من هؤلاء المغتربين يعملون في الوظائف الوضيعة منخفضة المستوى التي لا يريدها أي من الرجال أو النساء السعوديين، وأن هناك مليونين منهم موظفين محترفين يتمتعون بالمهارة العالية، فهذا يترك عددًا كبيرًا نسبيًّا من الموظفين الأجانب يتولون وظائفَ يمكن أن يشغلها السعوديون. والبطالة قضية كبيرة في المملكة العربية السعودية، وتضعها التقديرات الرسمية عند 12% (11.2% للذكور و0.8% للإناث) على الرغم من أن التقديرات غير الرسمية تضع رقمًا أعلى من ذلك بكثير. والمشكلة هي – طبقًا للخبراء وأصحاب الأعمال – أنَّ السعوديين غير مؤهلين بسبب عدم توافق تخصصات التعليم مع سوق العمل، وهم غير مُدَرَّبين أو مُعَدِّين للعمل، وليس لديهم أخلاقيات العمل المناسبة. الموضوع معقّد جدًّا بوجود العديد من العوامل، خاصة فيما يخص المرأة، بعيدًا عن غرض أو مجال هذا الكتاب. ومع ذلك، هناك بعض الأشياء التي يجب الإشارة إليها.

إن تمكين المرأة كان جزءًا رئيسيًّا من الرؤية الوطنية كما قُدِمت في يونيو 2004 في ختام مؤتمر الحوار الوطني الثالث – وهي سلسلة من مؤتمرات الحوار تدور حول قضايا معينة بما في ذلك المرأة – أطلقها الملك عبد الله في عام 2004 وسيلةً للتواصل والدمج بين شرائح المجتمع والإدارات الحكومية. وفي قلب الخطة الخمسية الثامنة (2005–2009) برامج وسياسات لتوسيع فرص العمل وسياسات تعمل على تمكين المرأة وزيادة مشاركتها في تنمية اقتصاد الدولة سواء بالعمل أو الاستثمار. ومع ذلك، فما زالت هناك مقاومة شديدة من بعض أعضاء المجتمع المصمِّمين على عرقلة كل الجهود الرامية إلى تمكين النساء.

في أوائل عام 2006، أعلنت وزارة العمل أنه بدءًا من 18 يونيو 2006، سوف تُنفَّذ قرار السماح للنساء بالعمل في محلات ملابس النساء الداخلية (جزء من البرنامج هو فتح المزيد من فرص

العمل للنساء طبقًا لقرار الوزارة). ماذا يمكن أن يكون أفضل وأكثر ملاءمة للنساء اللاتي يتسوَّقن لشراء هذه الأشياء الشخصيَّة الخاصَّة أكثر من التعامل مع بائعات، خاصة في مجتمعنا المحافظ؟ إن الحس العام سيقول لك إنه لن تكون هناك معارضة لمثل هذا الأمر. خطأ. ليس في المملكة العربية السعودية حيث إنه ليس بالضرورة أن يكون الحس العام هو العامل المحدد. فقد اشتكى أصحاب المحلات من أن الأمر غير عملي وسَيُحمِّلهم مصروفات زائدة لفصل الموظفات عن الموظفين الرجال وحجبهم عن أنظار العامة. نعم، فالمحلات الكبيرة يجب أن تفصل البائعين عن البائعات ولا تسمح بأي تفاعل بينهم وجميع نوافذ العرض يجب أن تَحجِب النساء داخل المحلات. كان هذا أحد جوانب الاعتراض، ولكن حتى عندما قامت بعض المحلات باتخاذ التدابير اللازمة لتعيين النساء، واجهوا احتجاجًا غاضبًا من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لعدم تنفيذ إجراءات الفصل بصرامة حتى على الرغم من أن مكتب العمل سمح بالإجراءات التي اتخذتها المحلات. في آخر الأمر سحبت الوزارة اقتراحها وجعلت قرار توظيف النساء في محلات الملابس الداخلية النسائية اختياريًّا، وهذا عمليًّا وضع حدًّا للاقتراحات الأخرى لتوظيف النساء في الوظائف المماثلة.

هذا هو ما يجب على المرأة أن تتعامل معه. بالإضافة إلى التفرقة والإحباط في العمل، فعليها أيضًا أن تتحمل عين المراقبة الدائمة والتفتيش المفاجئ عن الأخطاء التي قد يسببها وجودها في مكان العمل أو أي مكان عام تتواجد فيه. أي إنَّ المرأة خارج بيتها، عرضة للشك في دوافعها وفي شخصها.

سوء المعاملة:

مثل كل المجتمعات الأخرى، فإن سوء معاملة المرأة موجود في المجتمع السعودي بكل أوجهه القبيحة وأنواعه ونتائجه، على رغم الادعاءات بأننا "مختلفون" و"مميّزون" عن المجتمعات الغربية التلذذية، اللاأخلاقية والتي ليس عندها مبادئ أو المجتمعات التي ضلت عن سبيل الله وفقدت كل الشفقة والرحمة. وأهمية التقارير الإعلامية عن العنف المنزلي – بما في ذلك سوء معاملة الأطفال من كل الأنواع وسوء المعاملة المرتكب ضد الخدم – تكمن في أنها أولاً تكسر المنع المفروض على الحديث عن موضوع كان مهملاً أو مخفيًّا عن عمد. ثانيًا، كشف عن ضعف وعدم كفاءة الشرطة والنظام القانوني في حماية الضحايا وكذلك التحيُّز والرضا الضمني عند النظام القضائي ضدَّ الضحايا؛ أي النساء. وهذا يأخذنا للنقطة الثالثة، وهي مأسسة الهيمنة والتفوق الذكوري من خلال الأنظمة والإجراءات والقوانين التي تحكم حياة الناس في المملكة العربية السعودية. إن صراع المرأة في السعودية ليس فقط أو ببساطة ضد التحيّز والتفرقة في مكان العمل أو سوء المعاملة وعدم الاحترام في حياتها الخاصة، لكن ضد موقف ومفهوم راسخ عقليًّا واجتماعيًّا نحو المرأة بالحطّ من شأنها وانتهاك حقوقها باعتبارها امرأةً.

الحجاب:

إن الصورة النموذجية والأكثر تعلُّقًا في الأذهان للمرأة السعودية في الإعلام الغربي هي صورة امرأة بلا معالم ملتفة بالعباءة السوداء وتنظر بتحفظ وحذر من خلف نقابها. شيء غريب وغامض بالفعل. فقد يرى مصوِّر أجنبيٌّ نساء عديدات يسرن في الشارع أو يتسوقن في مركز تسوق، كل منهن لها غطاء من نوع أو درجة مختلفة، ولكنه بالتأكيد سيُقرِّب الكاميرا من هؤلاء اللاتي تتوشّحن بالسواد مع لمحة بالكاد لعيونهن العربية الجميلة ترمي بنظراتها من خلال فتحة صغيرة في نقابهن، وهذه هي اللقطة التي ستُنشَر

في الصحافة الأجنبية. أنا لا أدَّعي أنه ليس لدينا عددٌ كبيرٌ من النساء اللاتي يلبسن بهذا الشكل في الأماكن العامة، ولكنَّ هناك أيضًا عددًا كبيرًا من النساء لا يغطين أنفسهن تمامًا بالملابس السوداء. والحقيقة أنَّ الزي العصري الآن ارتداء العباءات وأغطية الرأس المتعدِّدة الألوان ذات التصاميم المختلفة. بعض النساء – ولكن بالتأكيد ليس كلُّهن – يغطين أنفسهن بالملابس السوداء باختيارهن الشخصي. فالقاعدة في الإسلام أن النساء يرتدين ملابس محتشمة، لكن اختلفت التفسيرات حول هذا بين العلماء حتى فيما يخص غطاء الرأس. ولا يوجد شيء بالتأكيد في القرآن يقول بأن المرأة يجب أن تكون مغطاة تمامًا باللون الأسود. ومع ذلك، ففي المملكة العربية السعودية، يتم تطبيق أكثر التفسيرات صرامة ومحافظة، ولكن ليس بمقاييس متساوية في المناطق المختلفة؛ إذ تُترَك بعض المساحة للاختيار في شكل وطراز العباية وفي تغطية الشعر أو عدمه. المشكلة تكمن في هؤلاء الذين يصرون ويحاولون فرض تفسيراتهم لما يجب أن ترتديه المرأة في العلن بادِّعاء أن هذا هو "الزي الإسلامي" وبهذا يعطونه الشرعية.

وما زال الجدل دائرًا حول هذا كما هو الحال في كل النقاشات حول قضايا المرأة.

الملاحق

جدول رقم 1

النسبة المئوية للنساء السعوديات الموظفات في الصحف السعودية[1]

شركة النشر	عدد الموظفين	عدد الموظفات	النسبة
الشركة السعودية للبحث والنشر (مكتب جدة)[2]	185	13	7.03
عكاظ والسعودي جازيت	500	30	6
المدينة	520	13	2.5
الندوة		3	
الرياض		38	
الجزيرة	580	25	4.31
الوطن (مكتب جدة)	22	4	18.18
اليوم	520	17	3.27

جدول رقم 2

عدد طاقم العمل من النساء والمشاركات في الصحف السعودية[3]

الصحيفة	**النساء في طاقم العمل**	**المتعاونات**	**التعليقات**
عرب نيوز	6	4	في كل المكاتب بالسعودية. المركز الرئيسي في جدة
الشرق الأوسط	2	2	في مكاتب جدة والرياض. المركز الرئيسي في لندن
عكاظ	13	14	في كل المكاتب بالسعودية. المركز الرئيسي في جدة
المدينة	5	9	في كل المكاتب بالسعودية. المركز الرئيسي في جدة
الوطن (مكتب جدة)	1	3	لا يوجد قسم للنساء في المركز الرئيسي بأبها.
الندوة		3	لا يوجد قسم للنساء بالمركز الرئيسي في مكة.

الرياض	8	30	في كل المكاتب بالسعودية. المركز الرئيسي في الرياض
الجزيرة		25	لا يوجد قسم للنساء في المركز الرئيسي بالرياض
السعودي جازيت (مكتب جدة)	3	1	في مكتب جدة. المركز الرئيسي في جدة
اليوم		17	المركز الرئيسي في الدمام

جدول رقم 3
عدد طاقم العمل من النساء السعوديات والمتعاونات في عينة من المجلات السعودية[4]

المجلات النسائية	طاقم العمل من النساء	المتعاونات	التعليقات
سيدتي (مكتب جدة)	2	2	المركز الرئيسي في لندن، المملكة المتحدة (تنشر بواسطة الشركة السعودية للبحث والنشر)
الجديدة (مكتب جدة)	1	1	المركز الرئيسي في لندن، المملكة المتحدة (تنشر بواسطة الشركة السعودية

			للبحث والنشر)
لها (مكتب جدة)	1		المركز الرئيسي في لندن، المملكة المتحدة (تنشر بواسطة شركة الحياة الدولية للنشر)
العطاء	12	مفتوح	المركز الرئيسي في لندن، المملكة المتحدة (تنشر بواسطة وزارة التعليم)
حياة	7	10	المركز الرئيسي بالرياض (تنشر بواسطة اتصالات وهج الحياة)
أسرتنا	7	7	المركز الرئيسي بالرياض (تنشر بواسطة مؤسسة الدعوة الإسلامية للنشر)

جدول رقم 4عدد ونسبة النساء السعوديات العاملات
في الإذاعة والتليفزيون السعودي[5]

العدد الكلي للعاملين بإذاعة وتليفزيون جدة	النساء العاملات في الإذاعة	النساء المتعاونات في الإذاعة	النساء العاملات في التليفزيون	النساء المتعاونات في التليفزيون	العدد الكلي للموظفات	النسبة المئوية
1500	11	12	0	7	30	2
العدد الكلي للعاملين بإذاعة وتليفزيون الرياض						
1600	4	30	11	9	54	3.37

المراجع

- UNFPA: حالة سكان العالم (2002) الناس، والفقر والامكانيات.

- أحمد، ر. (2002) "في المؤتمر الرابع للمرأة العربية والإعلام: أين تقف المرأة العربية اليوم في الأعلام؟". مجلة هي، مارس، العدد، 109 ص 50 إلى 52. لندن: الشركة السعودية للأبحاث والنشر.

- أفسارودين، أ. (1999) "مقدمة: تفسيرات المكان والحديث المتعلق بالجنس" في أ. افسارودين، التفسير والشرف: مناقشة المكان العام للمرأة في المجتمعات الأسلامية. كمبريدج: - مطبعة جامعة هارفارد.

- أوديم ك. (1991). "الأفكار المشتركة، والسياق المختلف: نساء العالم الثالث والمساواة" في س. ت. موهانتي، أ. رسو ول. تورز: نساء العالم الثالث وسياسة المساواة. بلومنجتون: مطبعة جامعة أنديانا.

- الجهلان، أ والربيعان، م. (1984). "الانشطة الصحفية للمرأة في الصحافة السعودية". الرياض: مطبعة جامعة الملك سعود.

- الحربي، م وأبو الجدايل، س. (2003). "مرحبا بالجريدة الجديدة للمرأة". صحيفة عرب نيوز، 9 يونيو.جدة: الشركة السعودية للأبحاث والنشر.

- الحميدان، س (2008). "د. عبد الله الجحلان: نظام هيئة الصحافيين السعوديين لا يمنع النساء من رئاسة المجلس". صحيفة الشرق الأوسط، 3 يناير، ص 14. لندن: الشركة السعودية للأبحاث والنشر.

- الحياة (2007). "إياد مدني: 3 بلايين ريال دخل الصحف السعودية تذهب الى أقل من 600 مساهم". صحيفة الحياة، 13 مايو، ص 29. الرياض: دار الحياة للنشر.

- الحياة (2007). "وزير الإعلام: نحن بحاجة الى المزيد من الصحف متى ما توافرت الضوابط". صحيفة الحياة، 13 مايو، ص 1. الرياض: دار الحياة للنشر.

- الراشد، ع (2007). "إصلاح نظام الصحافة". صحيفة الشرق الأوسط، 24 يوليو، ص 15. لندن: الشركة السعودية للأبحاث والنشر.

- الشبيلي أ. (2000). "الإعلام في المملكة العربية السعودية: دراسة وثائقية تحليلية وصفية".

الرياض: سفير.

– الشمري، س. (2003). "70% من مجموع الودائع البنكية تمتلكها النساء" (بالعربية). جريدة الجزيرة، 1 يوليو. الرياض: مطبعة الجزيرة.

– العربية نت (2007). "إضاءات: جميل الذيابي"، 18 مايو. دبي: العربية.

– العربية نت (2007). "بسبب تحفظها على موضوعات معينة: السعودية..منع توزيع عدد الإثنين من الطبعات المحلية لـ "الحياة". 27 أغسطس. دبي: العربية www.alarabiya.net

– العصيمي، ن (2007). "مستقبل الصحفيات المفصولات في الميزان". صحيفة عرب نيوز، 16 مايو، ص 2. جدة: الشركة السعودية للأبحاث والنشر.

– الفهيقي، ر. (2003). "السكرتير العام لمجلس القوي العاملة: البطالة بين السعوديين تصل إلى 8.3%". صحيفة الاقتصادية 26 يوليو. جدة: الشركة السعودية للأبحاث والنشر.

– الفيصل، ع (2007). "في ضيافة العدالة". صحيفة عرب نيوز، 21 يوليو، ص 12. جدة: الشركة السعودية للأبحاث والنشر.

– اللاغي، ف والمانع، ع (1984). "استقصاء عن الأبحاث عن المرأة في منطقة الخليج العربي". في: بحث العلوم الاجتماعية والمرأة في العالم العربي. باريس: مطبعة اليونسكو.

– المضياني، خ (2007). "مدني: "الإعلام" المسؤول عن الصحفيين". صحيفة الحياة، 10 مايو، ص 2. الرياض: دار الحياة للنشر.

– الناصر، ه (2005). "شهرزاد في الصحافة السعودية". الرياض: طارق للنشر والإعلام.

– النويصر، م. (2003). "دنيا: الجريدة الأولي للمرأة التي تحررها نساء سعوديات". جريدة الشرق الأوسط 2 يونيو. لندن: الشركة السعودية للأبحاث والنشر.

– باسوايد، أ. (2002). "الصحفيات السعوديات يحتجن إلى دعم من شركات النشر والمؤسسات الاجتماعية". مجلة هي، طبعة مايو، العدد 111، من ص 52 إلى 53. لندن: الشركة السعودية للأبحاث والنشر.

– بدران م. (1999). "نحو مساواة إسلامية: نظرة إلى الشرق الأوسط" في أ. أوفسارودين التفسير والشرف: مناقشة المكان العام للمرأة في المجتمعات الأسلامية. كمبريدج: مطبعة جامعة هارفرد.

– برلي ك. (1995). "الأخبار، الوعي والمشاركة الاجتماعية: دور خدمات المرأة المميزة في أخبار العالم". في أ. فالديفيا، المساواة والتعددية الثقافية والأعلام: والاختلافات العالمية. ساوثاند اوكس: ساج للنشر.

– بويد د. (2001). "استراتيجية الإعلام الدولي في السعودية: التأثير من خلال ملكية متعددة الجنسيات". في ك. حافظ، الإعلام الجماهيري، السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط. نيو جرسي: مطبعة هامبتون.

– جانجولي ك. (1992). "تبعا لما يقوله الآخرين: المساواة والتمثيل". في ل. ف. راكو، المرأة تصنع المعني: اتجاهات جديدة للمساواة في الاتصالات. لندن: روتليدج.

– جلاجهير م. (1981). "الفرص غير المتكافئة: قضية المرأة والأعلام". باريس: مطبعة اليونسكو.

– جلاجهير م. (1987). "المرأة وصنع القرار الاعلامي. الحواجز غير المرئية". باريس: مطبعة اليونسكو.

– جلاجهير، م. (1995). "قصة لم تكتمل: نمط الجنس في التوظيف الإعلامي" باريس: مطبعة اليونسكو.

– جيليام، أ. (1991) مساواة المرأة والتحرر الوطني في س. ت. موهانتي، أ. رسو ول. تورس (المرأة في العالم الثالث وسياسة المساواة. بلومينجتون: مطبعة جامعة أنديانا.

– حافظ ك. (2001). "مقدمة: الأعلام الجماهيري في الشرق الأوسط: نمط التغير السياسي والاجتماعي" في، ك. حافظ، الإعلام الجماهيري، السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط. نيوجرسي: مطبعة هامبتون.

– راسام أ. (1984). "مقدمة: المرأة العربية: وضع البحث في العلوم الاجتماعية ومكانة المرأة". في العلوم الاجتماعية وأبحاثها والمرأة في العالم العربي. باريس: مطبعة اليونسكو.

– راسام أ. (1984). "نحو هيكل نظري لدراسة المرأة في العالم العربي". في أبحاث العلوم الاجتماعية والمرأة في العالم العربي. باريس: مطبعة اليونسكو.

– رامزاني، ن. (1985). "المرأة العربية في الخليج" دورية الشرق الأوسط الجزء 39، من ص 76 إلى 285.

– رش ر. (1989). "الاتصالات عند مفترق الطرق ملء الهوة بين الجنسين" في ر. رش ود. الين: الاتصالات عند مفترق الطرق: ملء الهوة بين الجنسين. نيوجرسي: شركة أبلكس للنشر.

– رضا، أ (2004). "عمل المرأة السعودية في وسائل الإعلام: واقعه وآفاقه المستقبلية". القاهرة: مركز التراث الصحفي – كلية الإعلام – جامعة القاهرة.

– رمبال ك. (1994). "السعودية" في ي. كماليبور وه. مولانا: الإعلام الجماهيري في الشرق الأوسط: دليل شامل. وستبورت: مطبعة جرين وود.

– رود، د. ل. (1995). "صور إعلامية وقضايا المساواة". في علامات الجزء 20، ص 685.

– رينهارز س. (1992). "مناهج أنصار المساواة في البحث الاجتماعي". نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد.

– زواوي، س (2007). "نساء يجربن حظهن في الحصول على رخصة قيادة". صحيفة سعودي جازيت، 5 نوفمبر. جدة: شركة عكاظ للنشر.

– زواوي، س (2008). "صحفيات يسعون للحصول على معاملة عادلة". صحيفة سعودي جازيت، 29 يناير. جدة: شركة عكاظ للنشر.

– ستييفز هـ. ل. (1993). "نوع الجنس والاتصالات الجماهيرية في السياق العالمي". في ب. كريدون المرأة في الاتصالات الجماهيرية. نيوبيري بارك: مطبوعات ساج.

– سربرني أ. وزونين ل. (2000). "نوع الجنس، السياسة، الاتصالات: مقدمة" في أ. سربرني ول. زونان: الجنس، السياسة، الاتصالات نيوجرسي: – مطبعة هامبتون.

– سيركسينا، ك، (1989). "تحرر المرأة من تصاعدات الصمت: الاحتياج لدراسات المساواة في أبحاث الاتصالات الجماهيرية". في ر. رش ود. الين: الاتصالات في مفترق الطرق: ملء الهوة بين الجنسين. نيوجيرسي: شركة أبليكس للنشر.

– شعبان ب. (1996). "التاريخ الخفي للمساواة العربية" في س. صباغ: المرأة العربية بين القيد والانطلاق. نيويورك: اوليف برانش للطباعة.

– شيخ ن. (2002). "مشاكل الصحفيات السعوديات والحواجز في طريق مستقبلهن الوظيفي". مجلة لها، يونيو العدد 92 من ص 46 إلى 49 لندن: مطبعة الحياة.

– صباغ، س. (1996). "مقدمة: الجدل حول المرأة العربية". في س. الصباغ: المرأة العربية بين القيد والانطلاق. نيويورك: اوليف برانش للطباعة.

– صليبة، ت. (2000). "المساواة العربية في الألفية الثالثة". في علامات الجزء 25، ص 1087 وزارة الثقافة والأعلام السعودية، قسم العلاقات العامة.

– طاهر ن. (2003). "تحديات المرأة السعودية في القوى العاملة" جريدة عرب نيوز 17 نوفمبر جدة: الشركة السعودية للأبحاث والنشر..

– عايش، م. (2001). "الوجه المتغير للاتصالات العربية: بقاء الإعلام في عصر المعلومات." في ك. حافظ، الإعلام الجماهيري السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط. نيوجرسى: مطبعة هامبتون.

– عبد الغفور، ب ك (2006). "التلفزيون السعودي يصبح رقمي" في جريدة عرب نيوز. 11

يونيو، ص 3. جدة: الشركة السعودية للأبحاث والنشر.

– عبد الغفور، ب ك (2006). "مدني: السماح للإذاعات الخاصة قريباً". جريدة عرب نيوز، 12 مارس، ص 2. جدة: الشركة السعودية للأبحاث والنشر.

– عقيل، م (2004). "المئات يشاركون في انتخابات هيئة الصحفيين السعوديين". صحيفة عرب نيوز، 9 يونيو، ص 2. جدة: الشركة السعودية للأبحاث والنشر.

– عقيل، م (2005). "النساء يتقدمن رغم التحديات". صحيفة عرب نيوز، 30 ديسمبر، ص 11. جدة: الشركة السعودية للأبحاث والنشر.

– عقيل، م (2006). "امرأة تكلف بإدارة برامج الإذاعة السعودية". صحيفة عرب نيوز، 24 مايو، ص 2. جدة: الشركة السعودية للأبحاث والنشر.

– عقيل، م (2007). "تمكين المرأة في الإعلام السعودي". صحيفة عرب نيوز، 6 يناير، ص 12. جدة: الشركة السعودية للأبحاث والنشر.

– عقيل، م. (2003). "المنظور النسائي لهيئة الصحفيين السعوديين". صحيفة عرب نيوز،26 مايو. جدة: الشركة السعودية للأبحاث والنشر.

– عكاظ (2003). "هيئة الصحفيين السعوديين سوف تدافع عن حقوق الصحفيين وتحمي مصالحهم". جريدة عكاظ، 18 مارس. جدة: شركة عكاظ للنشر.

– عكاظ (2007). "سعياً للمنافسة وبكوادر وطنية محترفة: التلفزيون السعودي يلبس ثوباً جديداً". صحيفة عكاظ، 29 نوفمبر، ص 29. جدة: شركة عكاظ للنشر.

– عمودي، أ (2003). "المرأة السعودية في الأعلام تأمل في نظام يحميها وكليات لتدريبها". صحيفة عكاظ، 29 مارس. جدة: شركة عكاظ للنشر.

– فالديفيا أ. (1995). "دراسات الإعلام المناصر للمساواة في المحيط العالمي: ما فوق التناقض الثنائي ونحو أطياف متعددة الثقافة". في أ. فالديفيا المساواة، التعددية الثقافية والاختلافات العالمية. ثاوثاند اواكس: ساج للنشر.

– فان زونين ل. (1994). "دراسات الإعلام المناصر للمساواة". لندن: ساج للطباعة.

– فرنيا، إ. (2000). "التحديات بالنسبة للمرأة في الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين". دورية الشرق الأوسط، الجزء 54، رقم 2، ص 93 إلى 185.

– فهيم، ف. (1987). "النساء المتخصصات في التلفزيون والراديو المصري". في، المرأة وصنع القرار الإعلامي: الحواجز غير المرئية. باريس: مطبعة اليونسكو.

- قستي، ر (2004). "تأجيل انتخابات هيئة الصحفيين السعوديين". صحيفة عرب نيوز، 8 يناير، ص 2. جدة: الشركة السعودية للأبحاث والنشر.

- قستي، ر (2004). "تأجيل انتخابات هيئة الصحفيين مرة اخرى". صحيفة عرب نيوز، 23 فبراير، ص 2. جدة: الشركة السعودية للأبحاث والنشر.

- كريدون ب. (1993). "التحدي في إعادة رؤية قيم نوع الجنس". في ب. كريدون. المرأة في الاتصالات الجماهيرية. نيو بيري بارك: مطبعة ساج.

- مبارك، إ (2005). "أول مذيعة أخبار في الإذاعة السعودية". صحيفة عرب نيوز، 2 سبتمبر، ص 24. جدة: الشركة السعودية للأبحاث والنشر.

- مبارك، إ (2006). "الصحفي السعودي المفرج عنه يباشر عمله اليوم". صحيفة عرب نيوز، 21 ابريل، ص 2. جدة: الشركة السعودية للأبحاث والنشر.

- موهانتي س ت (1991). "تحت عيون الغرب: أستاذية أنصار المساواة والحديث عن الأستعمار". في ستيموهانتي أ. رسو ول. تورس: المرأة في العالم الثالث وسياسة المساواة بلومنجتون: مطبعة جامعة أنديانا.

- موهانتي، س. ت. (1991). "مقدمة: صورة للصراع. المرأة في العالم الثالث وسياسة المساواة". في س ت موهانتي أ. رسو ول. تورس: المرأة في العالم الثالث وسياسة المساواة. بلومنجتون: مطبعة جامعة أنديانا.

- وزارة الثقافة والإعلام السعودي، إدارة العلاقات العامة.

- يماني م. (1996). "المساواة والإسلام: منظور قانوني وأدبي". نيويورك: مطبعة جامعة نيويورك.

المؤلفة في سطور

مها مصطفى محمد عقيل

سعودية من مكة المكرمة وتقيم في جدة

الدراسة:

– بكالوريوس إعلام من جامعة فولرتن في كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية (1990).

– ماجستير إدارة أعمال تخصص تسويق من جامعة لويولا ماريمونت في كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية (1993).

– ماجستير إعلام من جامعة كالغري في كندا (2003).

قدمت بحث عن المرأة السعودية في الإعلام: وضعها والمعوقات التي تواجهها والقضايا التي تناقشها.

العمل:

– مديرة تحرير مجلة "ذي جورنال" بالإنجليزية و"مجلة المنظمة" بالعربية الصادرة عن منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة. وهي أول امرأة تعين في المنظمة كموظف محترف (professional officer) وأول سعودية تدير تحرير مجلة تصدر في السعودية. (2006–الآن).

– عملت في جريدة عرب نيوز لمدة 4 سنوات محررة صحفية تكتب عن المواضيع الاجتماعية والصحية والتعليم كما أنها أشرفت على الصفحة الاقتصادية. (2002 – 2006).

– عملت في معهد الإدارة العامة بالرياض كمحاضرة (1995).

– عملت أثناء دراستها في أمريكا مسؤولة العلاقات العامة لجمعية دار الطفل ومعدة ومقدمة برامج في التلفزيون العربي الأمريكي.

النشاطات:

– عضوة في لجنة العلاقات الدولية في غرفة التجارة والصناعة بجدة.

– عضوة في هيئة الصحفيين السعوديين.

- شاركت في منتديات ومؤتمرات محلية حول المرأة في الإعلام ودور الإعلام في التنمية.

- شاركت في منتديات دولية حول المرأة والتنمية ودور المرأة في حوار الحضارات.

- شاركت في تنظيم الإعلام بمنتدى جدة الاقتصادي 2005 ومنتدى سيدات الأعمال السعوديات بجدة 2007.

اهتمامات:

- الأدب.

- التاريخ

- قضايا المرأة

- الرسم والتصوير

للاتصال:

الايميل: mahakeel@yahoo.com

maha.akeel@gmail.com

الجوال: 0503007533

Notes

[1 ←]
عدد الموظفي ن والموظفات في كل من هذه المؤسسات وفقا لإدارة الموارد البشرية في كل منها.

[2 ←]
(SPRC) الشركة السعودية للبحث والنشر لديها
13 إصدارا ومكاتب في لندن والرياض وجدة.

[3 ←]
الأعداد وفقا لأقسام النساء في كل من هذه المؤسسات أو إدارات الموارد البشرية إذا لم يكن هناك قسم للنساء.

[4 ←]
الأعداد تبعاً لقسم النساء في كل من هذه المؤسسات.

[5 ←]
الأعداد طبقاً لإدارة الموارد البشرية وأقسام النساء في كل من هذه المؤسسات.